نظرية العامل ودراسة التركيب في النحو العربي

عداد
فاطمة "محمد أمين " عمري

المشرف
الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد

قدمت هذه الرسالة استمكالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
اللغة العربية وآدابها
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
الجامعة الهاشمية

كانون أول ٢٠٠٢

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠٠٤م.....

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
- الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد ، رئيساً أستاذ مشارك النحو والصرف	.....
- الأستاذ الدكتور نهاد ياسين الموسى ، عضواً أستاذ النحو والصرف	.....
- الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر ، عضواً أستاذ النحو والصرف	.....

إهـــــــداء

أبي وأمي

إخواني وأخواتي

إليكم جميعاً أهدي بحثي هذا

شـــــكر وتقديـــر

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من مد يـــد العـــون لـــي ، وساعدني في إنجاز هذا البحث . وأخص بالشكر أستاذي المشرف الدكتـــور عبد الحميد السيد الذي حاطني بعلمه ، ولم يأل جهدا ووقتا في توجيهي لإخراج هذه الرسالة .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشـــة : الأستاذ الدكتور نهاد الموسى ، والأستاذ الدكتور حسن الشـــاعر علـــى تفضلهما بمناقشة هذه الرسالة ، حيث سيكون لتوجيهاتهما أثر نافع في إثراء هذا البحث .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
إهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	١
الفصل الأول : الجملة العربية ومكوناتها	٧
المبحث الأول : في الجملة وسماتها	٨
– الجملة وحدة التحليل	١١
– الكلام والجملة	١٢
– الإسناد	١٩
– الجمل في العربية	٢٦
– سمات الجملة العربية	٣١
– التغير الحركي في عناصر الجملة	٣١
– النزعة الشكلية في الجملة العربية	٣٦
المبحث الثاني : مكونات الجملة العربية	٤٠
– المكونات المفردة	٤٠
– المكونات المركبة	٤١
– النبر	٤٧
– التنغيم	٤٩
– الإعراب	٥٣
الفصل الثاني : العامل ودراسة التركيب	٥٩
المبحث الأول : حقيقة العامل	٦١
– مفهوم العامل	٦٢
– بنية العامل	٦٨

المبحث الثاني : العامل ودراسة التركيب ٨٥
- توليد التراكيب ٨٥
- ثنائية العامل والمعمول ٩١
- مجال العامل ١١١
الفصل الثالث : العامل والأنظار الحديثة ١٢٢
المبحث الأول : مقاربات المحدثين العرب لنظرية العامل ١٢٣
- ابن مضاء القرطبي ١٢٤
- إبراهيم مصطفى وإحياء النحو ١٢٧
- مهدي المخزومي ١٢٩
- تمام حسان وتضافر القرائن ١٣١
- الارتباط والربط والانفصال ١٣٨
- التحويلات الأسلوبية ١٤٥
المبحث الثاني : العامل في الأنظار الأخرى ١٥١
- مصطلحات تقابل العامل ١٥١
- نظرية الربط العاملي ١٥٤
- الإطار النظري لنظرية الربط العاملي ١٥٥
- نظرية العمل النحوي ونظرية الحالة الإعرابية ١٥٦
- نظرية ثيتا ١٦٢
- نظرية الربط ١٦٥
- الخاتمة ١٦٨
- المصادر والمراجع ١٧١
- ملحق بأهم المصطلحات الأجنبية الواردة في الرسالة ١٩٠
الملخص باللغة الإنجليزية ١٩٣

الملخص

نظرية العامل ودراسة التركيب في النحو العربي

إعداد

فاطمة "محمد أمين" عمري

المشرف

الدكتور عبد الحميد السيد

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة نظرية العامل في النحو العربي ودورها في دراسة التراكيب، وما تفرزه من ظواهر مختلفة في بنية الجملة العربية ، وبخاصة ما يتصل منها بجانبي اللفظ والمعنى، وما تحققه من كفاية تفسيرية لتنوع التراكيب. وقد عرضت الدراسة لدور نظرية العامل في ضبط التراكيب العربية دون غيرها من سائر النظريات الحديثة في ثلاثة فصول :

مثّل الفصل الأول الجملة العربية ومكوناتها واشتمل على مبحثيـــن الأول : فـــي الجملة وسماتها، والثاني: مكونات الجملة العربية. ومثّل الفصل الثاني العـــامل ودراســة التركيب واشتمل على مبحثين : الأول : حقيقة العامل وبنيته ، والثاني : العامل ودراســة التركيب. ومثّل الفصل الثالث العامل والأنظار الحديثـــة ، وانتظمـــه مبحثـــان : الأول : مقاربات المحدثين العرب لنظرية العامل ، والثاني : العامل في الأنظار الحديثـــة. ومـــن خلال هذا العرض انتهت الدراسة إلى أن :

الجملة العربية أصغر وحدة تركيبية ذات معنى يمكن تحليلها تتسم بالتغير الحركي والنزعة الشكلية، وأن العناصر اللغوية تلتئم معاً على أساس المبنى والمعنى، مضبوطـــة بفكرة العمل، ومقترنة بآثار تحدد درجة انتظامها بالنسبة إلى العامل، وأدوارها المعنويـــة في الجملة، والعوامل كلم في الأغلب ، والفعل أقواها، تتوقف قوته في العمل على بنيتـــه ومقتضياته الدلالية، والتراكيب العربية صحيحة، ومرفوضة ومجازية ومؤولة، فنظريـــة العامل ذات كفاية تفسيرية استوعبت جميع ظواهر العربية دون غيرها من سائر الأنظـــار الأخرى العربية والغربية.

المقدمـــة

الحمد لله الذي تقدّست ذاته عن الندّ والمثال، والصلاة والسلام على أشرف الخلـق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ،

فإن التراث النحوي العربي لا يزال واقفاً أمام أحدث النظريات اللغوية ، لما قامت عليه نظرية النحو العربي من أصول وضوابط، أرساها النحاة في دراسة الظاهرة اللغوية وتحليلها، وهي: السماع، والقياس، والتعليل. وتمثلت في جمع المادة اللغوية، واســـتنباط القواعد النحوية، وتعليل الظواهر اللغوية، وتفسيرها، والنفوذ إلى ما وراءهـــا، وبالتـــالي قبولها أو رفضها.

وقد شكلت نظرية العامل النحوية الضابط التفسيري الذي توصل إليه النحاة بعـــد درسهم للتراكيب العربية بغية ربط الأسباب بالنتائج في الظاهرة اللغوية، وتحديد علاقـات العناصر ببعضها بعض؛ فاتخذوه لدراسة العلاقات اللفظية والمعنوية في التراكيب العربية.

وهذه الدراسة تأخذ على عاتقها دراسة هذه النظرية وما يعود به تطبيقـــها علـــى التراكيب العربية. وللوصول إلى مقاربة هذه الأصول التي صدر عنها النحاة لدراسة اللغة

مضبوطة بفكرة العمل النحوي كان لا بدّ من الانتفاع بالأنظار اللغوية الحديثة. وما طرحه العلماء المحدثون من معطيات حول العامل النحوي .

وأيُ دراسة علمية تتطلب هدفاً تسعى إليه ، وإشكالية تنطلق منها، وإطاراً عاماً يحدُّها. أما الهدف فهو دراسة نظرية العامل في النحو العربي ودورها في دراسة التراكيب، وما تفرزه من ظواهر مختلفة ، وبخاصة ما يتصل منها بالجانبين : اللفظي والدلالي، وما تحققه من كفاية تفسيرية في توجيه التراكيب.

أما الإشكالية فكثرة الحديث عن نظرية العامل قديماً وحديثاً، وتباين العلماء في قبولها ورفضها، ففي حين اقتصر بعضهم على الدعوة إلى هدم أصولها وتطبيقاتها على اللغة، طرح بعضهم أنظاراً بديلة في التطبيق اللغوي، بوحي من المناهج الغربية في الدرس النحوي، لا تحقق الكفاية التفسيرية المطلوبة، فقامت هذه الدراسة لتقف على تلك المحاولات وتحاورها وتناقش أصولها وضوابطها.

وأما الإطار الذي اجتهدت الدراسة في التزام حدوده، فهو استقراء التراكيب العربية، وتتبع أثر تطبيق فكرة العمل النحوي عليها، وتناول الأنظار الحديثة حول العامل

بالوصف والتحليل من أجل إعادة النظر فيما جاءت به من طروحات. حتى تحقق الدراسة الهدف الذي قامت من أجله.

ولم تعرض دراسة من قبل لهذا الموضوع تفصيلاً، إنما وردت دراسات في إطار أهداف معينة، إذ درس محمد خير الحلواني في كتابه "أصول النحو العربي"، أصول النحو: السماع والقياس والتعليل، وعرض لنظرية العامل حيث تناول الإعراب، ومسوغات نظرية العامل، والعوامل اللفظية والمعنوية، وحقيقة العوامل وفلسفتها، ومشكلات النظرية، والثورة على العامل، أما دراسة التركيب فجاءت موجزة وفقاً لمقتضيات بحثه.

وقد درس المنصف عاشور ، في بحثه "نظرية العامل ودراسة التركيب" هذا الجانب من النظرية ، غير أن هذه الدراسة جاءت موجزة مقتصرة على الجانب النظري حسب، وقد صرّح الباحث بذلك في قوله: "وليس منوال النحاة العاملي على هذا النحو من الإيجاز والسهولة والتركيب الذي ذكرنا في هذا السياق" .

لهذا آثرت أن أدرس هذه النظرية، وأسلط الضوء على هذا الجانب منها، إنطلاقاً من أن العناصر اللغوية في التراكيب تحكمها علاقات التأثر والتأثير، وهو ما عبّر عنه

النحاة القدامى بفكرة العمل التي تنهض على ثنائيـــة: العـــامل × المعمـــول . أي عمـــل العناصر اللغوية بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقة بل على وجه العلاقات المطـــردة الثابتة بينها، وأركز على ما يفرزه مبدأ العمل النحوي من ظواهر مختلفـــة مـــن مثـــل : انتظام العناصر اللغوية بالنسبة للعامل، واقتضاء العامل معمولاً والعكس، والحكم علـــى التراكيب من حيث الاستقامة والقبول، هذا فضلاً عن الجانب الشكلي الذي يتناول الشروط التركيبية النحوية الخالصة التي تنظم حركة العناصر في الجملة.

وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن كثير من الأسئلة في إطار اهتمامها، من نحو:

- كيف وجه النحاة حركة العناصر اللغوية في التركيب في ضوء نظرية العامل؟

- هل تصلح فكرة العمل لتحديد بداية الجملة ونهايتها ؟

- كيف يقوم العامل بتوليد التراكيب ؟

- كيف تؤثر بنية العامل في الجملة ؟

- كيف تناول المحدثون العامل ، وما موقفهم منه ؟

- ماذا يقابل العامل في الأنظار الأخرى ؟

وذلك من أجل التوصل إلى إجابة عن :

- أين يقع العامل من التراكيب اللغوية والواقع اللغوي، وهل هو فرضية صالحة لما وضعت له ؟

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة ومفارقتها للدراسات السابقة. أما محتويات الدراسة فقد توزعت على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، على النحو التالي :

تناولت في الفصل الأول الجملة العربية ومكوناتها .

وخصصت المبحث الأول منه للحديث في الجملة وسماتها بوصفها وحدة التحليل في العربية، وميزت بين الكلام والجملة، وبينت أن الجملة أخصُّ منه وهي قائمة على مبدأ الإسناد، وأفردت الحديث لأنواع الجمل في العربية. وبينت سمات الجملة العربية، ثم تحدثت في المبحث الثاني منه عن مكونات الجملة العربية: فوق اللغوية منها المتمثلة في النبر والتنغيم، واللغوية المتمثلة في العناصر اللغوية المفردة والمركبة بالإضافة إلى عنصر الإعراب.

أما الفصل الثاني فأفردته للعامل ودراسة التركيب، إذ تناول المبحث الأول منه حقيقة العامل، وظهوره في الدرس اللغوي وبنيته التي تحدد الجملة. ثم تحدثت عن دوره في دراسة التركيب وثنائية العامل والمعمول وما ينتج عنها من تراكيب صحيحة ومؤولة

ومجازية ومرفوضة من خلال دراسة تطبيقية على شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي، وبعض الأمثلة المصنوعة ومجال العامل ودوره في تحديد طول الجملة.

أما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن العامل والأنظار الحديثة، فرصدت في المبحث الأول منه مقاربات المحدثين العرب لنظرية العامل مسبوقة بالحديث عن ابن مضاء القرطبي رائد هذه المحاولات، ثم الحديث عن محاولة إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وتمام حسان، ونظام الارتباط والربط والانفصال والتحويلات الأسلوبية. وأفردت المبحث الثاني منه للحديث عن العامل في الأنظار الأخرى وما يقابل العامل من مصطلحات في اللغات الأجنبية، وعرضت لنظرية الربط العاملي في إطارها النظري ، ونظرية العمل النحوي ونظرية الحالة الإعرابية، ونظرية ثيتا، ونظرية الربط .

وذيلت الدراسة بخاتمة أشارت إلى أهم ما خلصت إليه الدراسة من نتائج.

وهذا جهد المقل مهما استكثر ، وأما ما كان فيه من صواب فالفضل فيه لمن بصرنا بالصواب، وأما ما كان فيه من نقص أو سهو فهذا جهل الإنسان .

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" .

الفصل الأول

الجملة العربية ومكوناتها

المبحث الأول : في الجملة وسماتها

تمهيد :

يبدو من السياق التاريخي لنشأة النحو العربي ، أنّ نظرية النحو العربي سُبقت بأسباب وليس بأهداف مخصوصة محدودة الأطر،دفعت بصورة طبيعية لتكوين نظرية في النحو العربي. ولعل الإطار الديني و الثقافي الذي أحاط بالعربية ، ربيبة الجزيرة العربية بعد نزول القرآن الكريم وانتشار الإسلام وعلو لوائه، واتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول أجناس مختلفة من شرق الأرض وغربها في دين الله أفواجا؛ هو الذي كون الإحساس بالحاجة إلى تفهم العربية لغة القران الكريم ، و تكوين تصور واضح ودقيق لبنيتها وتراكيبها واستعمالها؛وذلك "ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم..."[1]

---

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، ت٣٩٢هـ – الخصائص، ط٢، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٣٤ .

ونشأ عن ذلك الإطار أوضاع اجتماعية (اختلاف أجناس المسلمين وتأثيرهم في البيئة العربية) ، وأسباب لغوية ، من مثل : الفروق الواضحة بين لغة القرآن الكريم و لغة الاستعمال ، وتسرب اللحن، وبعد الناس عن لغتهم الأولى وفساد سلائقهم ...[١]

وقد أسهمت هذه الأسباب بعمق في اتجاه علماء الإسلام إلى دراسة اللغة وتحليلها، لضبط اللسان وحماية الناطق بها من الزلل والانحراف عن الصواب ؛ خدمةً لكتاب الله عز وجل ، وفهمه ووعي أحكامه والحفاظ على لغته .

لقد ولد النحو العربي في القرن الأول الهجري ضعيفاً وحيا وئيداً أول القرن الثاني الهجري ، وشبّ وبَلَغَ الفتاء آخر ذلك القرن ، وسنوات من القرن الثالث الهجري ، فأفرز نظرية شمولية في الظاهرة اللغوية. وقد قام منهج المدرسة النحوية العربية على ركيزتين، هما : السماع الذي شكل الخطوة الإجرائية الأولى التي كونت المادة المدروسة عند أصحابها أبناء العربية ، والقياس الذي استخدمه النحاة في ترتيب المادة المدروسة وتصنيفها وفقاً لضوابط و أحكام . وانتظم الجو تيار تعليمي يتجاوز وصف الظاهرة

---

(١) انظر : عفيف دمشقية - تجديد النحو العربي، ط١ ، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٦، ص٢٩.

المدروسة إلى التماس حكمة العرب في الإتيان بها على هذا الوجه ، كما انتظمه شبه إجماع على أن حركات الإعراب ومتغيرات التراكيب إنما هي آثار لعوامل. [١]

وإنما كان قولهم بنظرية العامل إجمالاً ، لما سيتلو بيانه من مميزات تمتاز بها الجملة العربية ، وتكاد تنفرد بها دون غيرها من سائر اللغات . ولما كانت تراكيب العربية تنتظم أنساقاً معينةً ، ولما كان "اعتناء النحويّ برعاية هيئات لازمةٍ للكلم بعد التركيب على تفاوتها بحسب المواضع ، وحاصلها يرجع إلى أنها اختلاف أواخر كلم دون كلم ، لاختلاف أشياء معهودةٍ ، فعليه البحث عن صورة الاختلاف وهو الإعراب، وما فيه الاختلاف وهو المُعرَب، وما به الاختلاف وهو العامل، وما لأجله الاختلاف، وهو المقتضى"[٢] ولما كان البحث في ظاهرة الإعراب، ماهيّتها وأسبابها وحقيقتها؛ سعوا إلى إيجاد ضابط تفسيري، فأخذوا بفكرة العمل وتأثير العناصر اللغوية داخل التركيب في بعض.[٣]

---

[١] انظر : نهاد الموسى – في تاريخ العربية، ساعدت الجامعة الأردنية على نشره، ١٩٧٦، ص ١٢ .

[٢] محمد بن أحمد، تاج الدين الإسفرائيني، ت ٦٨٤هـ – اللباب في علم الإعراب، ط١، ١جـ ، تحقيق شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٤ .

[٣] انظر : نهاد الموسى– نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ١٩٨٠، ص ٤٢ .

الجملة وحدة التحليل

تناول النحاة الأوائل التراكيب في اللغة العربية ، وتعرضوا لها بالدرس والتحليل ، وقد انطلق النحاة ، كما يتضح من مداولاتهم، إلى ملاحظة الصور العامة المطردة التي ينتجها كل من يستعمل اللغة، وقد حاول النحاة أن يوضحوا ذلك القانون أو النظام الذي يحكم ارتباط العناصر اللغوية مع بعضها في الوحدات اللغوية التامة، من الناحيتين: المعنوية والتركيبية، واتجه النحاة على ما يبدو نحو اعتماد هذه الوحدات اللغوية أو الجمل لتكون بنية الخطاب أو النص، أي أنهم مالوا إلى جعل الجملة أصغر وحدة ذات معنى مكتملة التركيب . وهم وإنْ تفاوتوا في تعبيرهم عن هذا المفهوم وتباينت لديهم المصطلحات، فإنهم اتجهوا نحو اكتمال النظر حتى تَبلّرت المسألة وانجلت صورتها.

الكلام والجملة

إن الناظر إلى أعمال النحاة القدامى يجد أنهم أبدوا عناية خاصة بالكلام ، إذ أدركوا أن اللغة أوسع وأشمل من علم النحو ، فاتجهوا إلى دراستها في جميع مستوياتها ، وما يتبعها من صور الاستخدام الواقعية .

ومن الملاحظ أن النحاة استخدموا مصطلح الكلام ليدل على اللغة، أي يدل عليها دلالة عامة وخاصة وفي ضوء ذلك نجد أن المصطلح قد استعمل ليدل على مفهومات متقاربة أحياناً ، متفاوتة أحياناً أخرى ، على مستوى النحاة بشكل عام ، وعلى مستوى النحوي الواحد :

فسيبويه (ت ١٨٠ هـ) مثلاً يستخدم مصطلح الكلام ليدل به على المفردة الواحدة فهو يقول: [١] "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء... " ، ويستخدمه في المعنى نفسه في موضع آخر قائلا [٢]: "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكنا؛ لأن النكرة أوّل ، ثم يدخل عليها ما تعرف به فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة ." . ثم يستخدمه للدلالة على مفهوم الجملة في قوله : [٣] "ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما." ويستخدمه للدلالة على الإعراب[٤] فيما نصّه [٥]: "واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في

---

[١] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، ت ١٨٠هـ - الكتاب، ط١، ٥ج ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت، جـ ١ ، ص ٢٠ .

[٢] المصدر السابق، ج١، ص ٢٢ .

[٣] المصدر نفسه، ج١، ص ٢١ .

[٤] انظر :صالح الكشو- خمسة دروس في فقه اللغة العربية، د. ط، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٠، ص٩

[٥] سيبويه- الكتاب، جـ١ ، ص ٢١ .

البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون ... استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء." .ويستخدم المصطلح ليدل به على اللغة في جانبها المنطوق والمستعمل قائلا[1]:"اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ..." وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح للدلالة على المعنى ذاته في مواضع كثيرة من كتابه[2].

ويتضح مما سبق، أن سيبويه استعمل مصطلح الكلام في دلالات متفاوتة ، وقد يظن المرء أن في هذا شيئا من الاضطراب ، ولعل الأمر لايبدو لي كذلك ، فهذه الدلالات العامة تعود إلى طبيعة المرحلة ، وبداية التكوين الحقيقي للفكر النحوي الذي يحفل بالنص، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإن مصطلح الكلام حمل أصلا هذه الدلالة العامة في فكر العصر ، وحتى مراحل متقدمة تليه ، إذ يطالعنا في" التبصرة والتذكرة " للصيمري (من نحاة القرن الرابع) ما نصه [3] :"والكلام على ضربين : مفيد وغير مفيد، فالمفيد ما يتركب من اسمين نحو :زيد أخوك ، ومن فعل واسم نحو : قام زيد ، ومن حرف واسمين نحو: إن زيداً صديقك ، ومن حرف واسم وفعل نحو : ليت زيداً يقوم، ومن فعل واسمين نحو :كان زيدٌ أخاك ، وما أشبه هذا من التركيبات المفيدة . وأما غير المفيد : فما يتركب من غير ما ذكرنا نحو : ذهب ، خرج ، وانطلق ، هل ، وما أشبه هذا من التركيبات التي لا تفيد شيئاً . فاعرف ذلك إن شاء الله . " .

---

[1] سيبويه- الكتاب، جـ١ ، ص ٢٤ .

[2] راجع على سبيل المثال، السابق، ص ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣١، ٣٨، ٥١ ، وغيرها.

[3] أبو محمد عبدالله بن علي الصيمري، ت من نحاة القرن الرابع – التبصرة والتذكرة، ط١، ٢ج ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، السعودية، ١٩٨٢، جـ١، ص ٧٥ .

وهذا يدل على أنهم كانوا يطلقون هذا المصطلح ليدل على مفهومات كثيرة تشمل اللغة، والجملة، والنواة الإسنادية، وبعد سيبويه ظهر مصطلح الجملة وأخذت المفهومات بالاستقرار نسبياً، فنجد لدى النحاة ميلاً إلى تحديد مصطلحاتهم، بالرغم من استمرار ذلك التفاوت فيما بينهم، ولعل أول من استخدم مصطلح الجملة بالمفهوم الذي شاع فيما بعد هو المبرد (ت٢٨٥هـ) في كتابه "المقتضب" [١]. على أننا نجد النحاة، فيما بعد، مذاهب في موقفهم من الكلام والجملة، وتحديد مفهوميهما وقد اختلف في حقيقة أسباب هذا الاختلاف وعدّها بعضهم[٢] بدافعٍ من اتجاهاتٍ دينيةٍ وتوجهات بعض النحاة المذهبية، وليس هذا مجاله.

وانقسم النحاة فريقين :

فريق منهم يقول بالترادف بين الكلام والجملة ، ولعل أول القائلين بهذا كان سيبويه[٣] ، وعليه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) لقوله[٤]: "ما ائتلف من هذه الألفاظ

---

(١) انظر : محمد حماسة عبد اللطيف- في بناء الجملة العربية، ط١، دار القلم ، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٩ .

(٢) انظر : السيد، عبد الحميد- التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع٥، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٢، ص ٢١٠-٢١١ .

(٣) انظر : ابن جني - الخصائص، جـ١، ص ١٩ .

(٤) أبو علي الفارسي، ت٣٧٧هـ - المسائل العسكريات، د.ط، تحقيق : إسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٨١، ص ٤١ .

الثلاثه كان كلاما مستقلا ، وهو الذي يسميه أهل العربيه : الجمل ." . ثم تبعهم ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقوله[١] :"أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه . وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو : زيد أخوك وقام محمد ...فكل لفظ استقل بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام . وقوله في موضع آخر[٢]: "إن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي الجمل ، على اختلاف تركيبها" ، وتبعه الزمخشري ت٥٣٨هـ[٣] بأن جعل الكلام هو الجملة ، وهو ما رجحه العكبري (ت ٦١٦هـ)[٤] بقوله :"الكلام عبارة عن الجملة المفيدة " . وتلاهم ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)[٥] بقوله :"الكلام عبارة عن الجمل المفيدة " .

ودعا الفريق الآخر إلى الفرق بينهما ، ومنهم الرضي (ت ٦٨٦هـ) الذي فرق بين الكلام والجملة فاعتبر أن كل كلام جملة ، وليس كل جملة كلاما، في إشارة منه إلى

---

[١] ابن جني – الخصائص، جـ١ ، ص ١٧ .

[٢] المصدر السابق، ج١، ص ٣٢ .

[٣] انظر: موفق الدين بن يعيش، ت٦٤٣هـ – شرح المفصل ، د. ط، ١٠مج ، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د. ت، جـ١ ، ص ١٨ .

[٤] أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، ت ٦١٦هـ – اللباب في علل البناء والإعراب، ط١، ج٢ ، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ١٩٩٥، ١ج، ص ٤١ .

[٥] ابن يعيش– شرح المفصل، جـ١، ص ٢١ .

أن الجملة أعم من الكلام في قوله[١]: " والفرق بين "الجملة" و" الكـــلام" أن الجملـــة مـــا تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها ، أو لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشـــبهة والظرف مع ما أسندت إليه . والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي ، وكان مقصودا لذاتـــه، فكل كلام جملة ولا ينعكس" .

فكل من الكلام والجملة يتضمن الإسناد الاصلي، لكن الكلام يكون مقصوداً لذاتـــه اما الجملة فلا. وهو ما صرح به بعد ذلك ابن هشام[٢] (ت٧٦١ هـــ) إذ حدّهمـــا بقولـــه: "الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليـــه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـــ"قام زيد" والمبتدأ وخبره كـــ"زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو "ضُرب اللص"، و "أقائم الزيدان"، و "كان زيد قائماً"، و "ظننته قائماً" . وهو

---

[١] رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ت ٦٨٦هـــ – شرح كافية ابن الحاجب، ط١، ٥ج ، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، جـــ١ ، ص ٣١-٣٢ .

[٢] جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـــ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ط١، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر ، بيروت، ١٩٩٢، ص ٤٩ .

بذلك ينفي عنهما الترادف، ويجعل من يقول به واهماً لقوله[١]: "وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمي جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفـــادة بخلافـــها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيـــداً، فليس بكلام. " وقد أخذ بعض العلماء[٢] على ابن هشام هذا الموقف.

وتبع ابن هشام، في مذهبه، خالد الأزهري: [٣] (ت ٩٠٥ هـــ) بقوله: "وبين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق، وذلك لأن الجملة أعمّ من الكلام لصدقها بدونه وعـــدم صدقه بدونها فكل كلام جملة لوجود التركيب الإسنادي ولا ينعكس عكساً لغوياً أي. ليـس كل جملة كلاماً."

والذي تطمئن إليه النفس، أن الكلام غير الجملة، لأن الكلام أعمّ والجملة أخـصّ، واعتبارها وحدة للتحليل ينطلق من هذا المفهوم . والاختلاف بين النحاة، مـــن أصحـــاب

---

[١] السابق، ص ٤٩٠ .

[٢] أي توهيمه للقائلين بالترادف نظراً لاصطلاحه باختلافهما. انظر : مصطفى محمد عرفة الدسوقي، ت ١٢٣٠هـــ – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ط١، طبعة وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٣٨٠ .

[٣] خالد بن عبدالله الأزهري، ت ٩٠٥هـــ – موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ط١، تحقيق عبد الكريم مجاهد، دار النشر، عمان، ١٩٩١، ص ٣١ .

الاتجاهين، كان يقوم على الاعتماد على فكرة الإسناد في ضبط مفهوم الجملـــة، لتكـــون النواة التي ينتظم التركيب بناء عليها[١]، وهذا يدفعنا إلى تناول موضوع الإسناد في الفقرة التالية .

---

[١] وقد أشار إلى هذا كثير من المحدثين، انظر على سبيل المثال: محمد عبادة – الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، د.ط ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، ١٩٨٣، ص ٣٢ .

الإسناد

إن أول من تنبه إلى أن الجملة العربية تقع في قالب أساسي ينتظم التراكيب بعامة، كان سيبويه[1] . إذ عقد باباً عاماً في الكتاب تحدث فيه عن الإسناد في الجملتين الاسمية والفعلية.

والإسناد هو الانعقاد أو التركيب بين وحدتين لغويتين على أساس اقتضاء كل منهما للأخرى، فالمسند يقتضي مسنداً اليه، والمسند إليه يقتضي مسنداً وهكذا، وقد تمتد حاجة المعنى إلى وحدات إضافية تسمى الفضلات.

وعليه فالجامع بين المسند والمسند إليه هو الاقتضاء ، وهذا الاقتضاء راجع إلى المعنى ، وهذا واضح . ولا يعني قولنا أن النحاة نظروا إلى الإسناد في الجملة أنهم بنوا فهمهم لها على أساس شكلي ، كما يرى بعض المحدثين[2] أبداً ، فالقول بهذا الأمر يبدو فهما قاصراً ؛ فقد وضح ابن يعيش[3] أن الإسناد يراد به تركيب الكلمات على السبيل الذي

---

(1) انظر : سيبويه – الكتاب، جـ١، ص ٢٣-٢٤ .

(2) انظر : نعيمة رحيم الغزاوي – الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دراسات في اللغة، ط١، دار الشؤون الثقافية العامية، بغداد – العراق ، ١٩٨٦، ص ١٤٩ .

(3) انظر : ابن يعيش – شرح المفصل، ج١ ، ص ٢٠ .

تتم به الفائدة ، ولا أعتقد أن كلمة " الفائدة" تعني شيئا غير المعنى ، بـل إن العكـبري[١] يقول : " الإسناد معنى " ، فأين الفهم الشكلي في هذا ؟

وتوضح لنا أعمال النحاة ، أن لديهم فكرة واضحة متكاملة عن عملية الإسناد ، فقد حدّه سيبويه بقوله[٢]: "وهما مالا يُغني واحد منهما عن الآخر " ، وعبّر عن ذلك المـبرد ت٢٨٥هـ بقوله[٣] :"وهما ما لا يستغني كل واحد منْ صاحبه"، وقد زاد سيبويه على هذا الحد أن قيّده بقوله[٤]: "ولايجد المتكلم منه بدّا" .

إذن فالإسناد في العربية ليس علاقة اختيارية ، يقع عليها المتكلم من بين مجموعة متعددة من الاحتمالات، إنه ضرورة لاستقامة التعبير ، وانعقاد الكلم ، وهو مختلف فـي طبيعته عن باقي العلاقات النحوية الأخرى ، فطبيعة هذه العلاقة إخبارية ، وقد عبّر عنها ابن الحاجب ت (٦٤٦هـ) بقوله[٥]: "على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلـك الخبر في الذكر وأخص به" . والإخبار هنا لا يعني المفهوم المتداول للاخبـار ، وإنمـا

---

[١] العكبري – اللباب، ط١ ، ص ١٥١ .

[٢] سيبويه – الكتاب، جـ١ ، ص ٢٣ .

[٣] المبرد، ت ٢٨٥هـ – المقتضب ، د.ط، ٤ج ، تحقيق محمد عبد الخالق عظمية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٣٨٨هـ، جـ٤ ، ص ١٢٦ .

[٤] سيبويه – الكتاب ، جـ١ ، ص ٢٣ .

[٥] الاستراباذي – شرح الكافية ، ج١ ، ص ٣١ .

هو[1]: "أن يخبر، احترازاً عن النسبة الإضافية ، وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها". وقد وضّح ابن يعيش ذلك بقوله: [2] "... وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداها إلى الأخرى فعَرفك بقوله "أي الزمخشري" : "أسندت إحداهما إلى الأخرى " ، أنه لم يرد مطلق التركيب ، بل تركيب الكلمة مع الكلمة ، إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر ، وتمام الفائدة . وإنما عبّر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الإسناد أعم من الخبر ، لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره ، من الأمر والنهي ، والاستفهام ، فكل خبر مسند ، وليس كل مسند خبرا " . وعليه فالإسناد علاقة خبرية[3] في بعض جوانبها ؛ إذ مفهوم الإسناد أشمل من مفهوم الإخبار .

وينعقد الإسناد بين طرفين ، وقد بيّن الزمخشري ذلك في حديثه عن المبتدأ والخبر، بقوله: [4] ". . . إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه " . فالإسناد علاقة مخصوصة بين طرفين ، ينعقد الكلام ، ويتم التركيب بناء عليها ، ولا يعني قوله : "طرفين" أن الإسناد ينعقد بين كلمتين ، وانما هو قول الرضي في حديثه عن الإسناد: [5]

---

[1] السابق نفسه، ج١ ، ص ٣١

[2] السابق ، نفسه ، ج١، ص٢٠ .

[3] انظر : العكبري – اللباب ، جـ١ ، ص ٤٨ .

[4] ابن يعيش – شرح المفصل، جـ١ ، ص ٨٣ .

[5] الاستراباذي – شرح الكافية، جـ١ ، ص ٣١ .

"أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن الأخرى" . والإسناد لا ينعقد بين أي طرفين ، وهو ما صرّح به الزمخشري بقوله[1]:" وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة " . أي أن الإسناد لا يقع أساسا إلا بين الأسماء والأفعال مهما اختلفت صور ائتلافها .

وتتفاوت الكلمات فيما بينها في خضوعها لعملية الإسناد[2]، ففي حين يكون الاسم مسنداً ومسنداً إليه ، لا يكون الفعل إلا مسنداً ، وأما الحُرف فلا يسند ولا يسند اليه؛ لذا فهو ليس أحد عناصر المركب الإسنادي .

وتقوم العلاقة الإسنادية على صورتين يمكن تمثيلهما بما يلي :

** اسم + اسم = مركب إسنادي (لوقوع الاسم مسنداً ومسنداً إليه)

** فعل + اسم = مركب إسنادي (لأن الفعل لا يكون إلا مسندا ؛ لذا فهو بحاجة إلى مسند اليه ، دائما ، ليتمم أركان المركب الإسنادي).

والاسم كما يبدو ركن أساسي في الإسناد ؛ إذ لا يوجد مركب إسنادي دون اسم ، فهو أصل في الكلام المفيد[3] . ولمّا كان الإسناد أهم ما يمكن أن يناط بالكلمة من وظيفة ،

---

(1) ابن يعيش – شرح المفصل، ج١ ، ص ٢٠ .

(2) انظر في هذا الشأن: الاستراباذي – شرح الكافية، ج١ ، ص ٣٤ .

(3) انظر : جلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ – الأشباه والنظائر في النحو، ط١، ٣ج ، تحقيق عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، ١٩٨٥، ج١ ، ص ١١١-١٢٠ .

فقد فاضلوا بين الكلم الثلاث في ضوء ذلك ، وعليه[١]: " فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما الاسم على الفعل والحرف ". وقيل[٢]: "إنما علم كون الكلم ثلاثا فقط من وجهين : أحدهما ان الكلام وضع للتعبير عن المعاني ، والمعاني ثلاثة : معنى يخبر به، ومعنى يخبر عنه، ومعنى يربط أحدهما بالآخر، فكانت العبارات عنها كذلك. الثاني أنهم وجدوا هذه الأقسام تعبر عن كل معنى يخطر في النفس، ولو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه لكان له معنى لا يمكن التعبير عنه."

وبمجرد دخول الكلمة في المركب الإسنادي، فإنها تحتل وظيفة تركيبية تؤديها، وتتخصص بها، ومنه تعريف النحاة للفاعل بقولهم[٣]:"الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدما عليه، سواء وجد منه فعل حقيقة أو لم يوجد".

---

[١] أبو البركات الأنباري، ت ٥٧٧هـ – الإنصاف في مسائل الخلاف، د.ط ، ٢ج، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ، لبنان ، د. ت، ج١ ، ص ٧ . وانظر : العكبري، اللباب، ج١، ص٤٤-٤٥.

[٢] العكبري – اللباب ، ج١ ، ص ٤٣ .

[٣] العكبري – الباب، ج ١ ، ص ١٤٨ .

بل إن النحاة وجهوا الحدود النحوية في ضوء مفهوم الإسناد، وهذا واضح في كثير من حدودهم في تعريف الأبواب النحوية؛ فقد حدّ سيبويه المبتدأ بقوله[١]:"فالمبتدأ كل اسم ابتدأ ليبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون الا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه".

وقد حدّ الزمخشري المبتدأ والخبر بقوله: [٢]" هما الاسمان المجردان للإسناد " .

وقالوا في حدّ الفاعل[٣]: " واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم" كما قالوا في حدّ الفعل[٤]:" وحدّ الفعل ما أسند إلى غيره ، ولم يسند غيره إليه".

مما سبق ، يتضح أن الإسناد ، أي فكرة البناء والتركيب على أساس هذه العلاقة ، كانت منطلق النحاة ، ومعيارهم في ضبط التركيب ، وبيان استقامة التعبير. ومن الجدير ذكره ، أن الإسناد بهذه الصورة لا يعني جمود التركيب ، وإنما هو ثبات في العلاقات المجردة ، وتغير في الأنماط الشكلية ، وذلك لاعتبارات مخصوصة ، تفرضها الظاهرة

---

[١] سيبويه – الكتاب، ج٢ ، ص ١٢٦ .

[٢] ابن يعيش – شرح المفصل، ج ١ ، ص ٨٣ .

[٣] ابن يعيش– شرح المفصل، ج١ ، ص ٧٤ .

[٤] العكبري – اللباب، ج١ ، ص ٤٨ .

اللغوية ومقتضيات التعبير والمقامات التخاطبية ، فالشكل الأساسي للأنماط التركيبة المتمثل في المسند إليه والمسند في الجملة الاسمية ، والمسند والمسند إليه في الجملة الفعلية ؛ ثابت في العلاقات الأساسية ، متغير في التطبيق اللغوي ، فنجد في الاستعمال اللغوي أنماطا متعددة لهذه الصور ، كالتقديم والتأخير ، والحذف ، واختلاف موقع الزيادة النحوية أو الدلالية ، وهي ما يعرف عند النحاة القدامى بـ "الفضلة" في الجملة .

وعلى هذا فالشكل التركيبي العام في العربية يمكن أن نعبر عنه بالتالي :

** مسند + مسند إليه + فضلة ← جملة فعلية

** مسند إليه + مسند + فضلة ← جملة اسمية

ولا يعني كون الفضلة زيادة نحوية أو دلالية ، أنها غير ضرورية في التركيب ، أو أنه بالضرورة يستقيم دونها ، على أن هذا يدل على أن لا علاقة " اسنادية" لها بالمركب الإسنادي ، أي أنها ليست جزءا منه[1]، وعلاقتها به غير تلك العلاقة المخصوصة القائمة بين طرفي الإسناد .

---

[1] انظر في هذا الشأن : مازن الوعر – نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ، سوريا ، ١٩٨٧ ، ص ٤٠-٤٢ .

وهكذا نلحظ أن النحاة توجهوا إلى نمذجة اللغة في قوالب عامّة، يسيرون تبعا لـها في النظام اللغوي ، لم يبتدعوها ، ولكنهم رصدوها في كلام العرب، فقـام ذلـك علـى تأسيس التركيب بناء على رؤية تجزيئية ، أعطت تصورا شمولياً.

الجمل في العربية

بناءً على فكرة الإسناد، درس النحاة الجملة وصنفوها، واختلفوا فيما بينـهم فـي اعتماد بعض أنواع الجمل دون غيرها: فقد جعل أبو علي الفارسي[١] الجمـل أربعـاً: اسمية، وفعليّة، وشرطيّة، وظرفيّة، وتبعه الزمخشري[٢]، وردّه ابن يعيش بقوله[٣]: "وهي قسمة لفظيّة، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّة واسمية ؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبـة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل ".

---

(١) انظر : ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص ٨٨ .

(٢) السابق نفسه ، ج١، ص ٨٨ .

(٣) السابق نفسه ، ج١، ص ٨٨ .

كما ردّ ابن هشام[١] الشرطيّة و قال بالفعلية والاسميّة والظرفيّة. والذي عليه معظم النحاة أن الجمل، بعامةٍ، على ضربين : اسمية، وفعلية.

وزاد ابن هشام[٢] على ذلك أن قسّم الجمل إلى كبرى وصغرى باعتبار امتدادها واطالتها، "فالكبرى : هي الاسمية التي خبرها جملة نحو:"زيدٌ قام أبوه "، و "زيدٌ أبوه قائمٌ". والصغرى : هي المبنيّة على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين . " أي "أبوه قائمٌ "و"قام أبوه" ".

وقد دُرست الجملة العربية من حيث: بنيتها ، وعناصرها، ومحلها من الإعراب، ومداولات القدماء في شأنها ، وكيف قامت معاييرهم في تصنيفها.[٣]

والجملة الفعلية في بنائها المجرد تتمثل في :

** م + م إ + فضلة

** فعل + فاعل + فضلة

---

[١] انظر : ابن هشام – مغنى اللبيب، ص ٤٩٢ .

[٢] انظر : السابق، ص ٤٩٧ وما بعدها .

[٣] للمزيد في هذا الشأن انظر : محمد عبادة – الجملة العربية ، إذ قام الكتاب كاملاً على دراسة الجملة في كثير من شؤونها.

والفاعل ملازم للفعل ، لأن لكل حادث محدثاً ، قال سيبويه[1] : " ولا يكون الفعل بغير فاعل " . وهذه الملازمة تركيبية معنوية .

ثم لمّا كان الفعل والفاعل مركبا إسناديا ، فإن شروط التركيب الإسنادي، ومتطلبات العلاقة الإسنادية ، يجب أن تتحقق فيه ، ليصحّ التركيب وتستوي العبارة، وعليه فقد كان وجودهما معا لازماً ؛ قال المبرّد[2]:" ولا بدّ لكل فعل من فاعل، لأنه لا يكون فعل ولا فاعل ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد ؛ إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه ، كالابتداء والخبر ".

وبناء على هذا التلازم لجأ النحاة الى التأويل والتقدير ، عند غياب أحد ركني الإسناد ، فقد أحلّوا المفعول به محل الفاعل في الجملة التي يكون فعلها مبنيا للمجهول . وهذا قول المبرد أيضاً[3]:" فلما لم يكن للفعل من الفاعل بدّ ، وكنت ههنا قد حذفته ، أقمت المفعول مقامه ليصبح الفعل بما قام مقام فاعله" .

على أن هذا الاقتضاء في العلاقات لايعني الثبات الصارم ، خصوصا بالنسبة للفضلة التي يتغير موقعها لاعتبارات كثيرة ، فانتظام العناصر اللغوية في التركيب المجرد يسير وفق بنية أساسية ،أو هيكل ثابت في علاقاته المجردة ، متغير في أداءات الاستعمال وفقا للمقامات المنجزة .

---

(1) سيبويه – الكتاب ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(2) المبرد – المقتضب ، ج٤ ، ص ٥٠ .

(3) السابق ، نفسه ، ج٤ ، ص ٥٠ .

فالجملة الفعلية :

** رمى الولدُ الكرةَ

قد ترد بصور متعددة في الاستعمال :

** رمى الكرةَ الولدُ

** الولدُ رمى الكرةَ

** الكرةَ رمى الولدُ

وأما الجملة الاسمية فبناؤها :

** م إ + م + فضلة

** مبتدأ + خبر + فضلة

والمبتدأ والخبر يشكلان معاً ركني الإسناد ، فهما متلازمـــان لقـــول ســـيبويه[1]:

"فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه ."

---

[1] سيبويه – الكتاب، ج ٢ ، ص ١٢٦ .

وهذا التلازم معنوي ؛ وقال المبرد[1] : " فالابتداء نحو قولك : زيد . فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ؛ ليتوقّع ما تخبره به عنه ، فإذا قلت " منطلق" أو ما أشبهه – صحّ معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ، لأنه قد كان يعرف زيداً كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له زيد ولكنت قائلا له : رجل يقال له زيد، فلما كان يعرف زيداً ، ويجهل ما تخبره به عنه – أفدت الخبر ، فصحّ الكلام ؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى ، واستغنى الكلام . "

ويجري على الجملة الاسمية ما جرى على الفعلية من حركة العناصر في أداءات الاستعمال ، فجملة :

** زيدٌ قائمٌ في الدارِ

قد ترد بصور متعددة :

** زيدٌ في الدارِ قائمٌ

** في الدارِ زيدٌ قائمٌ

** قائمٌ في الدارِ زيدٌ ...

---

[1] المبرد – المقتضب ، ج٤ ، ص ١٢٦ .

سمات الجملة العربية

تتماز الجملة العربية بسمات أهمها :

١ – *التغير الحركي في عناصر الجملة*

كفلت الجملة العربية حرية العناصر المكونة لها في التركيب ، وكان هذا بفضل خاصية الإعراب الذي عمل على أمن اللبس الناتج عن تغير مواقع العناصر ، إذ كفل نظام الإعراب مرونة في مواقع العناصر في التراكيب ، وإلى هذا تنبه من قبل " مايبه"[١]، إذ أشار إلى أن الإعراب في العربية يعفي من اعتماد قواعد الترتيب ، وهذا ما يميز العربية عن غيرها من اللغات كالإنجليزية[٢]، والصينية والفرنسية[٣] واللغات الهندية الأوروبية بعامة[٤] . ويظهر هذا من خلال المثال :

** استأجرَ عليٌّ بيتاً من صاحبهِ في الحي القديمِ .

إذ يمكن أن ترد هذه الجملة في الاستعمالات اللغوية على الصور المتنوعة التالية :

** عليٌّ استأجرَ بيتاً من صاحبهِ في الحيِ القديمِ.

---

[١] انظر : أنطون مايبه – علم اللسان في النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، د. ط، دار مصر للطبع، القاهرة، مصر، د. ت ، ص ٤٤٠ .

[٢] انظر : مازن الوعر – قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ، سوريا، ١٩٨٨، ص ٣٤ .

[٣] انظر : أنطون مايبه – علم اللسان ، ص ٤٤٠ .

[٤] أحمد قدور – مبادئ اللسانيات، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ١٩٩٦ ، ص ٢١٩ .

وهذا التركيب يدل على أن عليا هو الذي استأجر البيت ، وليس شـــخصاً آخـــر ، وإن كانت هذه الجملة تخرج من دائرة الفعلية إلى الاسمية ، عند جمهور النحاة ، لكنـــها ترد في تقليبات العناصر .

**استؤجرَ بيتٌ من صاحبهِ في الحيّ القديمِ .

هنا غضّ المتكلّمُ الطرف عن الفاعل، ولم يذكره بشكل صريح ، فالمراد عمليّـــة الاستئجار بشكل عام دون المستأجر.

** استأجرَ عليٌ بيتاً .

ما يعنينا هنا استئجار البيت من قبل علي بغض النظر عن المعلومات الإضافية الأخرى.

** من صاحبه استأجر عليٌ بيتاً في الحيّ القديمِ.

نريد هنا ان ندل على أنّ علياً استأجر البيت من صاحبه وليس من سواه.

**بيتاً في الحيّ القديم استأجرَ عليّ من صاحبه.

وهنا تدل على أنه استأجر بيتاً في الحيّ القديم، وليس شيئاً آخر.

** في الحيّ القديمِ استأجَرَ عليٌ بيتاً من صاحبهِ.

وهنا يدل على أن البيت في الحيّ القديم، لا الجديد، أو أي مكانٍ آخر.

هذه الجمل، وإن كانت تلتقي أو تدل على معنى عام، إلا أنها تتفاوت في دلالاتـــها الخاصة وفقاً لمقاماتها المنجزة، وعليه فإن هذه المرونة في العناصر تتبني عليـــها دلالات متنوعة، وهذا يدل على خصوبتها؛ إذ يمثل كل عنصر وظيفةً نحويةً تقوم على العلاقـــة المكتسبة بين العنصر وعلاقته بالمركب الإسنادي، ولعل النواة الإسناديّة للجملة العربيّـــة، تضطلع بدور هام في جعل التراكيب خصبة ، فهي تعدّ " بنية توليدية تنتج عـــددا غـــير محدود من الجمل النحوية ، كما أنها تنظيمية إذ تمنح معاني نحوية مستقلة"[١] بينما نجـــد الأمر مختلفا في اللغات الأخرى ؛ ففي الإنجليزية[٢] مثلاً ، نستطيع أن ندرك عنـــاصر التركيب وأجزاء الجملة عن طريق النظام الداخلي الذي ينظم الجملة ، ويحكـــم ســـيرها وقواعد تضام العناصر ، وذلك من خلال نظام ترتيب الوحدات داخل الجملة في الجملـــة الإنجليزية، والمثال التالي يظهر ذلك :

فجملة :

ALI CLEANS THE WINDOWS EVERY DAY.

يمكن أن نعبر عنها في العربية بصور متعددة ، كما الحال في الأمثلة السابقة :

** عليٌ ينظفُ النوافذَ كلَّ يوم .

** ينظفُ علي النوافذَ كلَّ يوم .

** كلَّ يوم ينظفُ عليٌ النوافذَ .

---

[١] السيد، عبد الحميد – بنية الجملة في اللغة العربية، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج ١٥، ع٨، ٢٠٠٠، ص ٥٣ .

[٢] انظر : مازن الوعر – قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، ص ٣٤ .

** كل يوم ينظف النوافذ علي .

** النوافذ ينظف علي كل يوم .

في حين لا تتقلب عناصر الجملة الإنجليزية هذا التقلب أو التحرك.

وقد لحظنا الاختلاف بين اللغتين ، إذ هناك طريق واحد للتعبير عن المعنى الواحد العام في الإنجليزية ، مقابل طرق متعددة لذلك الغرض في العربية؛ وهذا دليل أكيد على غنى العربية وخصبها مقابل اللغات الأخرى . وأنا على يقين أن هذا الغنى وذاك الخصب وتلك الطواعية في التراكيب ، لم تكن لتحدث لولا ظاهرة الاعراب ، وما عادت به على الجملة العربية .[1]

وأنا على وعي بأن النحاة تنبهوا إلى مسألة الرتبة النحوية ، في مسألة التغير الحركي ، وتبادل العناصر للمواقع ، وبالتالي ظهرت في تراكيب العربية رتبة حرة وأخرى غير حرة ، أي رتبة محفوظة وأخرى غير محفوظة[2] ، وأنهم أعطوا الجملة الاسمية حرية الرتبة إلا إذا حال دون ذلك عارض تركيبي أو دلالي ، وأنهم أعطوها للفعلية على مستوى الإفراد ، ومنعوها في المستويات الأخرى ، ما لم تنتج صورا ممنوعة لغويا من مثل :

** قام العمران .

---

[1] انظر في شيء من ذلك : رمضان عبد التواب – التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣، ص ١٢٥ . و : أحمد الحاطوم – كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهره، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص ١٢٤-١٣٠ .

[2] انظر : تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها، د. ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ص ٢٠٧-٢٠٩.

فإن رتبتهما ملزمة ؛ إذ القول بحرية العناصر ينتج صوراً ممنوعة لغويّاً هي :

** العمران قام .

ومثله كثير ، من أنماطها التي لا تتفق مع أصول النظرية في قيود الوظيفـــة ، إذ يُسمح بحركة العنصر إذا احتفظ بصفاته الدلالية والنحوية[١] . وليس من همّة هذا البحـــث بيان ذلك ، وإنما القصد أن نبين أن حرية حركة العناصر في الجملة العربية إنما جـــاءت مضبوطة بأصول وأحكام ، لا تتم عشوائيا .

---

[١] انظر : مازن الوعر – نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ١٠٧ .

٢ - النزعة الشكلية في الجملة العربية

بالإضافة إلى هذه المرونة في نظام الجملة العربية وحركة عناصرها ، فهي تنزع بشكل واضح تظهره التراكيب إلى الشكلية[١]، بحيث نجد المرفوع يصبح مجروراً ، والمنصوب مجروراً ، والمجرور منصوباً ، لاعتبارات لفظية بحتة كقولهم :

** ما في يدي حيلة ٌ .

** ما في يدي من حيلةٍ .

إذ إنّ " حيلة " في الجملة الأولى مرفوعة على الابتداء ، وفي الجملة الثانية مجرورة لفظا مرفوعة محلاً مبتدأ ، لدخول " من" عليها ، إذ تشترك الجملتان معا في دلالة عامة واحدة ، ولكن اختلفت حركة الوظيفة المبتدأ لوجود " من " .

ومنه أيضا قولهم :

** ليس كلُّ ما يلمعُ ذهباً .

** ليس كلُّ ما يلمعُ بذهب .

---

[١] انظر : محمد خير الحلواني - أصول النحو العربي، ط٢، الناشر الأطلسي، الرباط والمغرب، ١٩٨٣، ص ١٣٩-١٤٥.

إذ اختلفت حركة الوظيفة التمييز في " ذهب " من الفتح إلى الجر لدخول حـــرف الجر من .

ومثله كثير من التراكيب التي لا يخضع فيها تغير حركـــات الإعـــراب لأســباب معنوية ، إذ تنتج الحركة الإعرابية عن تغير العلاقات اللفظية في التراكيب دون فـــروق معنوية تذكر ، فجملة[1]:

** ما جاء أحد .

** ما جاء من أحد .

في الجملة الأولى نفي المجيء ، ولكن الدلالة ظنية ؛ إذ يقع النفي علـــى مجـــيء الواحد ، واحتمال مجيء أكثر من ذلك . فهو نفي جنس على سبيل العموم . أما الجملـــة الثانية فزيادة " من" أفادت نفي المجيء قطعيا للواحد وما فوق ذلك . لكن " أحد " فـــي الجملتين الأولى والثانية أدت الوظيفة نفسها ، وهي الفاعلية ، وعليه فالجملتان تشـــتركان معا في دلالة عامة ، وتختلفان في دلالة خاصة .

---

[1] انظر في هذه المسألة : أبو عمرو عثمان بن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ) – الأمالي النحوية ، ط١، تحقيق عدنان صالح، دار الثقافة، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٦، ص ٥٤-٥٥، ٥٩ .

وقد عد بعضهم[١] اختلاف حركات الإعراب في مثل هذه التراكيب مقنعا وسائغا؛ إذ يكشف هذا الاختلاف أن علامات الإعراب تكون مصحوبة بألفاظ معينة تنتظم في تركيب خاص ، بحيث تنسب إليها حركات الإعراب ، وأن الحركة الإعرابية تتحصل عن صورة تركيبية معينة ، وإذا تغيرت هذه الصورة لا تتحصل الحركة ، ولعل ما ذهب اليه الباحث حقيقة لقول سيبويه[٢] :" لكل عامل فيها ضرب من اللفظ في الحرف" أي أن كل عامل ترافقه حركة إعرابية مخصوصة ، تزول بزواله ، وتتغير بتغيره ، على أن هذا التغير الشكلي لا يواكبه تغير معنوي في كثير من الأحيان . فإن قلت إن اختلاف الحركة الاعرابية في التراكيب يؤثر معنويا ، وإن دقة المعنى مترتبة على دقة التركيب واختلافه مع ثبات المعنى العام ، من مثل قولهم : [٣]

** فيها عبد الله قائما .

** فيها عبد الله قائم .

---

[١] انظر : وليد الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٨، ص ١٣٩-١٤ .

[٢] سيبويه – الكتاب، ج١ ، ص ١٣ .

[٣] انظر : موسى الشلتاوي، دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩١، ص ١٣٤-١٣٦ . وانظر : عبده الراجحي – النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د.ط، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، لبنان، د. ت ، ص ١٥٥ .

إذ هناك اختلاف شكلي في حركات الإعراب؛ فـ " قائمٌ " في الأولى منصوبة، وفي الثانية مرفوعة ، و "فيها" في الأولى ضرورية ؛ إذ الاستقرار لعبد الله ، أما في الثانية فيمكن الاستغناء عنها ؛ إذ الاستقرار لِ "قائم" . قلت : إن هذا الاختلاف الشكلي ينتج فعلا اختلافا معنويا ، لكن هذه الحالة مختلفة عمّا أشرنا إليه فيما سبق ؛ إذ في هذا التركيب الوظائفُ النحوية مختلفة ، مما يعني بالضرورة حالة دلالية مختلفة . أما التراكيب الأولى ، فلا تختلف الوظيفة النحوية فيها ، وان محاولة التماس وجه معنوي لتغير الحركة الإعرابية فيها كالتماس القمح في أمواج البحر[1]. وعليه فالجملة العربية ، هي أصغر وحدة تركيبية ذات معنى يمكن تحليلها ، تتمتع بنظام مرن وتقوم على أساس معنوي إلا أنها تنزع إلى الشكلية أحياناً .

---

[1] انظر : محمد خير الحلواني – أصول النحو العربي، ص ١٤٠ .

المبحث الثاني

مكونات الجملة العربية

يجدُر بنا، ونحن نتحدث عن الجملة العربية ، أن نفصّل القول في مكوناتها ، تلك التي تحتل خانة في التحليل اللغوي ، وتؤدي وظيفة نحوية بغض النظر عن الموقع بالنسبة لبعضها دون بعض . وليس من نافلة القول أن ننوه إلى أن الحديث في مكونات الجملة ليس سبقا لأحدهم ، ولا هو من مفرزات العلم الحديث ، وإنما هو في البحوث النحوية عند أسلافنا القدامى .

فالجملة العربية تتألف بشكل عام من نوعين رئيسين من المكونات : مكونات لغوية وأخرى فوق لغوية، والمكونات اللغوية هي الألفاظ التي تشكل التركيب وهي:

١ – **المكونات المفردة :** وهي ما ليس جملة ، ولا شبه جملة، كالفعل ، والفاعل ، والمفعول به المفرد ، والمبتدأ ، والخبر المفرد ، والتمييز وغيرها ... فجملة : شرب علي اللبن . مؤلفةٌ من مكونات كلها مفردة :

شربَ / عليٌ / اللبنَ .

٢ – **المكونات المركبة :** وهي تضام المفردات معاً لتشكل مركباً ، وتقع في فئتين رئيستين :

١ – المركبات الإسنادية : وهي المركبات المتضامة على أساس الإسناد السابق ذكره، وهذه المركبات يمكن تصنيفها في نوعين:

١-١- المركبات الإسنادية القائمة بنفسها ، وهي المتمثلة في نوعي الجملة الإسمية والفعلية ، نحو :

** السماء صافيةٌ .

** جاءَ عليٌ .

١-٢- المركبات الإسنادية غير القائمة بنفسها ، إذ تقوم مقام المفرد في التركيب ، وهي المركب الإسنادي المعروف إذا سمي به وأصبح علما نحو : "تأبط شرا" ، فهو في جملة :

** جلس " تأبط شرا" في المكتبة .

مفرد يساوي أي مفرد آخر ، وليس مركباً مستقلاً .

- الجار والمجرور : وهو حرف الجر والاسم المجرور به بعده ، نحو قوله تعالى[١] : (عن اليمين وعن الشمال قعيد) .

- الصلة والموصول بغض النظر عن كون الموصول حرفيا أو اسميا، نحو قوله تعالى[٢]: (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها)

- التابع والمتبوع ، ويشمل :

– الصفة والموصوف، نحو قول الشاعر : [٣]

ولم يلهني عنه غزال مقنع .

وقوله تعالى : [٤] (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون) .

– المعطوف والمعطوف عليه نحو : رأيت عمرا وزيدا.

- المؤكد و المؤكد نحو قوله تعالى : (دكت الأرض دكا دكا) ، وقوله:[٥] (وجاء ربك والملك صفا صفا) .

---

[١] سورة آل عمران، آية ١٣٦

[٢] سورة المجادلة ، آية ١ .

[٣] البيت لطفيل الغنوي صدره : لحافي لحاف الضيف والبرد برده ، ديوان طفيل الغنوي، ط١ ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٨، ص ١٠٣ .

[٤] سورة النحل ، آية ٥١ .

[٥] سورة الفجر ، آية ٢٢ .

- البدل والمبدل منه نحو قوله تعالى : (بالواد المقدس طوى) .[1]

- المصدر المعرفة والجار والمجرور ، مثل : الإيمان بالله ، المعتصم بالله .

- المصدر المعرفة والظرف ، مثل : السعي وراء الحق.

- المركب المزجي نحو : حَضرَموت ، وبعلبك .

- الأعداد المركبة نحو:أحد عشر إلى تسعة عشر كما في قولـــه تعـــالى[2]:

(يأبت إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين)

- الظروف المركبة نحو : أقابله صباح مساء .

- الأحوال المركبة نحو : هو جاري بيتَ بيتَ .

وهذه المركبات على تنوعها ، متلازمة في الأغلب لا يصح الفصل بينها ، يرتبط طرفها الأول بالثاني بحيث يحلان معا في موقع إعرابي معين بسبب مـــن ارتباطـــهما ، وعليه فإن المعنى يقوم عليهما معا . وبناء عليه رفض النحاة القدامى الكثير من التراكيب التي خرق أصحابها هذا التلازم ، بل إنهم أغلظوا القول لمن يرتكب مثل ذلك الاخـــتراق الصريح لقواعد العربية ، ومنه ما أورده ابن جني على الشاعر:

---

[1] سورة طه ، آية ١٢ .

[2] سورة يوسف ، آية ٤ .

فأصبَحتْ بَعْدَ خَط بهجتها كأنّ قَفْرَا رسومها قَلَما

قال ابن جني[١]: " أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها. ففَصلَ بين المضاف الذي هو (بَعْدَ) ، والمضاف إليه الذي هو (بَهجتها) بالفعل الذي هو (خَطّ) ، وفَصل أيضاً بخطّ بين أصبحت وخبرها الذي هو(قفراً) ، وفصل بين كأنّ واسمها الذي هو (قلما) بأجنبيين: أحدهما قفراً ، والآخر : رسومَها ، ألا ترى أن رسومها مفعول خطّ الذي هو خبر كأن ، وأنت لا تجيز كأن خبزاً زيدا أكل . بل إذا لم تجز الفصلَ بين الفعلِ والفاعل على قوة الفعل في نحو : كانت زيدا الحمى تأخذ . كان ألا تجيز الفصل بين كأن واسمها بمفعول فاعلمها أجدر . نعم ، وأغلظ من ذا أنه قدّم خبر كأن عليها وهو قوله : خط . فهذا ونحوه مما لا يجوز لأحد قياس عليه . غير أن فيه ما قدمنا ذكره من سمو الشاعر وتغطرفه ، وبأوه ، وتعجرفه ، فاعرفه واجتنبه."

ومن الجدير ذكره أن الذي يجعل المفرد مكوناً والمركب مكوناً هو قيامه بالوظيفة النحويّة[٢]. ففي حين أدى المفرد وظيفة الحال النحوية في جملة جاءَ عليٌّ "ضاحكاً" . أدى المركب الإسناديّ الوظيفة نفسها في جملة:

---

[١] ابن جني – الخصائص، ج٢ ، ص ٣٩٣ .

[٢] انظر في هذا : نهاد الموسى – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٤٢-٤٤ .

جاء علي "وهو يضحك"

ومثل هذا كثير متعدد في العربيّة.

وقد تتداخل المركبات في صوغ التراكيب، ومن الضروريّ جـــداً لفـــهم علائـــق التركيب العام ملاحظة كيف تتآلف المفردات معاً وتتعانق لتشكيل جملة. ففي جملة:

الظلمُ مرتعُهُ وخيمُ

الظلمُ / مفرد / مبتدأ

مرتعه وخيم / مركب / خبر المبتدأ الظلم

مرتعه / مركب من مرتع + الهاء (مضاف ومضاف اليه) / مبتدأ

وخيم / مفرد / خبر

ومنه قوله تعالى[1]:(وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد)

هو / مفرد / مبتدأ

الغفور / مفرد / خبر

---

[1] سورة البروج، آية ١٦، وإن كان بعض النحاة يرفضون تعدد الأخبار لمبتدأ واحد .

الودود / مفرد / خبر

ذو العرش / مركب إضافي غير مفرد/ خبر

المجيد / مفرد / خبر

فعال / مفرد / خبر

أما المكونات فوق اللغوية[١] ، فهي ما يعد عنصرا في الجملة دون الألفاظ وهي:

٣ - النبر :

يعرف النبر بأنه اسم يعطى للجهد العضلي الأقوى الذي يمكن أن نشعر به متصلا ببعض المقاطع في مقابل مقاطع أخرى.

وقد أصبح معلوما أن العربية لغة نبرية، ونظام النبر فيها حر[٢]، ونحن لا نقصد إلى التقعيد لهذه الظاهرة، وإنما نتناولها في معرض حديثنا عن مؤلفات الجملة العربية[٣]، لنشير إلى دور النبر في التحليل اللغوي، بوصفه عنصرا من عناصر الجملة العربية يتغير بتغيره المعنى، ويتراوح الأداء بوجوده أو العكس. وإن تعددت آراء العلماء واختلفت في الاقرار بوجود النبر أصلا ، إذ اعتبره بعضهم شيئا شبه وهمي[٤]. فإن النبر ، ونعني به

---

[١] انظر في شيء منه: جون ليونز - اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، ١٩٨٧، ص ٢٧ .

[٢] أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي، ط١، عالم الكتب، القاهرة ، مصر، ١٩٧٦، ص ١٨٧ .

[٣] انظر : محمد علي الخولي - الأصوات اللغوية، د. ط ، دار الفلاح، عمان، الأردن، ١٩٩٠، ص ١٥٩. وهذا بخلاف ما ذهب إليه إبراهيم أنيس من أن النبر فيها ثابت: انظر: إبراهيم أنيس- الأصوات اللغوية، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧٥، ص ١٧٠ .

[٤] وهو قول مصطفى حركات إذ ذهب إلى أن بعض المستشرقين افترضت وجود النبر في العربية قياسا على اللاتينية وأن النبر في العربية شيء شبه وهمي إذ لا تشير به ناطقوا العربية ولا يدركون أين موقعه من

"نبر الجملة"كما اصطلح عليه إبراهيم أنيس[١] وتمام حسان[٢] ، أو بدقة أكثر كما سمّاه محمد علي الخولي[٣] " النبرة التقابلية " وهي التي تعطى للكلمة في الجملة أو التركيب العام من أجل غرض معنوي . فإن هذا النوع وإن أنكره بعض العلماء بحجة أن العربية استعاضت عنه بظواهر أخرى[٤]، يقوم بوظيفة معنوية هامة في التركيب ، ففي جملة:

** قرأ عليٌ الكتابَ في الشرفةِ البارحةَ .

فإن وقوع النبر على (قرأ) يعني أنه قام بفعل القراءة دون غيره من الأفعال ، وإن وقع النبر على (علي) فإننا نؤكد على الفاعل أنه علي لا غيره ، وعندما يقع النبر على (الكتاب) نستدل على أنه قرأ الكتاب ولم يقرأ شيئا آخر كالصحيفة ، وعندما يقع النبر على (في الشرفة) نؤكد على مكان وجوده وقت القراءة ، وكذلك عندما يقع النبر على (البارحة) فإننا نؤكد الزمن .

فهذه الظاهرة تعدّ عنصراً من عناصر التركيب ، له موقعه ولا يمكن الاستهانة به. فالجملة السابقة بنبر (علي) :

==الكلمة. أنظر مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ط١، المكتبة العصرية، بيروت ، لبنان، ١٩٩٨، ص ٤١.

[١] انظر : إبراهيم أنيس – الأصوات اللغوية ، ص ١٧٤ .

[٢] انظر : تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٠٨ .

[٣] انظر : محمد علي الخولي – الأصوات اللغوية ، ص ١٦٤-١٦٧ .

[٤] وإلى هذا ذهب علي مزيان بقوله: "إن العربية لم تهتم بنبر الجمل لأنها استعاضت عنه بالتقديم والتأخير أو ما أسمته مدرسة النحو التحويلي التوليدي بـ (الترتيب) فكل شيء أريد التوكيد على أهميته قدم". مزيان، علي حسن ، النبر في اللغة العربية، مجلة علامات، مج٨، ج ٣ ، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٣٢٢ .

** قرأ علي الكتاب في الشرفة البارحة . إذا أردنا أن نحللها إلـــى عناصرهـــا ،

فهي : - قرأ .

+ عليٌ .

- الكتاب .

- في الشرفةِ .

- البارحةَ .

وعليه يمكن للنبر أن يحل بديلا عن استخدام ظواهر كلاميـــة أخـــرى كـــالتقديم والتأخير ، بالإضافة إلى أنه يقوم بوظيفة لا تضطلع غيره من الظواهر بالقيام بها ، وهي التأكيد أو إظهار عنصر من عناصر المركبات المتلازمة السالفة الذكر والتـــي لا يمكـــن الإشارة إلى أهميتها من خلال التقديم والتأخير .

٤ - التـــنغـــيـــم .

التنغيم : تغير في ارتفاع درجات الصوت على مستوى الجملة و التركيب، ويسمى موسيقى الكلام .[١] والعربية لغة تنغيمية يظهر فيها التنغيم علـــى مســـتوى الجملـــة دون الكلمة[٢]، فيقوم بوظيفة تمييزية يفرق فيها بين المعاني ، بحيث نميز به الاســـتفهام مـــن التوكيد أو الانفعال أو التعجب ؛ فجملة :

---

[١] انظر : أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٩١ ، وإبراهيم أنيس - الأصوات اللغوية، ص ١٧٥.

[٢] انظر : سعد مصلوح - دراسة السمع والكلام، د. ط ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٠، ص ٢٨٠.

** حضرَ عليٌ .

"صالحة لأن تقال بنغمات متعددة فيتغير معناها مع كل نغمة ، فنرى أنها تكـــون استفهامية إذا نطقت بنغمة صاعدة من أسفل إلى أعلى ، وتكون خبرية إذا نطقت بنغمـــة مستوية ، وتوكيدية إذا نطقت بنغمة صاعدة هابطة . وترتيب الكلمات في الجملة الأولى و الثانية والثالثة واحد ، والفرق هو طريقة نطق كل جملة "[1].

فالعربية كغيرها من سائر اللغات يشكل التنغيم فيها عنصرا من عناصر التركيب ، له دوره الفاعل في التحليل اللغوي .كما يمكن للتنغيم أن يقـوم مقـام بعـض العنـاصر الأخرى في التركيب[2]، فهو يعوض غياب أداة الاستفهام في بعض الجمل كقولنا :

** رأيتُ علياً ؟

فقد سدّت النغمة الصوتية في طريقة النطق ، مسدّ أداة الإستفهام (هـــل) . و هـــذا كثير في العربية ، واردٌ في الشعر والنثر، ومثاله في الشعر ، قول عمر بن أبي ربيعة:[3]

ثم قالوا تُحبُّها؟ قلت بهرا عدد النجم والحصى والتراب

---

[1] السيد، عبد الحميد – التنغيم ودوره في التحليل اللغوي ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية، مج١٩، أ ، ع٢، ١٩٩٢، ص ٧٨

[2] انظر : مصطفى حركات – الصوتيات والفونولوجيا ، ص ٤٤ .

[3] ديوان، عمر بن أبي ربيعة، دار صادر ودار بيروت، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٠، ص ٦٠ .

إذ أغنى التنغيم المصاحب ل (تحبها) عن استعمال أداة الإستفهام ، مع بقاء معناها. ف "تحبها" في هذا التركيب ، لا تساوي "تحبها" في تركيب آخر دون نغمة الاستفهام ، مثل :

** تعيش سعاد مع صديقتها التي تحبها في منزل واحد .

كما أن التنغيم يمكن أن يسد مكان الوصف في الجملة ، وإلى هذا تنبه من قبل العلماء القدامى ، فقد أشار إليه ابن جني في حديثه عن حذف الصفة في قولهم :سير عليه ليل ، وهم يريدون ليل طويل بقوله[١] : " وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك . وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته ... وكذلك نقول : سألناه فوجدناه إنسانا . وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه ، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك : إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك".

كما أدرك اللغويون من قبل ظواهر صوتية انفرد بها الأداء القرآني ، وتؤدي ما تؤديه النغمة في الكلام ، كالوقف والابتداء والسكت والقطع[٢] في تحديد الآيات ومنتهاها

---

[١] ابن جني - الخصائص، جـ ٢ ، ص ٣٧٠-٣٧١ .

[٢] للمزيد في هذا الشأن انظر : السيد عبد الحميد - التنغيم ودوره في التحليل اللغوي ، ص ٨٦-٩٠.

بسبب المعنى .ومثاله ما أورده ابن هشام[١] عن " ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه "قيما" من قوله تعالى : (ولم يجعل له عوجا قيما)[٢] صفة لعوجا ، قال : فقلت له : يا هذا كيف يكون العوج قيما ؟ وترحَّمتُ على من وقف من القراء على ألف التنوين في "عوجا" وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم ، وإنما "قيما" حال : إما من اسم محذوف هو وعامله ، أي أنزله قيما ، وإما من الكتاب ..." .

ومنه قوله تعالى[٣]: (ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا) إذ نقرأ ولا يحزنك قولهم" ، وبعد الوقف يبدأ بقوله تعالى :" إن العزة لله جميعا" .

ومنه أيضا قوله تعالى[٤] :(ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) إذ تقرأ بعدّة صور :

- " ذلك الكتاب / لا ريب فيه / هدى للمتقين " .
- " ذلك الكتاب لا ريب / فيه هدى للمتقين " .
- " ذلك الكتاب لا ريب فيه / هدى للمتقين " .

---

[١] ابن هشام – مغني اللبيب ، ص ٦٩٢ .
[٢] سورة الكهف ، آية ٢٠١ .
[٣] سورة يونس ، آية ٦٥ .
[٤] سورة البقرة ، آية ٢ .

- " ذلك الكتاب – لا ريب فيه – / هدى للمتقين " .

إذن فالتنغيم عنصر مستقل في الجملة ، يؤدي معنى مـــهما لا يمكـــن تجاهلـــه ، وسواء سدّ التنغيم مسد عنصر من العناصر الغائبة ، أو قام بوظيفته الاعتياديـــة[1] التـــي تختلف من جملة إلى أخرى ، فإنه جزء لا يتجزأ من التركيب ، ومادته غنية في تركيـــب النحو بعامّة ، وعليه يتوقف تحليل الجملة وبيان أجزائها، وعليه أيضاً يختلف الإعراب.

٥ – الإعـــــــراب

تتميز التراكيب العربية بخاصّية الإعراب ، إذ تضطلع هذه الظاهرة بدور كبير في أداء المعاني ، وقد شغلت قضية الإعراب النحاة ، ففي حين أجمع النحـــاة علـــى أهميـــة الإعراب في أداء المعاني خالفهم قطرب، محمد بن المستنير (ت ٢٠٦ هـــ) ، وعاب على النحاة ذلك لقوله[2] : لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعـض ، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني ، وأسماء مختلفة فـــي الإعراب متفقة في المعاني ، ... فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعـــاني ، لوجب ان يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله . وإنما أعربت العـــرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عنـــد الإدراج فلمـــا وصلـــوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام " .

---

(١) انظر : عبد الرحمن أيوب – أصوات اللغة ، د. ط ، مكتبة الشباب ، المنيرة ، مصر ، د. ت، ص ١٥٥ .

(٢) الزجاجي – الإيضاح في علل النحو ، ص ٧ .

وقد تبعه في إرجاع الإعراب إلى أسباب صوتية بعض المحدثين[١]، على انه ليس من همه هذا البحث الحديث عن قضية الإعراب وما حولها .

وقد اختلف النحاة قديما وحديثا في حقيقة الإعراب فكانوا مذهبين : الاول قال إنه معنوي والاخر إنه لفظي. والأول ظاهر قول سيبويه[٢] ، وعليه الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)[٣] لقوله: "إن الاسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا ضرب زيد عمرا ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به ، وقالوا ضرب زيد ، فدلوا بتغير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم " .

---

[١] سيتلو بيان ذلك في غير موضع من البحث .

[٢] انظر : السيوطي – الأشباه والنظائر ، ج١ ، ص ١٥٩ .

[٣] الزجاجي – الإيضاح في علل النحو ، ط٤، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ١٩٨٢ ، ص ٦٩-٧٠ .

وهو اختيار ابن جني لقوله فيه[١]:" هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباه ، وشكرَ سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه " . وعلى هذا الزمخشري[٢]،

وعلى ما يبدو أنه اختيار أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) [٣] ، إذ يرجع الإعراب إلى الاختلاف والمعنى ، وقد اختاره العكبري[٤] وساق لذلك أربعة أدلة بقوله :" والإعراب معنى لا لفظ لأربعة أوجه أحدها أن الإعراب هو الاختلاف على ما سبق في حده ، والاختلاف معنى لا لفظ . والثاني أنه فاصل بين المعاني ، والفصل والتمييز معنى لا لفظ . والثالث أن الحركات تضاف إلى الإعراب ، فيقال : حركات الإعراب ، وضمة إعراب والشيء لا يضاف إلى نفسه . والرابع أن الحركة والحرف يكونان في المبنى، وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم باعرابه، وقد يكون السكون إعرابا . وهذا كله

---

[١] ابن جني – الخصائص، ج١ ، ص ٣٥ .

[٢] ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص ٤٩-٥١ .

[٣] انظر : أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، ت ٥٧٧هـ – أسرار العربية، د. ط، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق ، سوريا، ١٩٥٧، ص ١٨-٢١ .

[٤] العكبري – اللباب ، ج١ ، ص ٥٤ .

دليل على أن الإعراب معنى ". وعليه ابن يعيش[١] لقوله: "الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني" وعليه ابن الحاجب وتبعه فيه الرضي[٢].

"ومعلوم أن هذا الرأي ساد أمهات الكتب النحوية ، ورددده علماء الأصول ، وقال به أصحاب المختصرات والشروح وأجمع عليه البصريون والكوفيون "[٣] .

والثاني اختيار ابن مالك إذ حدّده بقوله[٤]:" ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف " . وتبعه ابن هشام بقوله[٥]:" أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة ." .

ولعل القول بأن الإعراب لفظي إنكار غير معقول لدوره الكبير في إبراز المعاني، وإن كان كثير من المحدثين كإبراهيم مصطفى ، وعبد الرحمن أيوب، ومهدي المخزومي،

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص ٤٩ .

(٢) انظر : الاستراباذي – شرح الكافية ، ج١ ، ص ٥١-٥٣ .

(٣) المهيري عبد القادر – دور الإعراب، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس ١٣-١٩ ديسمبر ١٩٧٨، سلسلة اللسانيات-٤ .

(٤) ابن مالك، ت ٦٧٢هـ – شرح التسهيل، ط١، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د.ت، ج١، ص٣٤ .

(٥) ابن هشام، ت ٧٦١هـ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، د.ط ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦، ص ٣٧ .

وغيرهم أنكروا الدور المعنوي للإعراب فإن إبراهيم أنيس[١] كان أشدهم إنكارا ؛ إذ صرّح بأن الحركات الإعرابية لم تكن تحدد المعاني ، وإنما وضعت لوصل الكلمات مع بعضها ، ومنع التقاء الساكنين ، وقد فند نفر من الباحثين تلك المحاولات الساعية إلى قصر دور الإعراب على الجانب الشكلي ، وليس هذا مجاله.[٢]

ونحن هنا لا نغفل الجانب الشكليّ ، الذي يعود به الإعراب على العربية ، وقد أشرنا إليه من قبل في سمات الجملة العربية ، ولكن العربية منذ البدء أدخلت الإعراب إلى الكلام لتدل به على المعاني[٣]، وهذا كان من قبل اختيار الخليل(ت ١٧٥هـ)[٤] لقوله:" والموضع موضع نصب ، لأن المعنى معنى النصب ." .وعليه ، فالحركة الإعرابية في اللغة العربية، عنصر بنيوي ، لا يمكن غض الطرف عن وجوده ، ثم هو ضابط يكشف عن الفوارق الدقيقة بين المعاني المختلفة في التراكيب . وما يدلنا على هذا قولهم[٥]:

** لا تأكلْ سمكاً وتشربْ لبناً .

---

[١] انظر : إبراهيم أنيس – من أسرار العربية ، ط٣، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ، مصر، ١٩٦٦، ص ٢٢٥-٢٥٨.

[٢] انظر في هذا الشأن : عز الدين مجدوب – المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، ط١، دار محمد علي الجامي للنشر والتوزيع، سوسه، تونس، ١٩٩٨، ص ٢٥٤ وما بعدها.

[٣] انظر : السيوطي – الأشباه والنظائر ، ج١ ، ص ١٧٠-١٧١ .

[٤] مازن المبارك – النحو العربي، العلة النحوية، ط٢، دار الفكر ، بيروت، لبنان، ص ٥٨ .

[٥] انظر : ابن هشام – مغني اللبيب، ص ٦٢٦، ٦٢٧ .

وغيرهم أنكروا الدور المعنوي للإعراب فإن إبراهيم أنيس[١] كان أشدهم إنكارا ؛ إذ صرّح بأن الحركات الإعرابية لم تكن تحدد المعاني ، وإنما وضعت لوصل الكلمات مع بعضها ، ومنع التقاء الساكنين ، وقد فند نفر من الباحثين تلك المحاولات الساعية إلى قصر دور الإعراب على الجانب الشكلي ، وليس هذا مجاله.[٢]

ونحن هنا لا نغفل الجانب الشكليّ ، الذي يعود به الإعراب على العربية ، وقد أشرنا إليه من قبل في سمات الجملة العربية ، ولكن العربية منذ البدء أدخلت الإعراب إلى الكلام لتدل به على المعاني[٣]، وهذا كان من قبل اختيار الخليل(ت ١٧٥هـ)[٤] لقوله:" والموضع موضع نصب ، لأن المعنى معنى النصب ." .وعليه ، فالحركة الإعرابية في اللغة العربية، عنصر بنيوي ، لا يمكن غض الطرف عن وجوده ، ثم هو ضابط يكشف عن الفوارق الدقيقة بين المعاني المختلفة في التراكيب . وما يدلنا على هذا قولهم[٥]:

** لا تأكلْ سمكاً وتشربْ لبناً .

---

[١] انظر : إبراهيم أنيس – من أسرار العربية ، ط٣، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ، مصر، ١٩٦٦، ص ٢٢٥-٢٥٨.

[٢] انظر في هذا الشأن : عز الدين مجدوب – المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، ط١، دار محمد علي الجامي للنشر والتوزيع، سوسه، تونس، ١٩٩٨، ص ٢٥٤ وما بعدها.

[٣] انظر : السيوطي – الأشباه والنظائر ، ج١ ، ص ١٧٠-١٧١ .

[٤] مازن المبارك – النحو العربي، العلة النحوية، ط٢، دار الفكر ، بيروت، لبنان، ص ٥٨ .

[٥] انظر : ابن هشام – مغني اللبيب، ص ٦٢٦، ٦٢٧ .

الفصل الثاني

العامل ودراسة التركيب

تمهيد

سبق أن ذكرنا أنّ مكوّنات المنهج الذي اعتمده النحاة في التنظير للعربية ووصف بنيتها النحوية ؛ تقوم على ثلاثة أمور عُدّت من أهم الأصول التي بنـــي عليـها النحـو العربي، وهي: السماع والقياس والتعليل. وقد شكلت هذه الأصول الأسس التي قام عليـها منهج النحاة في بناء الدرس العربي وتشكيل البنية العامة له.

والبنية العامة لنظرية النحو العربي قامت على مبدأ "العامل" ، انطلاقاً من اتخاذهم الجملة وحدة للتحليل والإسناد أصلاً له ، كما بيّنا . وبتضافر الأصول الثلاثة مع ما قدمته نظرية العامل اكتمل النحو ونضج.

ونتناول في هذا الفصل نظرية العامل وعلاقتها بالتراكيب، وقد جعلناه في مبحثين:

المبحث الأول

حقيقة العامل

ظهرت فكرة العمل النحوي، في البحث اللغوي، منذ البدايات الأولى لوضع النحو، إذ نجد لها ظلالاً في ما ورد عن النحاة الأوائل : أمثال عبد الله بن إسحاق الحضرمي (١١٧هـ) [١] وعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ) الذي يتضح أن فكرة العمل لم تغب عن ذهنه[٢]، والحقيقة أن الخليل بن أحمد وإن يكن "سُبق إلى القول بالعوامل، ولكنه أول من توسّع في تطبيقها، وبسط ظلالها على أبواب النحو كلها تقريباً"[٣]. لتظهر واضحة جلية تشكل الأساس الذي قام عليه كتاب سيبويه[٤]، ثم تلا تناولها في المؤلفات النحوية بعد ذلك.

---

(١) انظر: محمد بن سلام – طبقات فحول الشعراء، محمود محمد شاكر، د. ط، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ١٩٨٠، ج١، ص١٤ .

(٢) انظر : محمد خير الحلواني – المفصل في تاريخ النحو العربي، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ١٩٧٩، ج١، ص ١٧٠-١٧١.

(٣) جعفر عباينه – مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ط١، دار الفكر، عمان، الأردن، ١٩٨٤، ص ١١١.

(٤) انظر: سيبويه – الكتاب، ج١، ص ١٣، ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٤٤، ٤٥ . وانظر : سعيد حسن بحيري– عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ١٩٨٩، ص ١٣٦.

مفهوم العامل

تفاوت النحاة في مفهوم العامل، فظاهر قول سيبويه أنه المحدث لعلامات الإعراب لقوله[١]: "وإنما ذكرتُ لكَ ثمانيةَ مجارٍ لأفرق بين ما يدْخُله ضَرْبٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل. وليس شيء منها إلا وهو يزولُ عنه- وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب". كما أنه يوظف فكرة العمل في ثنايا كتابه فيعلل الحركة الإعرابية بالعامل ويبين من خلال التراكيب اختلاف الحركة باختلاف العامل كقوله[٢]: "ضرب عبدالله زيداً .. وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدى إليه فعلُ الفاعل".

والناظر في "الكتاب" يجد أن ذكر العمل والعامل يأتي طواعية في ثنايا المادة النحوية، مما يدل على أنه كان – في تلك الفترة- متداولاً مفهوماً، لا يحتاج إلى توضيح، ومما يؤكد ذلك أن المؤلفات النحوية بعد سيبويه استمرت تذكره على ذلك النحو؛ فالمبرد يعقد باباً في المقتضب[٣] – على سبيل المثال: "من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر". وقد جاء ذكر العامل عند الزجاجي[٤] على الطريقة نفسها في مواضع مختلفة من كتابه، كما يطالع ذلك عند أبي علي الفارسي[٥] أيضاً .

---

(١) سيبويه – الكتاب، ج١، ص ١٣ .

(٢) سيبويه – الكتاب، ج١ ، ص ٣٤ .

(٣) المبرد – المقتضب، ج٤ ، ص ٧٢ .

(٤) أبو القاسم الزجاجي – الإيضاح في علل النحو ، ص ٧٧ – ٧٨ .

(٥) انظر: أبو علي الفارسي – المسائل العسكريات، ص ١٣٧ .

ولعل أول من حد العامل كان الرماني (ت ٣٨٤ هـ) في قوله[١] "عامل الإعراب هو موجب التغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى".

وعاد من تلاه من النحاة إلى أسلوب السابقين عليه في ذكر العامل من خلال الأبواب النحوية، والإشارة إليه في معرض حديثهم عن الإعراب ومفهومه، وتوسع ابن جنى في ذكر العامل وحقيقته لما سيتلو بيانه وعلى ذلك سار الأمر، حتى يلقانا ابن الحاجب بحد للعامل بقوله[٢]: "العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى" وشرح الرضى[٣] كلام ابن الحاجب مبينا أن العامل هو الآله التي يوجد من خلالها المتكلم المعاني، بحيث تتحدد معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة والمبتدأ والخبر، وبه يتميز كون الكلمة عمدة أو فضلة في سياقها. وهو في هذا يسير على خطى النحاة المتقدمين في تأكيد العلاقة بين العامل والمعنى ، وبيان دوره الرئيس في إظهار المعاني من خلال علاقته بمعموله.

ثم يلقانا من المتأخرين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) يحد العامل بقوله[٤]: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب". إذ يركز هذا الحد على الجانب اللفظي من علاقة العامل بمعموله.

---

(١) انظر : وليد الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي، ص ٤٠ .

(٢) الاستراباذي – شرح الكافية، ج١ ، ص ٦٥ .

(٣) السابق نفسه، ج١، ص ٦٥-٦٧ .

(٤) السيد الشريف علي بن محمد الحسيني الجرجاني، ت ٨١٦هـ – التعريفات، د. ط ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٨، باب العين، ص ١٢٦ .

يبدو مما سبق أن النحاة تباينوا فيما بينهم في تحديد مفهوم العامل، فقد كان النحاة المتقدمون يذكرونه طواعية في ثنايا المادة النحوية، ثم أصبح شيئاً فشيئاً، شأنه شأن الكثير من المفهومات والمصطلحات النحوية، يجد طريقه نحو التحديد وانضباط المفهوم، ليطالعنا بعد ذلك حدٌّ لهذا المفهوم في محاولة من النحاة المتأخرين للإحاطة بجوانبه كونه ظاهرة رئيسة ومحورية تدور الكثير من الظواهر النحوية في فلكها، فَدَرس النحاة حقيقتها، وتناولوا طبيعة العلاقة بين العامل ومعموله، وقد ظهر ذلك من خلال حدودهم النحوية فيما سبق، إذ عدّ بعضهم – حسب ما يظهر – تلك العلاقة قائمة على الجانب اللفظي المتمثل في أثر العامل، وهو الإعراب، غير أن الذي عليه جمهور النحاة، والذي يؤول إليه النظر أن العامل يقوم في علاقته بمعموله على جانبين: اللفظ والمعنى، وهذا يدفع مقولات النحاة المحدثين الذين وصموا النحو العربي بالشكلية؛ فقد زعم بعض المحدثين[1] أن النحاة "جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظل على صورته"، وهذا غير دقيق؛ إذ مرّ معنا فيما سبق أن جمهور النحاة الأوائل ركزوا على دور العامل في

---

(1) كان أولهم إبراهيم مصطفى وتبعه في هذا خلق كثير. إبراهيم مصطفى – إحياء النحو، ط١، لجنة التأليف، والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٤١ .

إنجاز المعاني مع عدم إغفالهم لأثره الشكلي، إذ وجهوا العلاقة بين العـــامل والمعمـــول وجهة معنوية شكلية.

ولم يقتصر بحث النحاة القدماء في العامل عند ذلك الحدّ الذي بينا، وإنما تنـــاولوه بالدراسة من حيث حقيقته، فكانوا ثلاث فئات :

** فئة تذهب إلى أن العامل هو المتكلم، ولعل أول من ذهب إلى هذا كـــان ابـــن جنّي[١]، إذ اعتبر أن الناطق باللغة هو الذي يعمل بمفرداتها العلامات الإعرابية؛ لقوله[٢]: "فأما في الحقيقةِ ومحصولِ الحديث، فالعملُ من الرفعِ والنصبِ والجرّ والجزم إنما هـــو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظيّ ومعنوي لما ظهرت آثار فعـــل المتكلـــم بمُضامّة اللفظ للفظ، أو باشمال المعنى على اللفظ وهـــذا واضـــح". وإلـــى هـــذا ذهـــب الأنباري[٣] لاعتباره العوامل ليست مؤثرة على وجه الحقيقة، وهـــي مـــجرد علامـــات

---

[١] انظر : حسن عبد الكريم شحود، نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جني ، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٩، ص ١٥٨ .

[٢] ابن جني – الخصائص ، ج١ ، ص ١٠٩-١١٠ .

[٣] انظر : الأنباري – أسرار العربية ، ص ٦٨ .

وأمارات. وعليه اختيار الرضى[١] فقد صرّح بأن الموجد لمعاني الفاعلية والمفعولية وغيرها هو المتكلم، والآله في ذلك العامل.

** فئة تذهب إلى أن العامل هو الله ، وهو قول ابن مضاء القرطبي[٢]: "وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما ينسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية". وقد طلع ابن مضاء – علينا– بهذا القول لأنه أنكر أن يكون المتكلم عاملاً لأنه قول المعتزلة، كما اعتبر أن القول بأن الألفاظ هي العوامل باطلٌ عقلاً وشرعاً.

** وفئة ثالثة تذهب إلى أن الألفاظ تعمل في بعضها ، وهو ظاهر قول سيبويه[٣]، وعليه معظم النحاة، فهو مذهب أبي علي الفارسي لقوله[٤]: وخصَّ كل ضرب من الإعراب بعامل عمل ذلك فيه". ولقوله في موضع آخر أيضاً[٥]: "الإعرابُ تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل" . فلو كان العامل المتكلم لم يذكر اختلافه. وعليه فهو

---

(١) انظر : الاستراباذي – شرح الكافية، ج١ ، ص ٦٥ .

(٢) ابن مضاء القرطبي ت ٥٩٢هـ – الرد على النحاة، ط٣، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف ، القاهرة ، مصر، ١٩٨٨، ص ٧٧ .

(٣) انظر : سيبويه – الكتاب، ج١ ، ص ١٣ ، ص ٣٣ ، ٣٨ وغيرها.

(٤) أبو علي الفارسي – المسائل العسكريات، ص ١٣٧ .

(٥) المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

ظاهر قول ابن الحاجب[١]، واختيار ابن هشام [٢] لقوله: "كل الأفعال ترفع إما الفاعل أو نائبه أو المشبه به وتنصب الأسماء... " وغير ذلك مما يدل على أن ابن هشام يجعل الألفاظ عاملة .

وهذا الرأي يؤيده علم اللغة المعاصر، إذ أصبح من المعلوم أن الألفاظ تقع تحت تأثير بعضها [٣].

ويبدو لي أن هذا الرأي هو الأنسب لما سبق بيانه من اختيار غالبية النحاة له، بالإضافة إلى أن المتكلم ليس له أن يكون عاملا، ما دام محكوما بقوانين اللغة[٤]، ومن الجدير ذكره أن الألفاظ تعمل في بعضها بوحي من المعنى لما سبق التأكيد عليه من قيام فكرة العمل على جانبين : اللفظ والمعنى .

---

[١] انظر : الاستراباذي – شرح الكافية، ج ١ ، ص ٥٠ ، ٦٥ .

[٢] ابن هشام – شذور الذهب، ص ٢٧١ .

[٣] انظر : عبده الراجحي – النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٧ – ١٤٨ .

[٤] انظر في شيء من هذا : محمد عيد – أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط٤، عالم الكتب، القاهرة ، مصر، ١٩٨٩، ص ٢٣٠ .

بنية العامل

قسم النحاة العوامل إلى لفظية ومعنوية، وصنفوا العوامل اللفظية، حسب أقسام الكلام: الفعل والاسم والحرف. إلى عوامل قوية وأخرى ضعيفة، وعوامل أصيلة وفرعية. أما العوامل المعنوية فهي تمثل حالات خاصة[١]، بخلاف اللفظية فهي أعم، كالابتداء، والصرف، والمخالفة.

لقد لاحظ النحاة من خلال دراستهم للتراكيب اللغوية، أن الأفعال عاملة بالأصالة، أما الأسماء فالأصل فيها ألا تعمل؛ إذ تعتورها المعاني، وإنما يقع العمل وأثره المتمثل في الإعراب عليها، على أنها قد تعمل إذا تحققت فيها شروط خاصة، أما الحروف فتعمل إذا اختصت.

كما صنفوا العوامل من حيث القوة والضعف، فالعوامل المعنوية ضعيفة، في حين أن اللفظية عوامل قوية[٢]. كما صنفوا ، أيضاً، العوامل اللفظية إلى قوية وضعيفة، فالفعل أقوى العوامل مطلقاً ؛ إذ "هو حدث، ومن البديهي أن ترتبط به مجموعة من المتعلقات، كالمُحْدث ، والمُحْدَث، والغاية، والهيئة، والزمان، والمكان. إنه كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات، وإنها لترجع في معانيها إليه"[٣].

---

(١) انظر : محمد خير الحلواني – أصول النحو العربي، ص ١٦٩-١٧٩ . وخليل عمايره – العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي ص ٦٠-٦٣ .

(٢) انظر : الأنباري – الإنصاف، جـ١، ص ٤٧ .

(٣) الحلواني – أصول النحو العربي، ص ١٥٠ .

وقوة العامل تعني قدرته على التأثير في المعمول، وهو ما صرّح به سيبويه في الكتاب في أكثر من موضع كقوله في باب الفاعل[١]: "وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكونَ في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين... وما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوَ قوته .." فقد اهتم سيبويه بمقدار قوة العامل، بل إنه لا يفصل بين العامل ودرجة قوته، إذ يرد مصطلح "القوة" ملازماً لمصطلح "العمل" في كتابه في تصنيف سلّمي متدرج يبين توالي درجات القوة في العوامل على النحو الآتي[٢]:

١- قوة الفعل.

٢- قوة اسمي الفاعل والمفعول.

٣- قوة المصادر .

٤- قوة الصفات .

٥- قوة ما يجري مجرى الفعل.

٦- قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول.

وبنية العنصر اللغوي الصرفية، بالإضافة إلى حاجاته الدلالية، تتحكمان في قوة ذلك العنصر في العمل، كما تحدد عدد العناصر اللغوية التي ترتبط به، وتعتبر معمولات له:

---

[١] سيبويه – الكتاب، ج١ ، ص ٣٣ .

[٢] سعيد بحيري – عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه ، ص ١٣٩ .

فالفعل بناءً على بنيته قد يكون لازماً، وهو عندئذ لا يعمل إلا في فاعله، وذلك لقصور بنيته الصرفية عند العمل في معمول واحد من جهة، ولتوقف حاجته الدلالية عند حد بيان الفاعل دون أن يمتد إلى المفعول به من جهة أخرى.

فالفعل "مرض" في قوله تعالى: (وإذا مرضت فهو يشفين)[١] دال على عَرَض، أي صفة طارئة، وهذا النوع من الأفعال لازم لا يتعدى إلى مفعول به، ومثله: سَقِمَ وفَرِحَ .

وقد جرّد ابن هشام في مغني اللبيب ضوابط دل بها على الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا لازماً. [٢]

والفعل "انطلق" في قوله تعالى: (انطلقوا إلى ظل ذي ثلث شعب)[٣] فعل لازم ويجري على مجراه الأفعال على وزنه؛ إذ لا تكون إلا لازمة ومثله: انكسر وانفجر .

وكذا الفعل "اطمأن" في قوله تعالى: (فإن أصابه خير أطمأن به)[٤].

على أن الفعل اللازم ببنيته الصرفية غير القادرة على العمل في المفعول به، قد يصبح متعدياً عندما يغير من تلك البنية؛ فالفعل "خرج" – مثلاً – لازم في الأصل

---

[١] سورة الشعراء ، آية ٨٠ .

[٢] انظر : ابن هشام – مغني اللبيب، ص ٦٧٤-٦٧٨ .

[٣] سورة المرسلات ، آية ٣٠

[٤] سورة الحج ، آية ١١ .

وبإضافة الهمزة إلى بنيته يصبح "أخرج" وبهذه الصيغة يتعدى، كقوله تعالى: (وأخرجت الأرض أثقالها)[١].

ومنه تعدية زاغ بإضافة الهمزة في قوله تعالى:

(فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم)[٢] .

ويجري على ذلك كثير من الأمثلة التي يتعدى فيها الفعل بتغير بنيته. كتغير بناء الفعل من فَعَلَ إلى فَاعَل أو استفعَل. نحو جَلَسَ : جالَسَ وغيرها.

وقد تتطلب الحاجة الدلالية في الفعل اللازم مفعولاً، على أنه لا يمكن له أن يغير من بنيته الصرفية، وقد أوجدت اللغة لذلك سبيلاً، بتضمين[٣] الفعل معنى فعل آخر، متعدٍ بالأصل، وهذا كثير، منه :

وتضمين "كفروا" معنى "جحدوا" في قوله تعالى :

---

[١] سورة الزلزلة ، آية ٩٩ .

[٢] سورة الصف، آية ٥ .

[٣] انظر : الاستراباذي، شرح الكافية، ج٤ ، ص ١٤٠-١٤١ .

(ألا إنّ عاداً كفروا ربَّهمُ) [١]

ومنه أيضاً : تضمين "تعزموا" معنى "تنووا" في قوله تعالى:

(ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتابُ أجله)[٢].

ومنه قول الشاعر[٣] .

تمرون الديارَ ولم تَعُوجوا كلامكُمُ عليَّ إذَنٌ، حرامُ

أي تجوزون الديارَ .

وقد يكون الفعل متعدياً بالأصل، وعندها فإن قوته في التأثير في المعمولات، تختلف باختلاف درجة تعديته، إذ يكون الفعل متعدياً إلى مفعول واحد[٤] نحو: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً . وكلَّمتُ عَمْراً .

وقد يكون متعدياً إلى مفعولين[٥]، وهو على ضربين :

---

[١] سورة هود ، آية ٦٠ .

[٢] سورة البقرة ، آية ٢٣٥ .

[٣] البيت لجرير ، وهو من شواهد المفصل ، ج٨، ص ٨ .

[٤] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٤ .

[٥] انظر : السابق ، ج١ ، ص ٣٧-٣٩ .

- وانظر: ابن جني-اللمع في العربية ، تحقيق حسين محمد شرف، ط١، ١٩٧٨، ص ١٣٥ – ١٣٦.
- وابن يعيش – شرح المفصل، ج ٧ ، ص ٨١-٨٨ .
- والاستراباذي – شرح الكافية ، ج٤ ، ص ١٤٣-١٤٧ .

الأول : يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر، ولا يكـــون أصـــل المفعولين مبتدأ وخبر، وهذا النوع من الأفعال كثير لا حصر له في اللغة، ومـــن أمثلتـــه قولهم: أعطى عبدُ الله زيداً درهماً . بذكر المفعولين، ومنه قوله تعالى: (ولقد ءاتينا موسى الكتاب)[١]. أما الاقتصار على أحدهما فمثاله : أعطيتُ زيداً، وكسوت عَمْراً.

الثاني : لا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر، وأصل المفعوليـــن هنا مبتدأ وخبر، وهذا النوع يشمل أفعال القلوب.

هذا حال الأفعال بالنسبة إلى إمكانية نصب المفعول به، أما المتعلقـــات الأخـــرى للفعل، وهي ما يؤثر فيه الفعل بعد المفعول به من فضلات في الجملة، كالحال، والتمييز، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه، فإن الأفعال تتساوى في العمل فيها.

وبناءً على بنية الفعل تتحدد طبيعة عمله، ففي حين يمتد تأثير الأفعـــال التامـــة، يقتصرُ عملُ الأفعال الناقصة على رفع المبتدأ ونصب الخبر؛ إذ نقصت هذه الأفعال عـــن مرتبة الأفعال التامة لفقدانها الدلالة على الحدث[٢] .

---

[١] سورة البقرة ، آية ٨٧ .

[٢] انظر : الاستراباذي – شرح الكافية، ج٤ ، ص ١٧٨ . وانظر : ابن عصفور الأشبيلي ، ت ٦٦٩هـ، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق، ج١ ، ص ٣٨٥-٣٨٦ .

وقد تكون الأفعال جامدة[١]، محظور عليها أخص أوصاف الأفعال وهو التصرف، وفي هذا عائق لها عن ممارسة تأثير الأفعال المتصرفة الاعتيادي في العمل، فنقصت عن مرتبتها، إذ تتصرف الأفعال إلى أزمانٍ متعددة؛ عدا الأفعال الجامدة فإنها تثبت على حالٍ خاصة مجردة من الدلالة الزمنية، وهذه الأفعال نحو : نِعم وبئس، حَسُنَ، ساء، .... وذلك نحو :

قوله تعالى[٢] : (فنعم أجر العاملين).

وقوله تعالى[٣] : (وبئس مثوى الظالمين).

هذا بالنسبة للأفعال، أما الأسماء فالأصل فيها ألا تعمل لما سبق، لكن بعضها قد يعمل، لمشابهته العوامل، إذ تعمل الأسماء المشابهة للأفعال، وكلما زادت الأسماء قرباً من الأفعال زادت قوتها في العمل، وكلما قلّ ذلك ضعفت مقدرتها على العمل[٤].

---

[١] انظر في ذلك الشأن في : ابن جني - الخصائص ، ج٣ ، ص ٢٤٣-٢٤٤ . وانظر: ابن يعيش - شرح المفصل، ج٧، ص١٢٧-١٣٣ .

[٢] سورة الزمر ، آية ٧٤ .

[٣] سورة آل عمران ، آية ١٥١ .

[٤] انظر : الحلواني - أصول النحو ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

وعليه كان اسم الفاعل[١] أقوى الأسماء المشابهة للفعل عملاً، إذ فيه ما في الفعل من المعنى، لقول سيبويه[٢] :

"هذا بابُ من اسمِ الفاعل الذي جرى مجرى الفعلِ المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعلُ كان نكرة منوناً وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً". كما أن فيه "شبه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، لأنّ ضارباً جار على يضرب في حركاته وسكناته وعدد حروفه"[٣].

واسم الفاعل يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً به، وبعض الفضلات الأخرى، على أنّ بنيته تؤثر في عمله، فهو يعمل دون شروط إذا كان معرفاً بأل[٤] ، وذلك نحو :

** قوله تعالى[٥] : (فويلٌ للقاسية قلوبُهم من ذكر الله) .

إذ رفع اسم الفاعل (القاسية) فاعلاً له (قلوبُهُم) .

---

[١] وقد عقد فاضل السامرائي كتاباً خاصاً للحديث عن اسم الفاعل وموقعه بين الاسم والفعل . انظر فيه : فاضل السامرائي – اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، د. ط ، ساعد على نشره المجمع العراقي ، ١٩٧٠ .

[٢] سيبويه– الكتاب، ج١ ، ص ١٦٤ .

[٣] ابن عصفور – شرح جمل الزجاجي، ص ٥٥٠ .

[٤] انظر : ابن يعيش – شرح المفصل، ج٦، ص ٦٨ .

[٥] سورة الزمر ، اية ٢ .

على أن اسم الفاعل لا يعمل مطلقاً، حيث يطرأ على بنيته ما يقوى صلته بالأسماء[١] كأن يُصغَّر ؛ إذ التصغير من خواص الأسماء، وهذا يبعده عن التشبه بالأفعال فلا يعمل عندئذٍ .

ويلي اسم الفاعل اسم المفعول [٢] في قوة العمل، إذ يعمل عمل الفعل المبني للمجهول؛ فيرفع نائب فاعل، وينصب مفعولاً به، إذا كان مشتقاً من فعل متعدٍ ، كما ينصب الفضلات نحو :

زيدٌ معطاً درهماً .

كما تعمل صيغة المبالغة كعمل اسم الفاعل؛ إذ تحمل الدلالة على الحدث والزمن المستمر، ويجري عليها ما يجري عليه من الشروط

أما الصفة المشبهة[٣]، فتعمل لأنها شابهت اسم الفاعل؛ إذ تدل على الحدث وفاعله غير أنها تدل على الاستمرار، فترفع فاعلاً كقولك:

** عليٌّ كريمٌ خُلُقُه .

فقد رفعت الصفة المشبهة بالفاعل "كريمٌ" الفاعل "خُلُقُه":

---

[١] لعله الأقرب إلى منهج النحاة في قياس العمل وإن خالفه أهل الكوفه فإنهم يجيزون ذلك، انظر : ابن عصفور – شرح جمل الزجاجي، ج١، ص ٥٥٤ .

[٢] انظر : ابن الحاجب – شرح الكافية ، ج ٣ ، ص ٤٩٧ – ٤٩٩ .

[٣] انظر : الاستراباذي – شرح الكافية، ج٣ ، ص ٥٠٠ – ٥١١ ، وابن عصفور– شرح جمل الزجاجي، ج١ ، ص ٥٦٦–٥٧٥ .

كما يعمل المصدر[١] عمل فعله؛ لما فيه من الدلالة على الحدث، فيرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً إذا كان فعله متعدياً، نحو قوله تعالى[٢]: (و إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ، يتيماً ذا متربة) .

إذ عَمِلَ المصدر (إطعام) ، ونصب مفعولاً به (يتيماً) . ولا يلازم المصدر العَمَل؛ إذ لم يشابه الفعل مشابهة اسمي الفاعل والمفعول ، لا لفظاً ولا معنى.

أما عمل اسم التفضيل[٣] فقليل؛ وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل، وهو وإن كان يرفع الضمير المستتر فاعلاً له؛ إذ لا يحتاج ذلك إلى قوةٍ في العمل، فإنه لا يقوى على رفع الاسم الظاهر إلا بشروط، كأن يسبق بنفي، وأن يكون وقوعه أجنبياً.. وذلك نحو قولهم[٤] :

" ما رأيت رجلاً أحْسَنَ في عينهِ الكحلُ منه في عَيْنِ زيد" .

إذ رفع اسم التفضيل "أحسَن" "الكحلُ" فاعلاً له .

---

(١) انظر : سيبويه – الكتاب ، ج ١ ، ص ١٨٩ – ١٩٠ .
والاستراباذي – شرح الكافية ، ج ٣ ، ص ٤٧١ – ٤٨٥ .

(٢) سورة البلد ، آية ١٤ – ١٥ .

(٣) انظر : الاستراباذي – شرح الكافية ، ص ٥٢٩-٥٣٦ .

(٤) وتعرف هذه المسألة عنده بـ (مسألة الكحل) ، انظر : الاستراباذي – شرح الكافية ، ص ٥٣٠ .

كما يعمل اسم الفعل[١] عمل الفعل ؛ لمشابهته إياه في الدلالة، فيرفع فاعلاً، نحو قول جرير:

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُه وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نواصله

إذ رفع اسم الفعل الماضي "هيهات" فاعلاً "العقيقُ" وينصب مفعولاً به، نحو قوله تعالى[٢] :

(يا أيها الذين آمنوا عليكُم أنفُسَكُم)

إذ نصب اسم الفعل "عليكم" مفعولاً به "أنفُسَكُم" .

كما تعمل بعض الأسماء[٣] ، لمشابهتها الفعل التام فتنصب تمييزاً تشبهاً بنصب الفعل التام مفعولاً به، وهذه الأسماء متمثلة في ألفاظ العقود "عشرون" وبابها، ويقتصر عملها على نصب تمييز المفرد ؛ إذ هي أسماء جامدة ، ضعيفة العمل مشابهتها للفعل ضعيفة، وذلك نحو قولنا :

في المكتبة عشرون كتاباً .

إذ عَمِلَ "عشرون" في "كتاباً" النصب على التمييز .

ومنها أيضاً قولهم[٤] : "هو جاري بيتَ بيتَ ، فيرى البصريون أن كلمة جاري قد عملت النصب في بيت بيت " .

---

[١] انظر : ابن يعيش – شرح المفصل ، ج ٤ ، ص ٣٥-٤٥ .

[٢] سورة المائدة ، آية ١٠٥ .

[٣] انظر : الاستراباذي – شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٩٥-١٠٧ .

[٤] خليل عمايره – العامل بين مؤيديه ومعارضيه، ص ٥٨ ,

هذا بالنسبة للأسماء التي تعمل لمشابهتها الأفعال، أما الأسماء العاملة لمشـــابهتها الحروف فهي قسمان[١] :

الأول : ما ضُمِّنَ معنى الحرف من الأسماء، وهي أسماء الشرط[٢] : وتضم: منْ، ما ، مهما ، متى، أيان، أين، أينما، أنى، حيثما، كيفما، أي ، إذا .

الثاني: ما ناب عن الحرف من الأسماء ويتمثل في الاسم المضاف في الإضافـــة المحضة[٣] ؛ إذ تكون الإضافة هنا على معنى أحد حروف الجر: اللام، أو من، أو فـــي. وذلك نحو قولنا:

** هذا ثوبُ خز ، أي ثوبٌ من خز

** وتلك جاريةُ سعاد ، أي جاريةٌ لسعاد

أما الحروف: فيعمل منها ما كان مختصاً[٤] بالأفعال دون الأسماء، أو العكس، ولا يعمل غير ذلك.

---

(١) انظر ، الحلواني – أصول النحو، ص ١٦٧-١٦٨ .

(٢) انظر : الحلواني – أصول النحو ، ص ١٦٨ .

(٣) انظر في ذلك الشأن : ابن جني – الخصائص، ج٣ ، ص ٢٦-٢٧ . وابن يعيش – شرح المفصل، ج٢ ، ص١١٨-١٢٠

(٤) انظر : حسن الملخ – نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط١ ، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠٠، ص ١٥٥-١٥٧ .

فتعمل الحروف المشبهة بالفعل[١] – لأنها تبنى على الفتح وتطلب الأسماء- لاختصاصها بالأسماء، فتدخل على الجملة الاسمية، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذه الحروف هي: إن ، وأن ، ولكن وكأن، وليت، ولعل .

وذلك نحو قوله تعالى[٢] : (إنَّ الله عزيزٌ حكيم) .

وقوله تعالى[٣] : (وأنَّ الله توابٌ حكيم) .

أما إذا زال اختصاصها بالأسماء فإنها قد تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، إذا أنا بشرٌ مثلكم)، إذ دخلت (إنَّ) المكفوفة بـ(ما) على الفعل (أنا).

كما تعمل حروف الجر ؛ لاختصاصها بالأسماء ، فتجر الاسم ، وتضيف إليه معنى الفعل الذي هي صلته، "من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي

---

[١] انظر: ابن يعيش – شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ٥٤ – ٧٥ .

[٢] سورة البقرة ، آية ٢٢٠ .

[٣] سورة النور ، آية ١٠ .

[٤] سورة الكهف ، آية ١١٠ .

بعدها كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة"[١] ، والمشهور من هذه الحروف عشرون، واردة في قول ابن مالك:

هاك حروفَ الجرِّ ، وهي : منْ ، إلى حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عَنْ، على

مذ، منذ، ربَّ ، اللامُ، كيْ، واو، وتا والكاف، والباء، لعلَّ، ومتى

وتتفاوت هذه الحروف فيما بينها، في أصالة العمل، فالحروف السابقة الذكر كلها أصيلة في العمل. عدا: من، والباء، واللام، والكاف، فإنها قد تأتي زائدة. ولعل، وربَّ فإنهما حرفان شبيهان بالزائد .

تلك الحروف المختصة العاملة، أما الحروف غير المختصة فإنها لا تعمل[٢]، وعليه فإن حروف العطف، وحرفا الاستفهام: الهمزة وهل، حروف غير عاملة، إلا أننا نجد في ما ورد عن العرب حروفاً مختصة لم تعمل، وأخرى غير مختصة عملت[٣]. ويظهر ذلك في إعمال "ما" النافية غير المختصة، عمَل ليس في لغة الحجازيين؛ إذ شبهوها "بليس"[٤] ؛ "إذ كان معناها كمعناها"، فترفع المبتدأ أو تنصب الخبر ومن هذه

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل، ج ٨ ، ص ٧ .

(٢) انظر : السيوطي – الأشباه والنظائر ، ج١ ، ص ٥٢٤ – ٥٢٥ .

(٣) انظر : الحلواني – أصول النحو ، ص ١٥٤ .

(٤) سيبويه – الكتاب ، ج ١ ، ص ٥٧ .

الحروف " لا " النافية، العاملة عمل ليس و"إذن" الناصبة للمضارع، و "إن" النافية الداخلة على الجملة الاسمية، وغيرها:

وهناك حروف اختصت فعملت، إلا أنها وردت في الاستعمال اللغوي غير عاملة، منها رب، إذ اختصت بالأسماء لكونها حرف جر لكنها قد لا تعمل أحيانا؛ وذلك لاقترانها بـ "ما" الكافة:

وليس هذا من قبيل الشذوذ كما ذهب بعض المحدثين ، إذ اشترط النحاة – سلفا – أمورا يعمل الحرف بتحقيقها وإلا فلا ، وهذا لا ينطبق على الحروف فقط بل على سائر العوامل؛ إذ "العمل أصل في الأفعال فرع في الاسماء والحروف، فما وجد من الأسماء عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله"[١] وليس العكس[٢]، وعليه فإن إهمال عمل حرف عامل أو إعمال حرف مهمل، لا يعني هوان النظرية، أو هوان أصل من أصولها[٣]، إذ قامت نظرية النحو العربي على مبدأ هام لا يمكن اغفاله أبدا، هو الكثرة

---

[١] ابن عصفور – شرح جمل الزجاجي ، ج١ ، ص ٥٥٠ .

[٢] انظر في هذا الشأن : حسن الملخ – نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط١، دار الشروق ، عمان، الأردن ، ٢٠٠١، ص٨٠-٨١ .

[٣] انظر في ذلك : الحلواني – أصول النحو ، ١٥٧ –١٥٨ .

والقلة[١]؛ كما أن هذا التباين في الإعمال والإهمال إنما سببه وجهة نظر جماعة من بين مستخدمي اللغة، "وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها"[٢] وهو ما فعله أبو عمرو بن العلاء لقوله: "أعمل على الأكثر، وأسمى ما خالفني لغات"[٣]. كما أن شذوذ بعض الجزئيات عن بابها لا يعني بطلان الحكم منه لقول ابن السراج[٤]. "واعلم أنه ربما شذّ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض الشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم.

---

(١) انظر في : حسن الملخ – نظرية الأصل والفرع ، ٧٥-٧٩ .

(٢) ابن جني – الخصائص ، ج٢ ، ص ١٠ .

(٣) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ت ٣٧٩هـ، ط١ – طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٥٤، ص ٣٤ .

(٤) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت ٣١٦هـ، ط٢- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان ١٩٨٧، ج١ ، ص ٥٦ .

بل إنه مما لا شك فيه أن جعل الحروف عاملة، وقياس العمل على ما ورد عن العرب، يُعَدُّ حكمة من قوانين اللغة ومستخدميها إذ لولا ذلك "لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك منافٍ لحكمة الوضع". [1]

---

[1] جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ - الاقتراح في علم أصول النحو ، ط١، تحقيق محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، ص ٦٠ .

المبحث الثاني

العامل ودراسة التركيب

توليـــد التراكيـــب

أهم ما يقوم به العامل هو دوره في بناء التركيب، أي التوليد، ونعني به أن بنيـــة العامل ودلالته تولد الجملة وتكونها؛ لذا عبّر الرضي في حديثه عـــن العـــامل بقولـــه[١]: "فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجـــد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هـــي الموجـــدة للمعـــاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل" فهو بقوله: (الآلة) أبان ما يقـــوم بـــه العامل من وظائف، وينتج عنه من آثار، لفظية وأخرى معنوية في الجملة؛ فهو الموجـــد "للمعاني ولعلاماتها" وبالتالي يحدد الوظيفة النحوية للكلمة في الـــتركيب فيبيـــن معـــاني "الفاعلية والمفعولية والإضافة" و"كون الكلمة عمدة أو فضلـــة أو مضافـــاً إليـــها، وهـــي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسط العامل"[٢] وهو بهذا أبرز

---

[١] الاستراباذي – شرح الكافية، ج١، ص٦٥.

[٢] السابق، نفسه، ج١، ص ٦٥.

"مفهوم العقد والتركيب بالعامل، فالتركيب شرط الإعراب وموجبه والإعراب قائم على آلات وسمات هي العوامل"[1].

فالعامل يولد الجملة، ويقيم شبكة علاقاتها المعنوية والشكلية على حد سواء، فالفعل "زرع" في قولنا:

- زرعَ عليٌ شجرةً

ولَّد الجملة؛ لاقتضائه فاعلاً هو "علي" ومفعولاً به هو "شجرة" وهذا يمثل البنية الأساسية للجملة "زرعَ عليٌ" وما انضاف إليها، فالعامل يشكل مركزاً للجملة تدور باقي العناصر في فلكه وتمتد في ضوء من ارتباطها به.

ولما كان العامل مركزاً للجملة، تحددت بطبيعته، وتأطرت بسبب من خصائصه التركيبية والدلالية، إذ بالاعتماد على قوة تأثيره يمكن أن تطول الجملة من اليسار أو من اليمين، والأكثر في الجملة العربية أن تطول من اليسار، إذ يزيد العامل من عدد معمولاته وتتوسع دائرة عمله. ففي الجملة السابقة قد يمتد تأثير العامل فتطول الجملة:

- زرعَ عليٌ شجرةً صغيرةً من اللوز في الحديقة قبل المغيب.

---

(١) عاشور ، المنصف ، نظرية العامل ودراسة التركيب، صناعة المعنى وتأويل النص، مج ٨، أعمال

وذلك بامتداد تأثير المؤثر "زرع" إلى بيان نوع المفعول، ومكان الفعل وزمانه.

وقد يطرأ على الجملة عاملٌ جديد، فتطول من اليمين، فالجملة الاسمية التالية:

- السماءُ صافيةٌ.

قد يضاف إليها عنصر جديد من اليمين:

- إنّ السماءَ صافيةٌ.

فيتغير العامل ليصبح "إنّ"، ويتغير بناءً عليه الحركة الإعرابية للسماء فتصبح منصوبة بعد أن كانت مرفوعة، بسبب تغير وظيفتها النحوية من "المبتدأ" إلى "اسم إنّ"، ثم يصبح معنى الجملة التأكيد على كون السماء صافية فعلاً:

==الندوة التي نظمها قسم العربية بكلية الآداب في جامعة تونس، منشورات كلية الآداب بمنوبه، ١٩٩٢، ص٥٨.

وقد مثل بعض المحدثين لما قدمنا بالجدول التالي (1):

العامل	المعمول ١	المعمول ٢	مخصص
أكرُ	تُ	عمراً	كثيراً
أكرم	زيدٌ	عمراً	إكراماً
أعلمت عمراً	زيداً	قائماً	حالاً
حسبتُ	زيداً	قائماً	غلطاً
كان	زيدٌ	قائماً	أمس
إنَّ	زيداً	قائمٌ	هنا
Ø	زيدٌ	قائمٌ	

ففي الجملة الأولى عمل الابتداء في المبتدأ والخبر الرفع، وهذا يمثل البنية الأساسية للجملة الاسمية دون زيادات. أما الجملة الثانية فقد دخلتها زيادة من اليمين غيرت العامل ليصبح "إنَّ" التي نصبت اسماً ورفعت خبراً ، وخصصت الظرف "هنا" الذي دخل إلى الجملة زيادةً من اليسار، وعلى هذا النحو سارت الجمل الباقية، وفي هذا تأكيد على حقيقة أن العناصر تدخل التركيب لتؤدي معاني وظيفية كالفاعلية والمفعولية ولا تنضم إليه بكياناتها المجردة، ووصفها البنية مفردة و"العامل والمعمولان والمخصص

---

(1) الحاج صالح، عبد الرحمن ، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض باليحوث الحاسوبية الخاصة باللغة

هي الوحدات المجردة التي تبني عليها أبنية الكلام "التركيب" وليست اللفظة وحدها أو تركيبها مع ألفاظ أخرى. فالعامل مثلاً هو كيان اعتباري فهو موضع في داخل بنية (وليس موقعاً في تسلسل الكلام) والدليل على ذلك أن مختواه قد يكون كلمة واحدة (إنّ) وقد يكون لفظة (حسبت) وقد يكون تركيباً (أعلمتُ عمراً) بأكمله والأهم من كل هذا أنه قد يكون ... لا شيء "بالمعنى الرياضي أي صفراً وهو عند العرب الخلو لأن هذا الموضع قد يخلو ويتجرد من العامل الملفوظ"[1] لأنه مشغول، بالطبع، بعامل معنوي لا يظهر.

ونحن لا نوافقه في اعتبار "حسبتُ" عاملاً؛ لأن الفعل "حسب" ينفك عن فاعله، ونختلف معه أيضاً في اعتبار التركيب "أعلمت عمراً" عاملاً، لأن الفعل أعلمتُ ينفك عن مفعوله. كما أننا لا نتفق معه في عدّ المخصص من ضمن البنية الأساسية للجملة، لما سبق بيانه من كونه فضلة قد تمتد الحاجة الدلالية إليه وقد لا تمتد.

وقد تتعرض الجملة العربية للنقص كما تتعرض للزيادة في ضوء من مركزية العامل، إذ يمكن أن يحذف من التركيب بعض العناصر التي يدلنا العامل على أنها

--العربية، ندوة اللغة العربية في عصر العولمة والحوسبة بإشراف اتحاد المجامع اللغوية بالقاهرة ، ١٦-٢٠٠٢/٩/١٩ ، مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن ، ص٩ .

([1])الحاج صالح، عبد الرحمن ، دور النظرية، الخليلية، ص٩-١٠.

موجودة في الأصل، وحذفت في الاستعمال، ومن ذلك قوله تعالى[١]: (والحافظين فرُوجهم والحافظات والذاكرين الله كثير والذاكرات).

فاسم الفاعل "الحافظات" و"الذاكرات" متعد، لكن معمولاتها حذفت لعلم المخاطب، "فقد يعلم المخاطبون أن الذاكرات متعديات في المعنى، وكذلك الحافظات؛ لأن المعنى: والحافظاتها، والذاكراته"[٢].

إنّ القول بدور العامل في توليد الجمل تأكيد على قيام الجملة العربية على مبدأ الاختيار[٣]، فعند اختيار العنصر الأول في الجملة وهو "العامل" غالباً، فإنه يحدد، بالضرورة، طبيعة العناصر الأخرى، فاختيار اسم ليحلّ أولاً ممثلاً بذلك دور العامل، يعني أن الجملة اسمية والعنصر التالي يجب أن يكون خبراً، وإذا كان الاختيار يقع على أن يكون العنصر الأول "فعلاً" فإنه يعني أن الجملة فعلية وأن العنصر التالي اسم يصلح أن يكون فاعلاً، وهكذا، حسب مبدأ العمل واقتضاء العامل معمولاً يناسب حاجته.

---

[١] سورة الأحزاب، آية ٣٥.

[٢] المبرد – المقتضب، ج٤، ص٧٢.

[٣] الذي طرحه تشومسكي فيما يسمى بـ نموذج القواعد النحوية المحدودة، انظر: جون ليونز – نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، مصر، ١٩٨٥، ص١٠٣-١١١.

ثنائية العامل والمعمول

تنعقد التراكيب اللغوية بناءً، على فكرة العمل النحوي واقتضاء العـــامل معمـــولاً انطلاقاً من علاقة مجردة ثابتة، يمثلها المثلث الآتي :

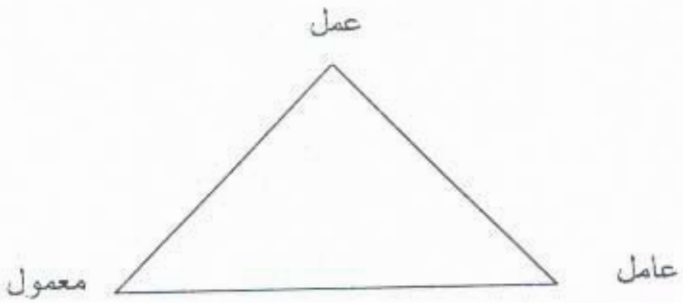

وهذا المثلث يبين أنه يعبر عن العامل، في كل تركيب منه عنصر له عمل في آخر، باسم الفاعل "عامل" ، كما يعبر عن العنصر المعمول باسم المفعول "المعمول". وهذه الثنائيـــة: العامل × المعمول؛ تشمل أهم الوظائف النحوية في النحو العربي؛ ذلك أن نظام المثلـــث "يفيد بأن كل وظيفة تحقق كعنصرين ، يعمل أحدهما في الآخر"[١]، هكذا مثلاً[٢] :

---

[١]. انظر : ميخائيل ج. كارتر ، نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي ، تعريب محمد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسية، ع٢٢، ١٩٨٣، ص ٢٣٩ .

[٢] المرجع السابق ، ص ٢٣٧-٢٣٣ .

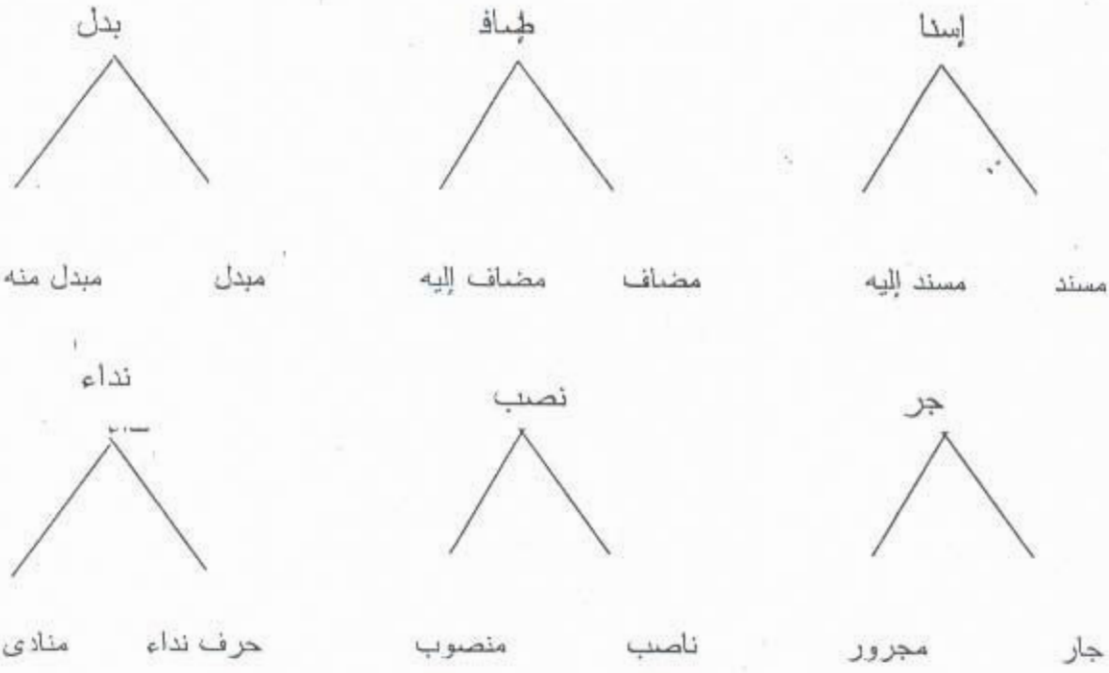

والنظام الجُمْلي العربي بما يقوم عليه من فكرة التلازم والاقتران بين العامل ومعموله محكومٌ بربط طرفي التركيب بمبدأ التسلط الذي يحدد صحة التركيب أو غير ذلك فيما بعد[١] ، كما تمثله الخطاطة :

تسلط العامل × المعمول ← توافق دلالي ١. تراكيب صحيحة ..... (١)

---

[١] انظر في شيء منه : لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن ، ١٩٩٥، ص ٢٠٠-٢٠١ .

تسلط العامل × المعمول ← (تعارض دلالي)

١. تراكيب مرفوضة

٢. تراكيب مجازية ..... (٢)

٣. تراكيب مؤولة

فإذا توافق تسلط العامل على المعمول دلاليا أنتج تراكيب صحيحة نحويا ودلاليا، كما تمثله المعادلة (١)، وإذا لم يتوافق تسلط العامل على المعمول دلاليا أنتج ثلاثة أنماط من التراكيب: تراكيب مرفوضة وتراكيب مجازية، وتراكيب يمكن تأويلها ليتحقق التوافق الدلالي بين العامل والمعمول، كما في المعادلة(٢).

ولما كان القصد من العملية اللغوية، إجمالا، تحقيق غايات إبلاغية بغض النظر عن درجة الخطاب، فإن النحاة سعوا، بناء على ذلك إلى محاولة رتق ما يظهر من عيوب التراكيب التي يمكن تصنيفها، إجمالا، بناء على فكرة التسلط، إلى:

- تراكيب صحيحة متوافقة دلاليا، صحيحة نحويا.
- تراكيب مرفوضة خالفت قواعد العربية بشكل لا يمكن تداركه، ولم تؤد الغرض المعنوي الذي وضعت لأجله.

- تراكيب مؤولة: وهي تراكيب خالفت القواعد بشكل يمكن رتقُه، مع تأديتها للمعنى المراد.

- تراكيب مجازية: وهي ما يندرج في النصوص الإبداعية، من ذكر الشيء والمراد غيره، والخروج من المألوف لغايات خطابية متعددة، مما قد يعارض الدلالة في التسلط، لكنه مؤول بالمجاز.

ولنتبين ذلك، بغرض ما أصلنا من أنماط العلائق في صور التراكيب:

١. التراكيب الصحيحة

وهذه التراكيب مستقيمة، راعت الشروط التركيبية، "النحوية الخالصة" وحققت الأغراض الدلالية في توافق بين العامل والمعمول كقولنا:

** أكلَ عليٌّ التفاحةَ

إذ يصحُّ تسلط العامل "أكل" على المعمول "عليٌّ" لاقتضاء الفعل فاعلاً، هذا في أصل التركيب، وقد امتدت الحاجة الدلالية[١] له، وسمحت قوته في العمل أن يتسلط على مفعول "التفاحة".

---

(١) إذ المفعول به فضلة، وقد لا تمتد حاجة كثير من الأفعال إلى نصبه.

وهذا النوع من التراكيب يمثل الأصل الذي تقاس عليه سائر التراكيب التي انزاحت أو خالفت "الجادة" اللغوية؛ وأمثلته، بالطبع، لا حصر لها ومنه أيضاً :

** أنقذ عليٌّ الغريقَ:

فالعامل "أنقذ" صحَّ تسلطه على المعمولات: الفاعل المنقِذ "عليٌّ" والمفعول به المنقَذ "الغريق".

٢. التراكيب المرفوضة

إذا خالفت التراكيب الأصول التركيبية فيما تحتله العلاقة بين العامل والمعمول به من صحة التسلط وإمكان حصوله، أو غيرت من وجهة اقترانهما معاً دون مسوغ، وخالفت الأصول الدلالية مع عدم وجود أبعاد معنوية متوخاة، فإنها عندئذٍ تُعَدُّ تراكيب غير صحيحة، رفضها النحاة، من مثل:

- زيدٌ اليوم ×

تركيب مرفوض؛ إذ لا يصحُّ الإخبار بظرف الزمان عن الجثة، بخلاف:

القتالُ اليوم ✓

إذ أخبر بظرف الزمان عن المصدر.

- ذهبتُ عمّانَ ×

مرفوض؛ إذ لا يصحُّ تعدية الفعل ذهب مباشرةً، إلا فيما سمُع عن العرب من أمثلة تحفظ ولا يقاس عليها، كقولهم:

ذهبتُ الشامَ ✓

- نجح فاطمةُ في الامتحان ×

مرفوض؛ لأنه يعارض شروط التطابق بين الفعل والفاعل في التأنيث والتذكير، وضرورة تأنيث الفعل مع الفاعل، والصواب:

نجحت فاطمةُ في الامتحان ✓

- علمَ زيدٌ عمراً ×

غير مقبول؛ لأنّ "علمَ"، من الأفعال التي لا يجوز الاقتصار فيها على مفعول واحد، والصواب:

علم زيدٌ عمراً قائماً ✓

وغير ذلك من التراكيب المرفوضة التي رصدها النحاة في الأبواب النحوية وبينوا وجه الخطأ فيها.

٣. التراكيب المجازية

قد تحقق جملٌ كقولنا:

- حملتُ الجَبَلَ

استقامة نحوية، دون أن تحقق مثل ذلك على مستوى الدلالة، فالفعل، "حملتُ" عمل النصب في المفعول به "الجَبَلَ"، لكن الجبلَ لا يمكن حملهُ على وجه الحقيقة، ومنه:

- جرَى النهرُ

- نبتَ الربيعُ

فهذه الجمل وغيرها تحقق مبدأ التسلط بين العامل والمعمول نحوياً، لكنها انتظمت فيما ينتج عن الخطاطة(٢)، من تراكيب متعارضة دلالياً لكنها غير مرفوضة، إذ "بطبيعة الحال ليست أية جملة من هذه الجمل غير قابلة للتفسير إذا ما وضعناها في سياق مناسب ووسعنا معنى واحداً أو أكثر من معاني كلماتها لتشمل أموراً تتعدى معناها الاعتيادي أو الحرفي وذلك عن طريق المبادئ التقليدية المعترف بها، كالاستعارة أو الكناية أو المجاز المرسل"[١] فالجبل لا يمكن أن يكون هو المحمول الحقيقي بل هو شيءٌ منه، ثم أطلق

---

[١] جون ليونز - اللغة والمعنى والسياق، ص١١٣.

اللفظ، والنهر، بالطبع، لا يجري والذي يجري إنما هو ماء النهر، والربيع، أيضاً، لا ينبت وإنما أزهاره وأعشابه.

وهذا ما ذكره ابن جنّي في حديثهُ عن إحالة سيبويه[١] لقول القائل: "أشربُ مـــاءَ البحر" بقوله[٢]: إنما أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة، وهذا مستقيم؛ إذ الإنســان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر، فأما إن أراد به بعضه ثم أطلق هناك اللفظ يريــد بــه جميعه فلا محالة من جوازه"، ومنه في القرآن الكريم:،

قوله تعالى[٣]: (وينزل عليكم من السماء رزقاً).

إذ الرزق لا ينزل، والمراد المطر.

وقوله تعالى[٤]: (وأرسلنا السماء عليكم مدراراً)

والمراد أرسلنا المطر.

وهو كثير في الشعر، منه قول الشاعر:

---

[١] وهو ما أشار إليه سيبويه في: "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" بقولــه: "وأمــا المســتقيم الكــذب فقولك: حملتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه . انظر: الكتاب، ج١، ص٢٥-٢٦.

[٢] ابن جني – الخصائص، ج٢، ص٤٥٥.

[٣] سورة غافر ، اية ٤٠ .

[٤] سورة الانعام ، اية ٦ .

تسيلُ على حدّ السيوفِ نفوسنا وليس على غير السيوفِ تسيلُ

فالنفوس لا تسيل، وإنما هو الدم.

وقول الشاعر[١]:

نزلوا بأنقرةَ تسيلُ عليهـــم ماءُ الفرات يجيء من أطـــواد

فماءُ الفرات لم يسلِ كله، وإنما بعضه.

٤ – التراكيب المؤولة

قد تخالف بعض التراكيب الأصول النحوية، مع دلالتها على المعنى المراد، إلا أن هذه المخالفة يمكن رتقُها، وهذا بفضل النظرية التفسيرية التي أوجدتها اللغة فـــي تحليـــل التراكيب، وهي نظرية العامل النحوي، إذ "من المألوف في فلسفة العلم إذا مـــا وضعـــت نظرية لكي تفسر الحالات الواضحة، فإن هذه النظرية نفسها يمكن أن تستعمل في تفســير الحالات غير الواضحة"[٢] وقد استخدم النحاة أساليب متعددة من التأويل في سبيل رتـــق مخالفات التراكيب كالحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والتقدير، والإضمار، والاستتار، والتحريف، والحمل على المعنى ...

ولنستبين طريق النحاة في ذلك نعرض لبعض هذه الأساليب التـــي كـــان لتـــأويل النحاة فيها عناية بالمعنى والمبنى ، لا كما نسب إليهم من أن التقدير كان لحاجة الإعراب حسبُ، ومن هذه الظواهر :

---

[١] هو الأسود بن يعفر، الخصائص ٢/٤٥٥.

[٢] جون ليونز – نظرية تشومسكي اللغوية، ص ٨٩ .

١ - الحذف :

قد تحذف العرب بعض أجزاء التركيب من كلامها، وتبقي ما يدل عليه، وهذا كثير نحو قولهم:

- القرطاسَ والله .

لمن رمى وأصاب ، فقدروا فعلاً ناصباً تقديره : أصابَ القرطاسَ والله. بدلالة سياق الحال عليه إذ أصل التركيب: أصاب القرطاسَ والله.

وقد وردت مثل هذه الاستخدامات اللغوية في القرآن الكريم نحو: قوله تعالى[١]:

(كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ) .

أي : هذا بلاغٌ ، تقديراً للمبتدأ المحذوف الذي رفع خبراً، فوجود المعمول يحتم وجود عامل والعكس.

ومنه قوله تعالى [٢] : (قال سلامٌ قوم منكرون) .

---

[١] سورة الأحقاف ، آية ٣٥ .

[٢] سورة الذاريات ، آية ٢٥ .

إذ حُذف خبر المبتدأ "سلام" وتقديره "عليكم" ، وحذف مبتدأ الخبر "قوم" وتقديره "أنتم" . وإن رأى بعض المحدثين[١] "أن الواقع اللغوي ينقض دعوى الحذف والتقدير بأسرها، فإنه في الحالات التي يتحتم عند النحاة الحذف فيها لا معنى لتقدير المحذوف؛ إذ إنه ما دام لم يرد، ولا يجوز أن يرد، فإن في تقديره عبثاً باللغة وإهداراً لمقوماتها، وإغفالاً لخصائصها". فالحقيقة أن الواقع اللغوي المتمثل في النص القرآني يفرض اللجوء إلى تقدير محذوف، وهذا يتمثل في قوله تعالى[٢]: (وجاء ربك) .

فالمراد : أمر ربك ، وذلك لاستحالة المعنى الحقيقي.

وقد ظهرت استحالة بعض التراكيب دون تقدير محذوف، نحو:

قوله تعالى [٣]: (حُرِّمت عليكم الميتة). أي : أكلها .

فتقدير محذوف يحقق الانسجام الدلالي لكثير من النصوص التي قد لا تدرك غايتها دونه.

٢ – الحمل على المعنى :

وجه النحاة كثيراً من التراكيب في الشعر والنثر، على أساس المعنى، فقد فسّر النحاة قوله تعالى[٤] :

(إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين) .

---

[١] علي أبو المكارم – أصول التفكير النحوي ، د. ط ، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، ١٩٧٣، ص ٣٠٥ .

[٢] سورة الفجر ، آية ٢٢ ، وانظر في ذلك: ابن هشام – مغني اللبيب ، ص ٨١١ – ٨١٣ .

[٣] سورة المائدة ، اية ٣ .

[٤] سورة الأعراف ، آية ٥٦ .

أنه أراد معنى (الرحمة) وهو (المطر) ، إذ اللفظ يقتضي قوله قريبة ولكنه عـــزّ وجل أراد المعنى.

ومنه في الشعر قول الحطيئة[١] :

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جارَ الزمانُ على عيالي

إذ حمل النفس على معنى الإنسان، وإلا كان الواجب أن يُذكّر العدد (ثـلاث)؛ لأن معدوده مؤنث، فلما أنثه اقتضى أن يكون معدوده مذكراً، فأول بالحمل على المعنى. ومنه قول الراعي النميري:

إذا ما الغانيات بَرَزْن يوماً وزججْنَ الحواجبَ والعُيونا

إذ لا يصح تسلط (زججن) على (العيونا) فحُمل على المعنى، أي وكحلن العيونا.

ومن ذلك قول الشاعر[٢] :

علفتـــها تبناً ومـــاءً بارداً حتى شتت همّالة عيناهـــا

لمّا كان الماء لا يعلف، فالمراد المعنى : أنلتها تبناً وماءً .

٣ – مراعاة المعنى :

قد يظهر النص تعلق المعمول بعامل آخر، في حين تطلب الدلالة تعلقـــه بعـــامل آخر، وقد تنبه إلى ذلك النحاة في كثير من نصوص اللغة نحو: قوله تعالى[٣]: (وإني خفت الموالي من ورائي).

---

(١) البيت للحطيئة، الديوان ، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبو عمر الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٨١ .

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ، ٢٨٧/٢ :

(٣) سورة مريم ، آية ٤ .

إذ يظهر تعلق "من ورائي" بـ "خفت" وهو فاسدٌ في المعنى، والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولا يهتم من بعدي وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالي أو مضاف إليهم، أي كائنين من ورائي، أو فعل الموالي من ورائي"[١] فقد اقتضى المعنى تعلق "من" بالموالي فأوله النحاة لمراعاة جانب المعنى في العلاقة بين العامل والمعمول.

ومنه أيضاً قوله تعالى[٢]: (ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله)

فالظاهر يقتضي تعلق "إلى أجله" بالفعل تكتبوه، وفي هذا فساد للمعنى، إذ يعني استمرار فعل الكتابة حتى يحين أجل الدين، وليس هو المراد، وإنما المعنى يقتضي تعلق الجار والمجرور بحال مقدر، أي مستقراً في الذمة إلى أجله[٣] .

٤ - الزيادة :

قد يدخل التركيب عنصر زائد، وهو الذي " يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى"[٤]. وهذه العناصر ممثلة في حروف الزيادة أو الصلة[٥]. وهي: إن، وأن، وما، ولا، ومن ، والباء .

---

[١] ابن هشام - مغني اللبيب، ص ٦٨٧ .

[٢] سورة البقرة ، اية ٢٨٢ .

[٣] انظر : ابن هشام - مغني اللبيب ، ص ٦٨٧ .

[٤] ابن يعيش - شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ١٢٨ .

[٥] الزيادة من عبارات البصريين ، والصلة للكوفيين .

وقد سبق أن عرضنا لدخول العناصر الزائدة في التركيب، وما تعود بـــه علـــى العربية من نزعة شكلية، فالحقيقة أن دخول هذه العناصر لا تحدث معنى غير التـــأكيد، وهذه التراكيب واردة عن العرب وجدها النحاة في واقع الظاهرة اللغوية، ويعرضها على حقيقة استقرت في أذهانهم هي أن التركيب بعامة يحفه جانبان معنوي وشكلي جعلوا هـذه الحروف زائدة، وهو توجيه دقيق، تظهر ذلك النصوص ففي قوله تعـــالى[١]: (ولمـــا أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم) فـــ "أن" زائدة، بحيث لا يتأثر التركيب بحذفها، غير أنـــها أفادت معنى التأكيد.

ومثله زيادة "ما" في الذكر، في :

قوله تعالى[٢]: (إنما الله إله واحد) .

وهذا كثير في الشعر، منه زيادة "إن" في قول دريد بن الصمّة: [٣]

ما إنْ رأيتُ ولا سمعتُ به كاليوم هانئ أنيق جُرُب

ومن مظاهر التأويل في التراكيب العربية ما جاء في موضوعات :

---

[١] سورة هود ، آية ١١ .

[٢] سورة النساء ، آية ٤ .

[٣] من شواهد ، شرح المفصل، ١٢٨/٨ .

١- الاشتغال

وقد لجأ النحاة إلى التأويل في جملة الاشتغال[١] ، التي يتقدم فيها المفعول به على الفعل، كقولنا :

عليّاً شاركته .

فـ "عليّاً " مفعول بفعل مضمر تقديره : شاركت علياً شاركته .

ومنه في القرآن الكريم :

قوله تعالى [٢]: (والجانَّ خلقنه من قبل من نار السموم) .

إذ "الجان" منصوب على الاشتغال بفعل مضمر تقديره خلقنا الجان.

ومنه في الشعر قول زهير بن أبي سلمى [٣] :

فكلاً أراهم أصبَحوا يَعقِلونَه صحيحات مالٍ طالعات بمَخرَمِ

اشتغل الفعل "يعقلون" بالضمير عن المفعول به كلا فلجأوا إلى التقدير : يعقلون كلا يعقلونه.

---

[١] أو "المنصوب على شريطة التفسير" : انظر الاستراباذي – شرح الكافية، ج١ ، ص ٣٩٨-٤٣٣ .

[٢] سورة الحجر ، آية ١٥ .

[٣] ديوان زهير ، صنعة أبي العباس ثعلب ، الدار القومية للنشر والطباعة ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦٤، ص ٢٦ .

٢ - الاختصاص

كما وجه النحاة جملة الاختصاص على هذا النحو ؛ من تقدير فعل مضمر عَمِلَ في الاسم المنصوب ، كقولنا : نحنُ الطلابَ .

فالطلاب : منصوب على الاختصاص ، بفعل مضمر ، تقديره أخصُّ أو أعني.

وقد جاء في الشعر قول رؤبه [١] :

نبا تميماً يكشفُ الضبابْ

بتقدير فعل مضمر نصب تميماً ، أي : أعني تميماً .

والنحاة بهذا التأويل يخرجون الاختصاص من باب النداء، ليلحقوه في المفعول به لقولهم: "واعلم أن هذا الضرب من الاختصاص ليس نداء على الحقيقة، وإن كان جارياً مجراه، وذلك من قبل أنه منصوب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره، ولا يكون إلا للمتكلم والمخاطب وهما حاضران ولا يكون لغائب".[٢]

٣ - التحذير والإغراء

ومثله أسلوب التحذير ، فهو منصوب بفعل مضمر، "وظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة"[٣] ، فقدروه، كقولنا :

إياكَ والكَسَلَ .

---

[١] من شواهد الكافية ، ج١ ، ص ٣٩٣ .

[٢] ابن يعيش - شرح المفصل ، ج٢ ، ص ١٨ .

[٣] وهذا ليس على إطلاقه ، السابق ، ص ٢٥ .

أي واحذر الكسل ، بتقدير فعل عمل النصب في الكسل، وإنما حذفت العرب الفعل، مراعاة للمقام، "واستغناء" بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر"[١] .

ومنه في الشعر قولهم[٢] :

فإياكَ إياكَ المراءَ فإنَّه إلى الشرِّ دعّاءٌ وللشرِ جالبُ

"فالمراء" منصوب على التحذير ، بتقدير فعل مضمر ، أي : واحذر المراء أو واتق المراء .

ومثله المنصوب على الإغراء، بتقدير فعل مضمر محذوف ، وقد اشتهر منه قول الشاعر[٣]:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخاً له كساع إلى الهيجا بغير سلاحِ

أي إلزم أخاك .

٤ - التنازع

لحظنا كيف لجأ النحاة إلى التأويل، وقدروا عاملاً مضمراً للمعمول الموجود فعلاً في التركيب، في ضوء من العلاقة التلازمية التي تحكم طرفي العمل النحوي. وقد لجأوا

---

[١] سيبويه – الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٧٥ .

[٢] من شواهد الكافية، ج١، ص ٧ .

[٣] البيت لمسكين الدارمي، ديوانه، ط١، جمعه وحققه عبدالله الجبوري وخليل عطية، ساعدت نقابة المعلمين على نشره، مطبعة دار البصري، بغداد ، العراق ، ١٩٧٠، ص ٢٩ .

إلى نفس الطريقة في تعويض العامل المذكور عن معموله وهذا ماثل في تناولهم جملة التنازع[١]، سواءٌ أقالوا بإعمال الأول أم الثاني[٢] ففي قولنا :

ضربَ وأكرمَ عليٌّ

فإن الجملة مؤولة بأن تكون ضَرَب هو وأكرم عليٌّ، أو ضَرَبَ عليٌّ وأكرم هو.

وفي الحالتين انطلق التأويل من ربط كل عامل بمعمول .

٥ - الأفعال القلبية

ومن ذلك موقف النحاة من جملة الفعل القلبي، إذ حوزوا إلغاء عمله وإبطال تأثيره في الجملة، لفظاً ومعنى، والأمر في ذلك يعود للمتكلم، إذ هو أمرٌ اختياري[٣] وضع ليخدم الأغراض الخطابية، ففي جملة.

زيدٌ ظننت قائمٌ .

بنى المتكلم كلامه على اليقين واعترض بالشك، ولا يخفى أن هذا الأمر راجعٌ "إلى معنى قائم في النفس، أو إلى طبيعة الأفكار وترتيبها في ذهن المتكلم.. ومثل هذا

---

(١) انظر : الاستراباذي - شرح الكافية، ج١ ، ص ١٧٧-١٨٨ .

(٢) انظر : الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، ص ٨٧ - ٩٦.

(٣) الاستراباذي - شرح الكافية ، ج٤ ، ص ١٥٥ .

الكلام لا يعني غير التعبير عن ربط الظاهرة التركيبية في اللغة، بالظاهرة المعنوية المركبة في نفس المتكلم"[١].

وعليه تعليق الأفعال القلبية، وهو إبطال عملها لفظاً لا محلاً إذا فصل بينها وبين معموليها بأداة من أدوات التعليق من مثل : حروف الاستفهام والنفي واللام وغيرها نحو قولنا. علمت لزيدٌ قائمٌ .

إذ لم يعمل الفعل "علمت" في مفعوليه النصب لفظاً، على أنه عمل في المحل فهما مرفوعان لفظاً منصوبان محلاً، "فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظاً، عامل معنى وتقديراً، لأن معنى: "علمت لزيدٌ قائم" : علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين فمن ثم جاز عطف الجزأين المنصوبين على الجملة المعلق عنها، نحو: "علمت لزيدٌ قائم، وبكراً قاعداً"[٢] وإنما كان ذلك مراعاة لأصل الحروف الداخلة على جملتها ولزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً"[٣] .

لقد رفض بعض النحاة المعاصرين اللجوء إلى التأويل في تفسير الظواهر اللغوية، فما هو إلا "اصطناع نصوص حسب العوامل بصرف النظر عن وجودها لغوياً، أو عدم وجودها، وتشديد بعض القراءات القرآنية، وتعدد الأوجه في العبارة الواحدة، وكل ذلك من أجل الاهتمام بالعوامل وحدها وإهمال الملابسات اللغوية والموقف الخاص بالنص

---

(١) الحلواني – أصول النحو ، ص ١٨٦ .

(٢) الاستراباذي – شرح الكافية ، ج ٤ ، ص ١٥٩ .

(٣) السابق نفسه ، ج٤ ، ص ١٥٩ .

والقرائن الدالة"[١] والحقيقة أن القول بالتأويل، وإن كان يوفر اهتماماً خاصاً بالموقف اللغوي، ويضيف احتمالات تعبيرية جديدة مما يعني سعة لغوية قادرة على الاستيعاب أكثر، على فإن بعضهم[٢] جعل التأويل قالباً للحقائق لأنه يفرض القواعد على المادة اللغوية، حتى أصبح نوعاً من التمارين الذهنية التي تخلط بين المعنى الشكلي والفلسفي، وفي هذا -كما يرى- مخالفة للمنهج العلمي الصحيح، والحقيقة أنه لما ظهر المنهج الوصفي في دراسة اللغة فتن به كثير من العلماء وأسرفوا في تطبيقه على العربية، فدعاهم ذلك إلى مخالفة أساليب القدماء، ونقد التأويل والتقدير الذي يخالف أصول منهجهم، على أن حدة هذه الحملة التي سعت -كما يرى أصحابها- إلى تصفية النحو وتخليصه من تعسف النحويين. أخذت بالانحسار بعد تراجع المنهج الوصفي وظهور مناهج أخرى، خاصة المنهج التحويلي الذي حفل بالافتراض والتأويل مما أحيا مبدأ العمل وأعاد ظواهر الحذف والزيادة والتقدير وغيرها[٣].

ومن الجدير ذكره أن هذا البحث يعالج التأويل المسوّغ الذي أراده أبو حيان بقوله[٤] : "التأويل إنما يسوّغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول".

---

[١] محمد حماسة عبد اللطيف - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د.ط، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٨٧.

[٢] انظر : محمد عيد - أصول النحو، ص ١٨١ -١٨٤ .

[٣] انظر : علي زوين - منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦، ص ٤٣-٤٩ .

[٤] السيوطي - الاقتراح ، ص ٤٧ .

مجال العامل

يترتب على قوة العامل وضعفه، وأصالته وفرعيته في العمل ؛ أحكام تركيبية خاصة به، تتعلق بدلالته وعدد معمولاته، وحرية حركة العناصر وانتظامها بالنسبة إليه. وعلى هذه الأحكام سيؤول تحديد طول الجملة وقصرها، في ضوء طبيعة العامل وحاجاته الدلالية :

فالفعل (رأى) بمعنى (علم) وهو من أفعال اليقين يتعدى إلى مفعولين نحو قولنا: (رأيت الحق منتصراً) . وذلك لقوته في العمل وحاجته الدلالية، في حين نجد هذا الفعل لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد عندما يكون بمعنى أبصرَ نحو قولنا: رأيت زيداً؛ لأن قوته في العمل وحاجته الدلالية لا تمتد إلى أكثر من مفعول به واحد.

وقد تنبه إلى هذا النحاة القدماء، إذ أورده سيبويه ومثّل له لقوله[١] : وقد يكون علمت بمنزلة عرفت لا تريد إلا علم الأول. فمن ذلك قوله تعالى[٢]: (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت). وقال سبحانه [٣] : (وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)

---

[١] سيبويه – الكتاب، ج١ ، ص ٤٠ .

[٢] سورة البقرة ، آية ٦٥ .

[٣] سورة الانفال ، آية ٦٠ .

فهي ههنا بمنزلة عرفت. فالفعل علم قابل لأن يتعدى إلى مفعول به واحد إذا كان بمعنى عرف، أما إذا كان من أفعال اليقين فإنه يتعدى إلى مفعولين ، كقولنا :

علمت الأمر سهلا

إذ نصب الفعل (علمت) مفعولا به أولا (الأمر) وثانيا (سهلا) .

ولا يتوقف هذا عند ذلك النوع من الأفعال، "فكان"[١] إذا دلت على استمرار، مضمون خبرها في جميع الزمن الماضي أو كانت بمعنى (صار) فإنها تكون، عندئذ، فعلا ناقصا تعمل في المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ فيصير اسمها وتنصب الخبر ليصبح خبرها.

كقوله تعالى[٢]: (كان الله سميعا بصيرا)

إذ رفعت "الله" اسما لها، ونصبت "سميعا" خبرا.

أما إذا كانت بمعنى ثبت أو حصل .. فإنها تكون تامة، عندئذ، وتكتفي بمرفوعها، ولا تحتاج إلى منصوب، ومن ذلك مجيء (كان) تامة في قوله تعالى: (فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس) إذ اكتفت (كان) التامة هنا بمعمول واحد، هو فاعلها.

وقد لا تمتد حاجتها الدلالية إلى معمولات، فتأتي زائدة في التركيب ومن ذلك زيادتها بين الصفة والموصوف[٣] في قول الفرزدق[٤]:

---

(١) انظر، الاستراباذي – شرح الكافية، ج٤، ص١٨٥-١٨٩.

(٢) سورة النساء ، آية ١٣٤

(٣) انظر: ابن عقيل المصري، ت٧٦٩هـ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، د.ط، تحقيق محمد السعدي فرهود ومحمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، دار الكتاب المصري، مصر ودار الكتاب اللبناني، لبنان، ١٩٩٩، ص١٥٤.

(٤) شرح ديوان الفرزدق ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها ، إيليا حاوي ، ط١ ، منشورات دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة ، ١٩٨٣ ، ج٢ ، ص ٥٢٩ .

فكيفَ إذا مررت بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

وينهض العامل بتنظيم الجملة، ويحدد مدى ارتباط العناصر بها وانتمائها إليها في سياق النص، إذ يتوقف اعتبار اللفظة أو ما قام مقامها عنصراً من عناصر الجملة على قابلية العامل، وإمكانية تسلطه عليها وامتداد أثره إليها. وما دام العامل مسيطراً على العناصر فالجملة ماضية لم تنته، أما إذا ضعف العامل عن السيطرة، فإن ذلك يعني انتهاء الجملة، وهو إنهاء عمل العامل أو ما يعرف بانتهاء مجاله.

ويتضح ذلك من خلال المثال الآتي:

أعطى عليٌّ زيداً ثوباً جديداً من الحرير يوم الأحد

مكونات الجملة: عليٌّ، زيداً، ثوباً جديداً، من الحرير، يوم الأحد.

كلها عناصر تدور في فلك الفعل "أعطى" الذي يشكل مركزاً تنتظم العناصر إليه هكذا:

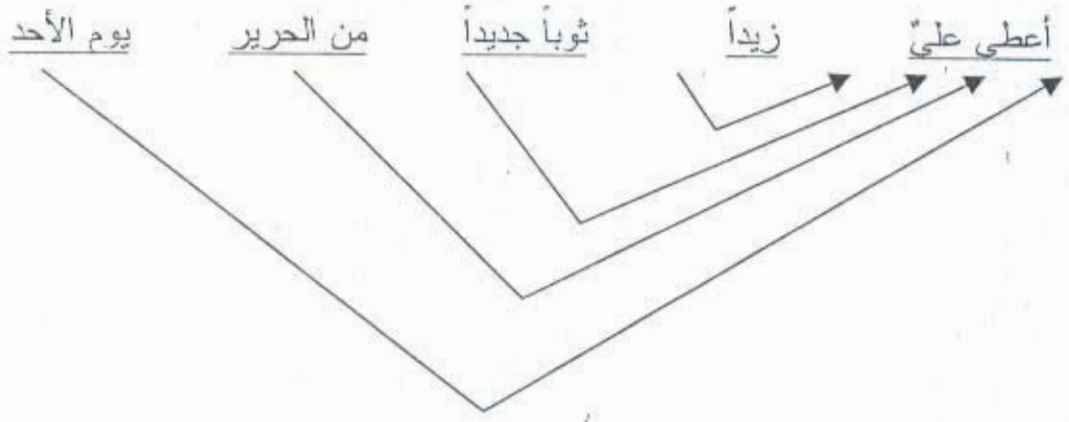

ومن الخطاطة نتبين انتظام المكونات السابقة بالنسبة للعامل في علاقات حددها النحاة في دراستهم الوظائف النحوية وقيودها، وهي في المثال السابق: الفاعلية، والمفعولية، وتعلق الجار والمجرور والظرف.

فبناء الجملة العربية يقوم على تسلط العامل على معمولاته بمقتضى علاقة معنوية مع كل معمول ، وأثر شكلي ينتج عنها، يسيران معاً في خط واحد حتى انتهاء الجملة.

وقد علمنا -فيما سبق- أن العناصر تدخل في تكوين الجملة مباشرة بوصفها عناصر مفردة، أو غير مباشرة عن طريق اتحادها مع بعضها لتشكل مركبات تنضم من خلالها إلى سياق الجملة وتخضع لسيطرة العامل، فتدخل في مجال تأثيره، ويتبين ذلك بالجملة الآتية:

رأيتهم رجالاً قادرين على متابعة النضال برغم الحصار الطويل

فالفعل "رأى" هو العامل الذي تخضع عناصر الجملة مفرداتٍ ومركباتٍ لسيطرته، حيث: "هم" عنصر مفرد يمثل المفعول به الأول، و"رجالاً" عنصر مفرد يمثل المفعول به الثاني، أما العناصر المركبة الخاضعة لسيطرة العامل فهي:

"قادرين على متابعة النضال" و"برغم الحصار الطويل".

وقد لاحظنا وجود مقويات للعلاقة بين العامل وباقي معمولاته المتمثلة في أجزاء الجملة، التي تدخل التركيب كعناصر مركبة، إذ يعمل رأس المركب على إيصال عمل العامل إلى باقي أجزائه، وهو ما أطلق عليه بعض المحدثين. "عملية الوصل وهي تكملة طرفي المركب النحوي. بموصوله وصلته قبل الانعقاد بالمولد الأكبر أي العامل الحاكم في التركيب التام". (١)

وقد يمتد تأثير العامل، فتطول الجملة وتتشابك عناصرها وتمتد فتبلغ أكثر من ذلك، فقد شغلت جملة واحدة من قصيدة كعب بن زهير "بانت سعاد" (٢٠) بيتاً من أصل (٧٥) بيتاً، وذلك من خلال استغلال الشاعر للإمكانات اللغوية المختلفة في إطالة الجملة، فيعدو النعت وينوع فيه، ويعترض على الجمل، ويعدو المركبات، ويطيل الجمل الفرعية(٢).

وقد تستغرق الجملة نصاً كاملاً فسورة الناس، مثلاً، تقوم كلها على جملة واحدة ففي قوله تعالى:

---

(١) عاشور ، المنصف ، نظرية العامل ودراسة التركيب، ص٦٢.

(٢) انظر : محمد حماسة – في بناء الجملة، ص ٥٠١ – ٥٠٧ ،

(قل أعوذ برب الناس. ملك الناس. إله الناس. من شر الوسواس الخناس. الـــذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس)

شكل العامل "أعوذ" بؤرة ارتبطت بها كل عناصر التركيب، وتمحـــورت حولـــه المركبات الثلاثة التي تشبثت به بواسطة رؤوسها "برب" و"من شر" و"من الجنة"، فطـــول الجملة وقصرها يعتمد على استقلالها، واكتفاء عاملها الذي يؤكدها.

وبهذا يمكننا تحديد بداية الجملة ونهايتها بالعامل الذي تتوقف عليه بقية العنـــاصر فالجملة "لا تكون وحدة نحوية متكاملة. إلا إذا استقلت بنيوياً ووظائفيـــاً عـــن غيرهـــا، واستقل غيرها في بنيته ووظيفته عنها، وهذا الاستقلال المزدوج مقياسه أننـــا إذا عزلنـــا الجملة عن سياقها استقامت عضوياً ولم يختل في نفس الوقت بناء ما قبلها وما بعدهـــا ... على أن هذا لا يعزل وجود ارتباط معنوي، فالنص بأكمله مجال دلالي واحد"[١].

---

(١) عبد السلام المسدي – اللسانيات وأسسها المعرفية، ط١، المؤسسة التونسية، للنشر، تونس، المؤسســة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص١٥٣

وقد تشتمل الجملة على أكثر من مؤلّفٍ، فتتعدَّدُ العواملُ وتتشابكُ ؛ وتشتدُّ الحاجة إلى ميْز (العامل الحاكم) من العوامل الأخرى الفرعية التي تنتظم في مجاله ، ومثال ذلك قوله تعالى في سورة الأنفال :

(... وإذْ يَعِدُكم اللهُ إحدى الطآئفتينِ أنّها لكم وتودُّون أنَّ غيرَ ذاتِ الشوكةِ تكونُ لكمْ ويُريدُ اللهُ أنْ يُحِقَّ الحقَّ بكلماتِهِ ويقطعَ دابرَ الكافرينَ(٧) ليُحقَّ الحقَّ ويُبطل الباطلَ ولو كرِهَ المجرمونَ (٨) إذ تستغيثُونَ ربّكم فاستجابَ لكمْ أنّي ممدُّكم بألفٍ من الملائكةِ مُردِفين (٩) وما جعله الله إلاّ بشرى ولتَطْمئنَ به قلوبُكُم وما النّصرُ إلاّ من عندِ اللهِ إنَّ اللهَ عزيزٌ حكيم(١٠) إذْ يُغَشِّيكمُ النُعاسَ أمنةً منه وينزّلَ عليكُم من السماءِ ماءً ليُطهركم به ويذهِبَ عنكُم رِجزَ الشيطانِ وليربط على قلوبكمْ ويثبِتَ به الأقدَامَ(١١) إذ يُوحي ربُّك إلى الملائكة أني معكم فتثبتوا الذين ءآمنوا سَألقي في قلوب الذين كفروا الرُّعب فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كُلّ بنان(١٢) ذلك بأنهم شاقّوا الله ورسوله ومن يشاقِق الله ورسوله فإنَّ الله شديدُ العقابِ (١٣) ذلكم فذوقوه وأنّ للكافرين عذاب النّارِ (١٤) يآيُّها الذين آمنوا ... (سورة الأنفال : ٧-١٤) .

نزلت سورة الأنفال في أعقاب "غزوة بدر" التي كانت فاتحة الغـــزوات، وبدايـــة النصر لجند الرحمن ، وقد تناولت أحداثَ هذه الغزوة بإسهاب ..

والآيات الكريمة التي نحللّها تمثل مشهداً متكاملاً ، جاء بعد وصف حال المؤمنين الذين خرجوا مع الرسول، صلى الله عليه وسلم، على كره من فريق من المؤمنين للخروج للقتال خوفاً من القتل أو لعدم الاستعداد أو لقلة عددهم، وهذا يتمثل ويتضـــح مـــن هـــذا الهيكل:

- (أذكر) العامل الحاكم الذي يسيطر على العوامل الأخرى التي تنتظم في مجالـــه، لترسم معاً الدلالة المرادة، وهي حصر نعمه، سبحانه، على المؤمنين. ويدور فـــي مجاله أربعة مؤلفات رؤوسها : إذ يعدكـــم.. إذ تســـتغيثون .. إذ يغشـــيكم ... إذ يوحي.

وترتبط هذه المؤلفات بعلاقة البدليّة ؛ فـــ (إذ) الأولى في موضع المفعول فيه، و (إذ) الثانية بدل منها، وكذا الثالثة والرابعة.

- ويتكون المؤلف الأول (إذ يعدكم) من مكونين عاملين، هما: يودّون ، يُريـــدُ الله، يرتبطان بالواو العاطفة . وتتحقق شبكة العوامل فيه، هكذا :

(ع) العامل الحاكم في إذْ .

(إذ) عامل في محل (يعدكم) على الإضافة .

(يعدكم) عامل في (كم) المفعول الأول، ولفظ الجلالة (الله) الفاعل، و (إحدى) المفعول الثاني.

(إحدى) عامل في (الطائفتين) على الإضافة .

(أن) عامل في اسم وخبر .

و (اللام) عامل في الضمير المتصل (كم).

ويرتبط المصدر المؤول (أنها لكم) بعلاقة البدليّة من (إحدى الطائفتين).

وواضح مما سبق أن شبكة من العوامل تتداخل وتتواشج بعلاقات تمثل الوظائف النحوية بقيودها الصرفية والنحوية، وبملاحظها الدلالية.

ومثل هذا يمكن أن يقال في قوله تعالى (وتودون أنّ غير ذات الشوكة تكون) وقوله (ويريد الله) الآية.

ويتولّد عن علاقات هذه العوامل ومعمولاتها : أثر لفظي يتمثّل في حركات الإعراب الظاهرة أو المقدرة ، وأثر معنوي يتمثل الآيات (٤-٦) من السورة السابقة على

الآيات التي نحن بصددها ؛ والتي بدئت بقوله تعالى (وإذ يعدكم الله إحدى الطـــائفتين) إلى قوله تعالى (وأن للكافرين عذاب النار).

والآيات في مجال تعداد نعمه، سبحانه، على المؤمنين في يوم بدر، والآيات تدور فـــي هذا الإطار ، ويؤكد ذلك وقوعها في مجال عامل حاكم يسيطر على عوامل أخـــرى متعددة تدور في مجاله، وهاك الهيكل البنيوي الذي يوضح ذلك :

(وإذ يعدكم...) : (إذ) ظرف مبني في محل نصب بإضمار: اذكـــر، وهـــذا المحذوف يدل سياق الحال عليه، فالقصد تعداد نعمه، هكذا:

اذكر/ إذ يعدكم الله .... (و) تودون ... (و) يريد الله

(ع) إحدى الطائفتين أنّ غير ذات الشوكة تكون لكم أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين

أنها لكم ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون

إذ تستغيثون ... (فـــ) استجاب ... (و) ما جعله ...

إذ يغشيكم ... (و) ينزل ... (و) يذهب .... (و) ليربط ... (و) يثبت ،

إذ يوحي .... (فـــ) تثبتوا ... (فـــ) اضربوا ... (و) اضربوا.... (ذلك) بأنهم...

المعنى الدلالي للتركيب الذي يقوم على التوافق بين العناصر المكونة، بحكم مـــا تمثله من وظائف نحوية تؤدي دلالة معينة في سياقها، فالمعنى في المؤلف الأول:

اذكروا حين وعدكم الله إحدى الطائفتين (إما العير أو النفير) أنها لكم، وتودون أن تلقوا الطائفة الأولى (غير ذات الشوكة) وهي العير، ويريد الله أن يظهر الحق، ويقطـــع دابر الكافرين ؛ ليحق الحق ويبطل الباطل، وهو حال يكرهه المجرمون...

- وظاهر أن الارتباط بين مكونات المؤلف الأول ناشئ عن : علاقةٍ نحويةٍ ســياقية وثيقة بين معنيين دون رابط ، وعلاقة نحوية سياقية بين معنيين باستعمال رابــط، يتمثل –هنا– في الواو العاطفة والضمائر : ويتمثل، بالإضافة إلى الواو والضمير: الفاء واسم الإشارة (ذلك) في المؤلفات الأخرى.
- ويمكن أن يقال هذا في المؤلفات الثلاثة: إذ تستغيثون ... ، إذ يغشـــيكم ... إذ ... يوحي ، وبذا يتكامل المشهد المتمثل في تعداد نعمه سبحانه وتعالى على المؤمنيـن في يوم "بدر" ؛ تلك النعم التي حققت النصر للمؤمنين والهزيمة للكفار ، وقد رسم خيوط هذا المشهد وخطوطه عوامل ومعمولات تعانقت وتعالقت، مبنى ومعنـــى، حتى أحكمت نسيجه وحققت وجوده ، وكونت جملة مركبة واحدة تدور حول معنى عام واحد هو نعمه، سبحانه، على المؤمنين في بدر، وفي رحم هذا المعنى معـــان جزئية تمد فيه وتفصله.

الفصل الثالث

العامل والأنظار الحديثة

المبحث الأول

مقاربات المحدثين العرب لنظرية العامل

تمهيد

أصلنا فيما سبق من الحديث حول الجملة العربية، وكيفية قيامها، وأهم ما يميزها عن الجملة في اللغات الأخرى، ثم مكوناتها، وصدرنا عن حديث العامل النحوي ودوره في اللغة وانعقاد التراكيب، وضرورته في الفهم والتواصل في ضوء ملابسات الخطاب، وانتهينا من ذلك إلى أن الجملة العربية أصغر وحدة تركيبية ذات معنى يمكن تحليلها، تقوم على مميزات خاصة، يحكمها العامل ويضبط اجتماع العناصر في سياقها.

ويأتي هذا الفصل استكمالاً للحديث في بيان مواقف بعض النحاة المعاصرين ومن سبقهم من العامل، لنعرض محاولاتهم في نظرية العمل النحوي مع شيء من التوجيه والرد، ثم نعرض للطروحات البديلة التي وفرتها المناهج اللغوية الحديثة، ووفدت إلينا من الغرب، والتي أراد ناقلوها أن يحلوها منزلة العامل أو أن يقرنوها به في التطبيق اللغوي، وفيما يلي بيان ذلك .

ابن مضاء القرطبي

كان ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" أول من نادى بإلغاء العامل النحوي ومن أجل ذلك كان لا بد من الحديث عنه ونحن نعرض لآراء من تأثروا به من بعد من العلماء الحدثين، وقد جسد ابن مضاء دعوته بقوله[١] : "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا "ضرب زيد عمراً" أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب" .

وقد رفض ابن مضاء العامل والعلل الثواني والثوالث بوحي من مذهبه الظاهري[٢]، وقد جاء هذا الرفض مبنياً على أسس هي :

- رفضه أن تكون الألفاظ عاملة ، كما رفض أن يكون العامل هو المتكلم، وقد سبق الكلام على ذلك .

---

[١] ابن مضاء – الرد على النحاة ، ص ٧٦

[٢] يقوم مذهب الظاهرية، على الأخذ بالنصوص وظاهرها، أي أنه يسير مع الظاهر في معالجاته النحوية ولا يصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره، وينسب هذا المذهب في الأصل لابن حزم الظاهري .

- جعل شرط العمل أن يكون العامل موجودا عندما يعمل في معموله، والعامل لا يعمل إلا بعد انقضائه والانتهاء من نطقه، وهذا غير معقول، إذ هي ألفاظ ارتبطت بفعل التركيب، ولكنها في الواقع مستقلة، ففي قولنا: إن زيدا، إن لفظة، وزيدا لفظة أخرى، وطبيعي أن لا ننطق زيدا إلا بعد الانتهاء من نطق إن ، وهذا لا ينقص مبدأ العمل كما ظن ابن مضاء.

- يرى ابن مضاء أن "العوامل النحوية لم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع" [١].

- كما يرى أن فكرة العامل تؤدي إلى "تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها"[٢].

والحق أن ابن مضاء وإن لم يجد فيمن سبقه من النحاة عاقلا ممن قالوا بالعامل، فإن علم اللغة المعاصر أثبت عمل الكلمات في بعضها وقد سبق القول فيه، كما أن العامل النحوي، كما وضح من خلال التراكيب، ضابط تفسيري، واللغة بحاجة إلى مرجعية، بحيث يعلم الأصل التركيبي ليعرف بناء عليه مقدار الانحراف عن الأصل فنميز التراكيب

---

[١] ابن مضاء – الرد على النحاة ، ص ٧٨ .

[٢] السابق ، نفسه، ص ٧٨ .

الإبداعية ذات الوجهة البلاغية من غيرها، فهذه النظرية لا تحط من شأن كلام العرب عن رتبة البلاغة .

وقد تناول الباحثون قدامى ومحدثين هذه الدعوة، فأيدها البعض ورفضها الكثير، وإن كان لنا من قول فإن ابن مضاء لم يكن له فضل على النحو العربي، إلا الهدم بدعوته إلى إلغاء العامل دون أن يفكر في وضع بديل تفسيري يضم أجزاء النحو، وتطبيقات اللغة.

وقد وجدت هذه الدعوة صدى كبيراً لدى بعض العلماء المحدثين ممن ظنوا فكرة العامل دخيلة على اللغة[١] ، فوجدوا ابن مضاء محقاً في توجيه سهامه إلى النحاة[٢]. وكان أبرزهم إبراهيم مصطفى ومن تلاه فيما بعد .

---

[١] انظر : محمد عيد – أصول النحو ، ص ٢٣٣

[٢] انظر فيه : إبراهيم السامرائي – النحو العربي نقد وبناء، د. ط ، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، دار صادق، العراق، د. ت ، ص ١٩٦ .

إبراهيم مصطفى وإحياء النحو

أراد إبراهيم مصطفى أن يحيي النحو ، ويغير منهج البحث النحوي، فنادى بإلغاء العامل لأن القول به يضيع "العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة"[١]، فطرح الأسس التالية:

- الأخذ بما توصل إليه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، وجعله سبيل البحث النحوي[٢].

- إعادة ترتيب الأبواب النحوية، على أسس معنوية، إذ جاء ترتيب النحاة لها لبيان الإعراب وتكميل أحكامه[٣].

- إلغاء نظرية العامل وما تعود به من تعليل وتأويل وتقدير[٤] .

- حصر المعاني النحوية في الإسناد والإضافة .

- الضمة علم الأسناد ، والكسرة علم الإضافة ، أما الفتحة فليست علامة إعراب، فهي مجرد حركة خفيفة تميل إليها العرب نظير السكون في العامية[٥].

---

[١] إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، ص ٣٧ .

[٢] انظر : السابق ، ص ٢٠-٢٣. وللمزيد في هذا الشأن انظر: إسماعيل، عبدالله أحمد خليل، إبراهيم مصطفى أراؤه ومدرسته النحوية، مجلة دراسات، ع ٢ ، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات ، ١٩٩٠، ص ٧٠-٧١ .

[٣] انظر : السابق ، ص ٣-٧ .

[٤] انظر : السابق ، ص ٢٢ – ٢٣ .

[٥] انظر : السابق ، ص ٧٩ .

والحقيقة أنّ إبراهيم مصطفى خلط بين المعاني النحوية، وأدخل الأبواب النحوية في بعضها، فجعل الخبر تابعاً ، والتوكيد بدلاً ، وفي دعوته إلى الاعتداد بالمعنى جعل النحو لفظياً وشكلياً، وهذا غير صحيح لما سبق ذكره.

والحق، أن صاحب الإحياء لم يأت بشيء جديد، ولم يحي النحو، وإنما قطع أجزاءه بنظرة افتقرت إلى النظر المتكامل والدقيق في أبواب النحو العربي[1]، إذ تبدو هذه المحاولة لمن يطالعها أنه ينتزع من النحو القديم انتزاعاً، ويدعو إلى هدم العامل دون أن يطرح بديلاً عنه، فيقيم تصوراً غير مسوّغ للنحو لافتقاره للنظرية التفسيرية، على أن هذه المحاولة لاقت صدىً كبيراً لدى المعاصرين وأثرت كثيراً فيمن تلاه من تلاميذه وغيرهم، ومنهم :

---

[1] انظر : حلمي خليل – العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي الحديث د. ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، ١٩٩٦، ص ٦٢-٦٧ . وعطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن ، ١٩٩٢، ص ٤٣-٤٦ .

مهدي المخزومي

سار مهدي المخزومي على خطى أستاذه ، وعدّ محاولته في إصلاح النحو خير المحاولات والبادرة الأولى للعمل الجاد[١]، فصدر في محاولته عن تخليص الدرس النحوي من فكرة العامل وما يتبعها من اللجوء إلى اعتبارات عقلية، لأنها أصول دخيلة كرست أن الحركات آثار لعوامل ، كما أراد أن يحدد موضوع الدرس اللغوي بحجة أن النحاة خلطوا خلطاً عجيباً بين الأبواب النحوية، والحقيقة أنه من وقع في خلط كثير، فخرج علينا بحدود كثيرة للمفهوم الواحد، فالجملة عنده[٢] "هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد" ، "وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، والجملة التامة هي التي "تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها". والجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه" . فهي قائمة على أساس تركيبي وذهني ومعنوي والجملة عنده طويلة وقصيرة يقيم ذلك بمعايير مختلطة[٣]، كما أنه يسير على خطى أستاذه في الخلط بين الأبواب النحوية، فجعل الخبر

---

(١) انظر ، مهدي المخزومي – في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ١٥ .

(٢) مهدي المخزومي – في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٣١ .

(٣) انظر : حلمي خليل – العربي وعلم اللغة البنيوي ، ص ٧٣-٧٦ .

تابعاً وقصر الحركات الإعرابية على الضمة والكسرة موافقاً على أن الفتحة ليست علماً للمعاني.

وقد أجرى تطبيقاً على النحو أسقط فيه العامل فتغير الإعراب ، كما يرى، فهو يعرب جملة : خالدٌ خلف الباب، بقوله [١] :

خالدٌ : مسند إليه، مبتدأ، مرفوع .

خلف : كناية مكانية ، خبر المبتدأ .

الباب : مضاف إليه مخفوض.

وليس في هذا أي جديد، وإنما هو شرح لما قاله النحاة، وبذلك تلغى بعض الأبواب النحوية التي كفل العامل تفسيرها وضبطها كالتنازع والاشتغال، ولا يخفى ما في الدعوة إلى إلغاء العامل من ابتعاد عن العلم ومجانبة للصواب[٢]، ما دام العلم لم يتوصل إلى نظرية بديلة تقوم مقامها .

---

[١] مهدي المخزومي – في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٩٦٦، ص ٣٣٢-٣٣٣ .

[٢] انظر : عيسى بوقانون، نقد الفكر النحوي عند مهدي المخزومي، ص ١٩ .

تمام حسان وتضافر القرائن

أما تمام حسان، فقد كانت تبعيته مجددة ؛ إذ تأثر بآراء فيرث الوظيفية إلى جانب منهجه الوصفي، وانطلق في دراسته للغة من المعنى لأجل المعنى، "لأن كل دراسة لغوية- لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم- لا بدَّ أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة ، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى"[١]. ويذهب إلى أبعد من هذا أنه أراد أن يصبح للنحو مضمون، من خلال دراسة المعنى، على أساس جديد "لم يخطر ببال سيبويه ولا عبد القاهر"[٢] ، فجعل النظام النحوي قائماً على أربعة مستويات[٣].

١- المعاني النحوية سواء ما تعلق منها بالجمل كالإثبات والنفي والتأكيد والاستفهام والأمر والنهي والتمني والترجي والعرض والتخصيص والشرط والقسم والنداء وما يتعلق بالمفردات كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفعل والمفعولات والحال والتمييز.

---

(١) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩ .

(٢) انظر : السابق ، ص ٣٣٦ .

(٣) حسان، تمام - القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، اللسان العربي، الرباط، مج ١١، ج(١) ، ١٩٧٤ ، ص ٣٨ .

٢- القرائن الدالة على هذه المعاني سواء ما كان من هذه القرائن معنوياً كالاسناد والتعدية والغائية والظرفية. وما كان لفظياً كالبنية الصرفية والعلامة الإعرابية والمطابقة، وهي أمور مستمدة من النظامين الصوتي والصرفي.

٣- القيم الخلافية التي تفرق بين بعض هذه المعاني وبعضها والتي تجعل إدراك القرائن المعنوية أمراً ممكناً والتي تفرق كذلك بين قرينة لفظية وأخرى فيؤمن اللبس.

٤- دلالات السياق النحوي على اعتبار هذا السياق أكبر القرائن النحوية من حيث أنه يشمل على جميع القرائن المعنوية واللفظية وكذلك قرينة المقام.

وهو في هذا يدور في فلك المعنى ولا يغادر، فَجَرّد النظام النحوي من كل علاقة بالشكل التركيبي، فهو معنى في تضامه وسياقه وغايته إدراك المعنى عن طريق مجموعة كبيرة من المعاني النحوية العامة والخاصة، وأمن اللبس[١]، ولعله قُصد إلى ذلك في محاولة منه لعلاج النظام النحوي"، "على طريقة تختلف اختلافاً عظيماً أو يسيراً عن الطريقة التي ارتضاها القدماء ثم ينتهي أخيراً إلى نتيجة مختلفة أيضاً"[٢]. فَدَعا إلى إلغاء

---

(١) انظر : الشريف، محمد صلاح الدين، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" ، حوليات الجامعة التونسية، ع ١٧ ، تونس ، ١٩٧٩، ص ٢١٤ .

(٢) تمام حسان - اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص ٩ .

فكرة العامل النحوي، بحجة أن القرائن المقالية تغني عنها، وهذه القرائن معنوية ولفظيـة، وهي[١] :

وهذه القرائن غير مسلم له بها ، وقد دار حولـها جـدلٌ كثـير لمـا فيـها مـن خلـط واضطراب[٢].

---

[١] تمام حسان – القرائن النحوية ، ص ٤١ .

[٢] للمزيد من هذا الشأن انظر : عبد الجبار توامه، القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتوراة ، جامعة الجزائر، الجزائر ، ١٩٩٥ ، ص ٣٤-٣٧ .

وهذه القرائن برأيه توزع اهتمامها بين قرائن التعليق النحوي المعنوية واللفظيـــة، ولا تحصر اهتمامها بالعلامة الإعرابية، فالقرائن متضافرة تدل علـــى المعنـــى النحـــوي وتنتجه، فجملة :

زيدٌ قائمٌ

تعرب بناءً على فكرة القرائن الدالة على الإعراب على النحو الآتي[1] :

زيدٌ – مبتدأ .

لأنه اسم قرينة لفظية (البنية).

ولأنه مرفوع قرينة لفظية (العلامة الإعرابية).

ولأنه أول الاسمين قرينة لفظية (الرتبة وإن لم تكن محفوظة).

ولأنه مخبر عنه قرينة معنوية (الاسناد)

قائمٌ – خبر

لأنه وصف مطابق قرينة لفظية (البنية والمطابقة)

---

[1] تمام حسان – القرائن النحوية ، ص ٤٠-٤١ .

أي أنه ليس من أركان الاسناد، وقولهم: "منصوب" تمثل قرينة العلامة الإعرابية، وقولهم: "مبين للهيئات" يمثل قرينة التخصيص، وقولهم: "قد يتقدم على عامله" يمثل قرينة الرتبة :

فكتب النحو شاهدة على تفطن النحاة إلى الرتبة والاسناد والتبعية والمخالفة والتأكيد وكل القرائن الأخرى السالفة الذكر، ففهم النحاة أرحب بكثير مما توصل إليه صاحب فكرة القرائن إذ استوعبوا جميع أركان الظاهرة اللغوية، ووفقوا بين المعنى الذي جعله حسان الغاية والوسيلة، والمبنى الذي حاول هو أن يحسر دوره من خلال إضعاف قيمة الإعراب، ففي حين نجحت نظرية العامل، من خلال ما تظهره من مقدرة على استيعاب جزئيات المادة النحوية على تفسير التراكيب، وتحقيق الغاية التواصلية والإبداعية على وجه سواء، من خلال اللغة في توازن بين المبنى والمعنى قد يختل أحياناً قليلة فتنزع الجملة عندها إلى الشكلية؛ فإن نظرية القرائن أسرفت في ميلها باتجاه المعنى، والسعي إلى إظهاره. وليست اللغة في الحقيقة إلا شكلاً ومضموناً.

وخلاصة القول أن هذه المحاولة، وإن حملت في ظاهرها ثوب الجدة، ومصطلحات المحدثين، وأفكار الغربيين إلا أن صاحبها "أحسن نظم ما قاله العرب منثوراً

ولأنه مرفوع قرينة لفظية (العلامة الإعرابية)

ولأنه يصف المبتدأ قرينة معنوية (الاسناد)

في المعنى فيخبر عنه

ولأنه بعد المبتدأ قرينة لفظية (الرتبة وإن لم تكن محفوظة)

وإذا كان "حسان" يرى أنه قام بـــ "إنشاء مبدأ هام جداً لم يفطن إليه النحاة هو مبدأ تضافر القرائن"[١]، فالحقيقة أنه عبرّ بالكلمات عما عدّه النحاة من الخطوات الذهنية الأولية في دراسة اللغة والتي لم يُصرّحوا بها، ولكنهم عملوا بموجبها، فقد قالوا في الحـــال[٢] : اسم ، نكرة ، فضلة، منصوب، رافع للابهام، قد يأتي جامداً أو مشتقاً، وقد يكون مفرداً أو جملة أو ظرفاً، أو جاراً ومجروراً ، مبين للهيئات ، قد يتعدد، وقد يتقدم على عاملـــه إذ كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً، يشبهه، ومثل هذا كثير، وواضح من هذا الحد مجموعة مـــن القرائن التي تشكله، ولو صنفنا الحد وفقاً لما طرح حسان لوجدنا : قولهم "اســـم، نكـــرة، جامد أو مشتق، مفرد أو جملة ...," يمثل قرينة البنية، وقولهم: "فضلة" يمثل قرينة الاسناد

---

[١] السابق نفسه، ص ٦١ .

[٢] انظر : ابن هشام – مغني اللبيب ، ص ٦٠٠-٦٠٣ .

أي أنه ليس من أركان الاسناد، وقولهم: "منصوب" تمثل قرينة العلامة الإعرابية، وقولهم: "مبين للهيئات" يمثل قرينة التخصيص، وقولهم: "قد يتقدم على عامله" يمثل قرينة الرتبة :

فكتب النحو شاهدة على تفطن النحاة إلى الرتبة والاسناد والتبعية والمخالفة والتأكيد وكل القرائن الأخرى السالفة الذكر، ففهم النحاة أرحب بكثير مما توصل إليه صاحب فكرة القرائن إذ استوعبوا جميع أركان الظاهرة اللغوية، ووفقوا بين المعنى الذي جعله حسان الغاية والوسيلة، والمبنى الذي حاول هو أن يحسر دوره من خلال إضعاف قيمة الإعراب، ففي حين نجحت نظرية العامل، من خلال ما تظهره من مقدرة على استيعاب جزئيات المادة النحوية على تفسير التراكيب، وتحقيق الغاية التواصلية والإبداعية على وجه سواء، من خلال اللغة في توازن بين المبنى والمعنى قد يختل أحياناً قليلة فتنزع الجملة عندها إلى الشكلية؛ فإن نظرية القرائن أسرفت في ميلها باتجاه المعنى، والسعي إلى إظهاره. وليست اللغة في الحقيقة إلا شكلاً ومضموناً.

وخلاصة القول أن هذه المحاولة، وإن حملت في ظاهرها ثوبَ الجدّة، ومصطلحات المحدثين، وأفكار الغربيين إلا أن صاحبها "أحسن نظم ما قاله العرب منثوراً

مشتتاً. فكان بتأليفه لكلامهم قد أضاف فيه ما ليس لهم"[١] . فخرج علينا بفكرٍ معاصرٍ رائد تلقفه كثير من الدارسين بعده ممن ساروا على خطاه وفتنوا بالوصفية غير آبهين بما يجب أن تكون عليه النظرية العلمية من مقدرة تفسيرية، فتبحث فيما وراء الكيف[٢].

وقد أثر فكر حسان كثيراً في تلاميذه، وهم كثر، فقد تبنوا أفكـــاره فيمـــا كتبـــوا وألفوا.[٣]

---

[١] الشريف، محمد صلاح الدين ، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ، ص ٢١٨ .

[٢] انظر : عبد القادر الفاسي الفهري – اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، د.ط ، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء – المغرب ، ١٩٨٥، ط١ ، ص ٦٨ .

[٣] ومنهم محمد حماسة عبد اللطيف، ومصطفى حميدة .

الارتباط والربط والانفصال

وممن درسوا التراكيب العربية، وطرحوا بديلاً لنظرية العامل[١] مصطفى حميدة في كتابه "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية" إذ هدف الباحث إلى دراسة النظام الذي تتبعه اللغة العربية في تركيب الجملة، ومحاولة إعادة ترتيب الأبواب النحوية وفق ذلك النظام التركيبي القائم على الائتلاف بين المعاني الجزئية، وليس على الناحية اللفظية المتمثلة في العلامة الإعرابية، كما فعل النحاة على حدّ قوله[٢] .

ويرتكز البحث على نظريتين : نظرية عبد القاهر الجرجاني، "التعليق" إذ يعدها منهجاً متكاملاً يحقق ما عجز عنه الإعراب والعامل[٣].

ونظرية "تضافر القرائن" لتمام حسان بوصفها[٤] "أول نظرية شاملة متكاملة تقدم وصفاً لأنظمة اللغة، وعلاقة كل نظام فيها بالأنظمة الأخرى، كما تقدم منهجاً قائماً على المعنى لدراسة تلك الأنظمة".

---

[١] مصطفى حميدة – نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان ١٩٩٧ .

[٢] السابق ، ص ١ – ٢ .

[٣] السابق ، ص ٧١ .

[٤] السابق ، ص ٢٠-٢١ ، وانظر فيه ، ص ٨٧ .

إن الإشكالية التي أقام عليها حميده بحثه هي زعمه أن النحاة أقاموا درسهم للجملة على أساس الناحية اللفظية المتمثلة في الإعراب والعامل، وأنهم انطلقوا في درسهم من المبنى إلى المعنى، مما أدى إلى جعل درسهم لبناء الجملة تحليلياً لا تركيبياً، فنتج من هذا انعدام النظرية التركيبية الشاملة التي تحكم بناء الجملة العربية بوجه عام[١].

إن النحاة أقاموا النحو على دراسة دور المتلقي لا دور المتكلم[٢].

وأنهم جعلوا "العامل" جوهراً موجداً لاختلاف العلامات الإعرابية كما جعلوه موجداً لاختلاف المعاني النحوية في داخل الجملة[٣].

ويخلص حميدة من بحثه إلى رفض الأخذ بالعامل النحوي إذ يرى "أن المتكلم والسامع هما العامل المؤثر في كل ما يتعلق بالمعنى، وأن الجماعة اللغوية هي العامل المؤثر في كل ما يتعلق بالمبنى [٤].

---

(١) انظر السابق ، ص ٢-٣ .

(٢) انظر ، السابق ، ص ٢٠ .

(٣) السابق ، ص٢٣ .

(٤) السابق ، ص ٥٢ .

فالمتكلم يختار ما يريد من المعاني المتمثلة في الألفاظ فيربط بينها في صياغة للجملة بعامة، إذ المتكلم عنده هو العامل المؤثر، وبناء عليه يتفاضل المتكلمون وتختلف فيما بينهم أساليب الأداء. [١]

وقد طرح الباحث بديلاً عن العامل النحوي، فهو يرى أن النظام النحوي تحكمه ثلاث ظواهر تركيبية في بناء الجملة، هي:

الارتباط [٢] : وهو نشوء علاقة نحوية سياقية وثيقة بين معنيين دون واسطة لفظية، فهي أشبه بعلاقة الشيء بنفسه وهذه العلاقة منطقية، تحكمها خواص جوهرية، محددة لكل عنصر يتفاعل مع غيره داخل الجملة الواحدة والجمل المتعددة بالاعتماد على تداعي المعاني في الفكر البشري، إذ تعد علاقات الارتباط عالمية تعم كل اللغات البشرية في التراكيب الاعتيادية، أما في حالة التراكيب المجازية فإنه يتم هدر هذه العلاقات التي قد تكون علاقة مشابهة، أو ترادف أو تعارض أو تناقض أو مخالفة أو غيرها من العلاقات السياقية الناشئة بين المعاني الجزئية بعلاقات سياقية نحوية دون اللجوء إلى أدوات الربط[٣].

---

[١] انظر : السابق ، ص ٥٣ .

[٢] السابق ، ص ٧٣ .

[٣] انظر : السابق ، ص ١٤٠ .

الربط [١] : وهو اصطناع علاقة نحوية سياقية بين معنيين باستعمال واسطة تتمثل في أداة رابطة تدل على تلك العلاقة، أو ضمير بارز عائد؛ بغية أمن اللبس، في فهم الانفصال بين الجملتين، وهذا الربط يمثل طريق اللغة نحو الإيجاز، فحين يتم الربط بين جملتين منفصلتين في الكلام ، فإنهما تصبحان جملة واحدة تؤدي معنى دلالياً واحداً بواسطة علاقة مصطنعة "اصطناعاً لفظياً بطريق الأدوات والضمائر، إما لسد ثغرة تنشأ من انفصال غير مرغوب فيه، وإما لفصم عروة تنشأ من ارتباط غير مرغوب فيه"[٢].

ويعد الربط قرينة لفظية، وهي إحدى القرائن التي طرحها حسان في نظريته، وفي حين عد تمام حسان القرائن ثمانية، انتهى حميدة إلى أنها سبعة[٣].

الانفصال [٤] : وهو أصل في الجمل دون المفردات، وقد يكون دلالياً أو نحوياً.

ويمكن التمثيل لهذه الظواهر ، بالجملة الآتية :

يحب زيدٌ قيادة السيارة والمطر متساقط .

إذ تجمع ظاهرة الارتباط من "يحب" و "زيد" بعلاقة الاسناد كما تجمع بين "يحب" و "قيادة" بعلاقة التعدية. وتجمع بين "قيادة" و "السيارة" بعلاقة الإضافة، وتجمع بين "المطر" و "متساقط" بعلاقة الاسناد.

---

[١] انظر : السابق ، ص ١ .

[٢] مصطفى حميدة ، ص ١٤٤ .

[٣] انظر السابق ، ص ١٥٧ – ١٥٨ .

[٤] انظر ، السابق ، ص ١٤١ .

وتجمع ظاهرة الربط بالأداة "الواو" بين الجملتين . "يحب زيدٌ قيـــادة الســـيارة" و "المطر متساقط" .

أما إذا تم الاستغناء عن الربط بالواو ، فإن الجملتين منفصلتان . ويمكن تمثيل هذا بالخطاطة التالية[١] :

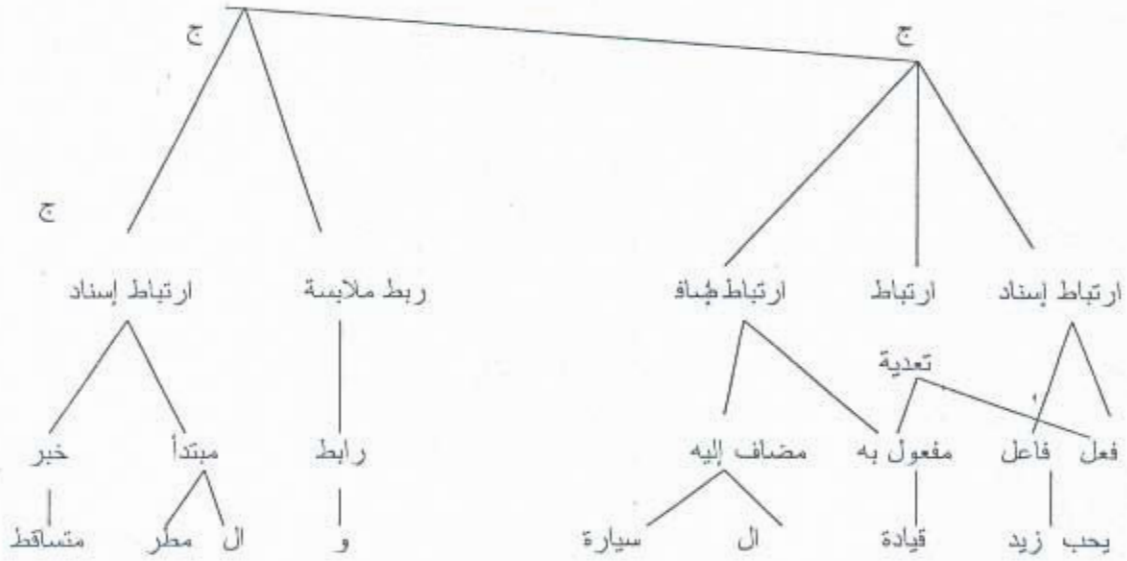

والواقع ، أن النحاة وازنوا بين اللفظ والمعنى في درسهم للجملة من خلال نظريـــة العامل، ونظروا في ألفاظ العرب بحسب مواقعها في التركيب "لتعرف النسبة بين صيغـــة النظم، وصورة المعنى فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى"[٢].

لقد كان النحاة منسجمين في منهجهم الساعي إلى خدمة القرآن الكريـــم، وحمايـــة اللغة فحاولوا أن يجدوا نظرية افتراضية في التفسير اللغوي تستوعب جزئيـــات المـــادة النحوية، وتقدم تسويغاً كاملاً عن صورة الشكل والمعنى في الـــتركيب، فكـــانت نظريـــة العامل، التي أتاحت بما وفرته من دراسة الشروط التركيبية للجملة، وبالتالي تحديد الأصل

---

[١] نظام الارتباط والربط ، ص ١٤٢ .

[٢] السيوطي – الاقتراح ، ص ١٤ .

التركيبي والعدول عنه فأتاحت دراسة ظواهر لغوية متعددة كالتقديم والتأخير والالتفات إلى كثير من مظاهر إعجاز القرآن الكريم وما يتعلق بها من قضايا لغوية.

أما ما كان من حديثه عن العامل فقد بينا أن المتكلم محكوم بقوانين اللغة وأعرافها، إذ لو كان المتكلم هو العامل بحق، لحصلنا على أساليب متباينة تماماً في الأداء. وهذا ما أراد النحاة أن يبتعدوا عنه، ويضبطوا توجه اللغة في نمط معين بعيداً عن الزلل والخطأ، فيصبح المتكلمون سواء في الأداء، ونحصل على مستوى تركيبي صحيح يستوي فيه الناطقون، لينطلق بعضهم إلى مستويات إبداعية أخرى فيما بعد.

إن هذا البحث يمثل بحق دراسة وافية، وقراءة جادة في النحو العربي، ومحاولة منظمة لطرح فكر أصيل مجدد ينطلق من مقولات النحاة إلى آفاق علم اللغة المعاصر في محاولة للتخلص من فكرة العمل النحوي، غير أن هذا البديل المتمثل في الظواهر التركيبية الثلاث وإن استوعب التراكيب بأنواعها، ودرجاتها الخطابية، غير أنه لا يقدم ضابطاً يحكم الأداء اللغوي للمتكلمين بشكل عام، وهو ما يحتاجه النظام اللغوي العربي خاصة دون سائر اللغات الأخرى، وهو الهدف الذي لأجله قامت الدراسات اللغوية عند النحاة القدامى. ثم إن هذه الظواهر تغفل الحديث عن الإعراب وهو الجانب الشكلي، مع كونه علماً على المعاني، وعنصراً هاماً من مكونات الجهة ، ومن أبرز خصائصها.

وهذه الظواهر وإن كانت موجودة في فكر القدماء، فإنها تشكل جزءاً من نظام النحو العربي الذي تحكم نظرية العامل سيره، فلا يحل الجزء بما يتبعه من تطبيق جزئي محل الكل الذي يشمل جزئيات المادة .

ويؤيد ما ذهبنا إليه أن الباحث نفسه وفي مواضع متفرقة، أشاد بجـــهود النحـاة، وهي أيضاً كافية للرد على إبراهيم مصطفى والمخزومي وحسان وتتمثل في أنه :

- على البَحث العلمي ألا يرفض فكرة العمل بسبب ما تؤدي إليه من التأويل الذي يعـــد وسيلة هامة في إبراز المعاني[١] .

- أن علماء اللغة لم يتوصلوا إلى الآن إلى معرفة كيفية تحويل المعاني إلى مباني فـــي أذهان المتكلمين فهي قضية خلافية، ولا يصح أن يتوجه المحدثون إلى القدماء بـــالنقد مع توصلهم إلى نظرية تفسر ذلك، في حين عجزوا هم عنه[٢].

- أن النحاة توصلوا إلى نتائج قيمة في دراسة التراكيب، وقفت أمام أحـــدث النظريـــات اللغوية.[٣]

---

[١] انظر : السابق ، ص ٣٠ .

[٢] السابق ، ص ٢٨ .

[٣] السابق ، ص ٣ .

التحويلات الأسلوبية

عرض بعض المحدثين[١] لظواهر إعرابية في بعض الأنماط اللغوية، ففسروها بعيداً عن نظرية العامل والمعمول، ومن هذه الأنماط بعض الأساليب القرآنية التي تفرد بها القرآن الكريم والقراءات القرآنية والشعر العربي الفصيح"[٢] منها :

- قوله تعالى [٣] : (والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء) .

- وقوله تعالى [٤]: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون) .

- ومن الشعر قول الأخطل :

نفسي فداءُ أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكر

الخايضُ العَمْرَ والميمونُ طالعهُ خليفةَ الله يُستسقى به المطرُ

وذكر الباحث الأوجه الإعرابية التي وجهها النحاة بها، نصب (الصابرين) في الآية الأولى ورفع (الصابئون) في الثانية، ونصب (خليفة) في قول الأخطل.

---

(١) انظر : القاسم يحيى ، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرانية ، الشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، الأردن، ع١ ، مج ١١، ١٩٩٣ .

(٢) السابق ، ص ٩ .

(٣) سورة البقرة ، اية ١٧٧ .

(٤) سورة المائدة ، اية ٦٩ .

وخلص إلى أن توجهات النحاة كانت متكلفة وكـــان تأويلـــهم متعســفاً ورأى أن النصب والرفع في الشواهد السابقة كان بسبب التحويل الأسلوبي الطارئ علـــى النمـــط اللغوي، وأن القدماء لم يلتفتوا إلى أثر ظاهرة التحويلات الأسلوبية في الإعراب بســـبب سيطرة نظرية العامل على تفكيرهم. ويرى أن هذا الأسلوب يعـــرف فـــي علـــم اللغـــة المعاصر بالتحويلات الأسلوبية مؤيداً ذلك بما ذكره تشومسكي من أن التحليل "ينطلق مـــن مفهوم خاص للأسلوب، وهو أن الكاتب يستخدم أنواعاً معينة من التحويلات في لغته، ولا سيما التحويلات الاختيارية، بحيث تصبح هذه التحويلات في لغته مميزاً أسلوبياً عنـــده"[١]. وينقل عن "أوهمان" أيضاً أنه يرى "أن الكثير من هذه التحويلات ذات طابع اختيـــاري أي أن التركيب المستعمل يمكن تحويله إلى عدة تراكيب على المســـتوى الســـطحي، دون أن يحدث تغيير يؤثر تأثيراً كبيراً في دلالة هذا التركيب، كما أوضح العلاقـــة بيـــن البنيـــة السطحية والبنية العميقة فيما يتصل بالتراكيب التي يمكن استغلالها أسلوبياً، وذلـــك فـــي التراكيب المحولة عن بنية عميقة واحدة، حيث نجد أن هذه التراكيب المحولة تظل تحتفظ

---

[١] القاسم يحيى – أثر التحولات الأسلوبية، ص ١٧ .

بعلاقتها بالتراكيب العميقة، ومن ثم نستطيع أن نفسر كيف تتحول عدة تراكيب سـطحية إلى بدائل أسلوبية"[١].

فكان توجيهه مثلاً للآية الأولى وفق الخطاطة التالية[٢] :

والموفون	بعهدهم	إذا عاهدوا	والصابرون	في البأساء
مبتدأ مرفوع	جار ومجرور	صيغة شرطية	واو العطف والصابرون اسم معطوف	جار ومجرور
		↓ داخل معنى المدح فتحولت أسلوبياً إلى ←		
الموفون	بعهدهم	إذا عاهدوا	والصابرون	في البأساء
مبتدأ مرفوع	جار ومجرور	صيغة شرطية	الواو للعطف والصابرون معطوف كلية منصوب بالتحويل الأسلوبي بعد تحول المعنى الخبر إلى المدح	جار ومجرور

وأضاف إلى الشواهد الأخرى التي وجهها بعض الأبواب النحوية فـرأى إعـادة النظر في شأنها لتوجه وفقاً للتحويلات الأسلوبية، وهذه الأبواب: الاختصاص، والإغراء، والتحذير، فهي أساليب تعرضت لمثل هذه التحويلات.

---

[١] السابق ، ص ١٧ .

[٢] السابق ، ص ١٨ .

وما ذهب إليه الباحث يدفعه :

- أن ما ذكره عن التحويليين ليس تفسيراً للرفع أو النصب، وإنما ذهب التحويليون إلى تصنيف التحويلات إلى ضربين: إجباري واختياري، وأن الكثير من التحويلات ذات الطابع الاختياري إنما تنتج عن تحويل التركيب إلى تراكيب كثيرة على المستوى السطحي تبعاً لمقتضيات المقام المنجزة فيه والتي تكون لأغراض دلالية يريدها المتكلم، وتظل هذه التراكيب السطحية محتفظة بعلاقتها بالتركيب العميق. (١)

- وما ذهب إليه النحاة في توجهاتهم الإعرابية في الأمثلة التي ذكرها والأبواب النحوية الأخرى إنما يتفق مع افتراض بنية مضمرة توجه وفقاً لها التراكيب في مقاماتها المنجزة.

- وفي العربية ظاهرة القطع، في باب النعت والعطف، وهي ظاهرة جديرة بالالتفات حيث وفاها النحاة حقها، فبينوا أن القطع يستعمل لأداء معنى لا يتم بالإتباع ؛ فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع أو العطف المقطوع ويثير انتباهه إليه وليس

---

(١) انظر : هاشم حلمي خليل على نظرية تشومسكي اللغوية، في ترجمة كتاب جون ليونز ، ص ٣٢-٣٤ .

كذلك الإتباع. وقد أشار إلى ظاهرة القطع سيبويه في الكتاب وقدم أمثلة كثيرة وجهها وفق ما ذكرنا من افتراض بنية مضمرة. [١]

- ومما ذكروا من أغراض القطع ما قاله أبو علي الفارسي: "إذا ذكرت صفات للمدح وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف للافتتان.. الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الحد في الإصغاء، فإن تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سنن السلوك ينبئ عن اهتمام جديد شأنه من المتكلم ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب" [٢].

- إن ما ذكره النحاة في حذف الفعل في باب الاختصاص والإغراء والتحذير إنما جاء لغاية تداولية وفقاً للمقام، فحذف الفعل كان الغرض منه "التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء" [٣].

---

[١] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص ٦٠-٦٦ . ومن تلك الأمثلة التي أوردها قول الخرنق :

لا يبعدن قومي الذين همُ ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزرِ

[٢] في : فاضل السامرائي – معاني النحو ، د. ط ، ساعدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد، على نشره العراق ، ج٣ ، ص ١٨٨ .

[٣] عن : السابق ، ج٢ ، ص ٥٧ .

والحق أن نظرية التحويلات الأسلوبية لا تتناول التراكيب اللغوية بأكملها وإنما تقتصر على ما فيه تحويلات أسلوبية من التراكيب، ثم هي لا تقدم إجابة كافية عن هذا الجزء من التراكيب فهي تكتفي بالإجابة عن تساؤل واحد هو: لماذا كان هذا العنصر مرفوعاً أو منصوباً ؟ لأنه تحوّل الكلام من أسلوب إلى آخر. ثم تقف فلا تجيب عن : كيف حصل ذلك ؟

كما أنها لا تقدم ضابطاً يمكن أن نعرف من خلاله الأصل التركيبي حتى نعرف تلك التراكيب التي طرأ عليها تحول أسلوبي، فهذه النظرية لا تحل ولو جزئياً محل نظرية العامل لقصورها عن احتواء جزئيات المادة اللغوية، وما قدمه النحاة في توجيه الوجه النحوي مُطَّرد في منهجه ورؤيته، وأما ما ذكره الباحث فيقتضينا أن نجعل لكل ظاهرة منهجاً .

المبحث الثاني

العامل في الأنظار الأخرى

١ – مصطلحات تقابل العامل

يستعمل علم اللغة الحديث ، عامةً ، مصطلحات يمكن ترجمة كل منها إلى العربية بكلمة "العامل" أو أنها تقابل العامل، ومن هذه المصطلحات: Operator, Agent, Scope أما الأول "Operator" فيبدو أنهم يقصدون به قرائن التعليق المقالية اللفظية؛ إذ يقولون عنه[1]: إن الذي يحكم الجملة ويحقق تآلف عناصرها وتضامّها هو العوامل "operators" وتتمثل في : المورفيمات النحوية، أي الوظائف النحوية، بالإضافة إلى وسائل أخرى ، نحو : السكتة "Pause" أو طبقة الصوت "pitch" أو التنغيم "Intonation" أو الرتبة النحوية "Word Order" ، ... أو نحو ذلك؛ فالرتبة النحوية، مثلاً، تُعدّ عاملاً ، ففي نحو : مائة دينارٍ كلّفتني تلك الغلطةُ.

---

(1) Bolinger, D. and Sears, D. A. : Aspects of Language ,New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1981. Pp. 76-78 .

يُلحظ أن الرتبة النحوية المتمثلة في تقديم المفعول الثاني "مائة" للفعل "كلفتني"، ينقل انفعالاً "emotion" في حين لا يظهر هذا الانفعال في الجملة في إطارها العادي المألوف[1] وهو : كلفتني تلك الغلطة مائة دينار .

وواضح مما سبق أن هذا المفهوم للعامل قريب من قرائن التعليق اللفظية[2]، كما ذكرنا، التي تتمثل في : الصيغة والمطابقة والرتبة والربط والتضام والأداة والتنغيم، والتي تعين على فهم معنى الجملة "وهذا المفهوم يبتعد تماماً عن مفهوم العامل النحوي في نحو العربية"[3].

أمّا المصطلح الثاني "Agent" فيعرفه فيلمور "Fillmore" بأنه "مثير الحدث"[4] ففي نحو : جون شَحذَ السكين "John sharpened the knife" يُعدُّ "جون" عندهم "العامل" ؛ بحكم أنّ المثال يُصوّر عملاً سببياً "Flection" موجهاً يتضمن عمل العامل "جون" في المعمول "Patient" "السكين". وقد وضع الباحثون الغربيون ضوابط دلالية لتمييز هذا

---

[1] أي نسقها : فعل فاعل مفعول (VSO) .

[2] عرضنا لها في المبحث السابق عند الحديث عن تضافر القرائن التي نادى تمام حسان .

[3] مصطفى حميدة ـ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : ص ٣٢ .

[4] Huddleston, R. : An Introduction to English Transformation Syntax, New York, Longman, 1981 , pp.236

"العامل" في التراكيب السببية وغير السببية ؛ فبينوا أن السببية تتضمن عاملاً ، كما في المثال السابق، أما غير السببية فبعضها يتضمن عاملاً، نحو:

جون عدا ميلاً John ran a mile

وبعضها لا يتضمن عاملاً، نحو :

جون يزن سبعين كيلو غراماً John weight seventy Kilograms

لأن الفعل "يزن" لا يمثل عملاً، بل يمثل حالة "state" ، أما المسند إليه "جون" فيمثل ما يطلقون عليه المحايد "Neutral" [١].

وهذا المفهوم للعامل الذي أطلقوا عليها "Agent" أقربُ من المفهوم الأول "Operator" إلى مفهوم العامل في النحو العربي "إلا أنه يختلف عنه من وجهين: فهو يختص بالمسند إليه فحسبُ ، كما أنه لا يجري إلا على أصناف من الأفعال ذات دلالة معينة تحكُمُ تأثير الفاعل في الجملة، كالسببية وغيرها، وإذا كان جمهور نحاة العربية قد جعلوا الفعل عاملاً والفاعل والمفعول به معمولين له، فإن نظرة الباحثين الغربيين تجعل الفاعل عاملاً والمفعول به معمولاً [٢] .

---

[١] أنظر : مصطفى حميدة – نظام الارتباط والربط : ص ٣٣ – ٣٤ .

[٢] السابق : ص ٣٤ – ٣٥ .

أما المصطلح الثالث "Scope" فبعيد عن فكرة العامل في النحو العربي ؛ إذ يشيرون به إلى المكونات التي يقيدها المقيد النحوي "modifier" ففي نحو : جلس زيدٌ في المكتبة . يعد المكون (الجار والمجرور) مقيداً نحوياً يقيد البنية الأساسية (أو النووية Nuclear) التي تسبقه ، وهي "جلس زيدٌ" ، التي تعد مكوناً إجبارياً "obligatory" واقعاً في مجال المكون الجار والمجرور الذي يعد مكوناً اختيارياً "optional" [١].

٢ – نظرية الربط العاملي Government Binding Theory

من أبرز المدارس اللغوية التي حددت مسار الفكر اللغوي الحديث مدرسة النحو التوليدي التحويلي (T. G. G)[٢] ، التي كان رائدها تشومسكي "N. Chomsky" الذي أحدثت أراؤه ثورة على الآراء التي كانت سائدة عن اللغة. [٣]

ولقد شهدت هذه المدرسة مراحل مختلفة تطورت خلالها في بنائها ومنهجيتها منذ صدور كتاب تشومسكي البنى النحوية "Syntactic Structures" سنة ١٩٥٧م وانتهاء

---

[١] السابق : ص ٣٥ ، وانظر لمزيد من التفصيل :
Brow , E. K. and Miller , J. E. : Syntax : a linguistic Introduction to sentence structure , London, Hutchinson, 1985, pp. 71-73

[٢] اختصاراً لـ : Transformational Generative Grammar .

[٣] انظر : السيد، عبد الحميد – بنية الجملة في ضوء المنهجيين الوصفي والتحويلي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت ، ع ١٩/٧٥ ، ٢٠٠١ ، ص ٥٠-٥٥ .

بأحدث آراء تشومسكي التي ضمنها في نظريته "Government Binding Theory" نظرية الربط العاملي [١] .

ولا تبتعد هذه النظرية كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي ؛ ذلك أن التحليل النحوي عند التحويليين يلجأ إلى وسائل تصنف فيها العناصر المكونة للتركيب، وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة[٢]، كما أن التحويليين يلجأون إلى وسائل للتأويل النحوي شبيهة بتلك التي يلجأ إليها النحويون تطبيقاً لفكرة العامل ؛ فالمشترك بين المنهجين افتراض مستويات مجردة للتحليل اللغوي ؛ فالتحويليون شأنهم شأن النحويين لا يقفون عند الظواهر السطحية للغة، وإنما يفترضون وجود أبنية مجردة يفسرون في ضوئها ظواهر اللغة.

الإطار النظري لنظرية الربط العاملي :

يمكن فهم نظرية الربط العاملي عند تشومسكي من خلال فهم الأنظمة الفرعية التالية: [٣]

١- النظرية المقيدة Boundry Theory .

٢- نظرية العمل النحوي Government Theory .

٣- نظرية ثيتا O - Theory .

---

[١] كذا ترجمها عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه : اللسانيات واللغة العربية ، ص ٤٢٧ . وترجمها محيي الدين حميدي "نظرية الحكم النحوي والربط" . أنظر: محيي الدين حميدي – الألسنية الحديثة واللغة العربية ، كتاب الرياض، ع (٤٠)، ١٩٩٧م، ص٦٥ .

[٢] انظر : عبده الراجحي – النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٤٨ .

[٣] انظر : محيي الدين حميدي – الألسنية الحديثة واللغة العربية : ص ٣٩ .

٤- نظرية الربط Binding Theory .

٥- نظرية الحالة الإعرابية Case Theory .

٦- نظرية الضبط Control Theory .

وتفرض النظرية المقيدة شروط الموقعية "Locality" على بعض العمليات والعناصر المتعلقة بها. وتشكل العلاقة بين رأس التركيب (كالفعل في العبارة الفعلية، والاسم في العبارة الإسمية، وحرف الجر في الجار والمجرور) والفئات التي تعتمد عليها صلب نظرية العمل النحوي .

كما تهتم نظرية ثيتا بتعيين الأدوار الوظيفية ، نحو : فاعل ، مفعول، مجرب ، مستلم ... وتهتم نظرية الربط بعلائق الضمائر ، أما نظرية الضبط فتقرر مكنون الدلالة للعنصر الضميري المجرد .

وواضح أن هذه الأنظمة تتصل ببعضها اتصالاً وثيقاً، ولا يتسع المجال - هنا- لتفصيلها وبسط القول فيها، لكنا سنعرض ما يوافق هدف هذا البحث ويحقق نسقه :

نظرية العمل النحوي ونظرية الحالة الإعرابية :

يصوغ رادفورد "Radford . A" قاعدة العمل النحوي عند تشومسكي على النحـــو التالي[١] :

(س) تَحكُم "Governs" (ص) في حالة كون :

١- (س) عقدة عاملة "a governing node" تحكم مقوّميًا (ص). [٢]

٢- لا يوجد عقدة عاملة أخرى مثل (ع) تكون العلاقة معها على النحو التالي :

أ - (س) تحكم مقوميًا (ع) .

ب - و (ع) تحكم مقوميًا (ص)

ج - و (ع) لا تحكم مقوميًا (س)

والمقصود بالعقدة العاملة العقدة التي يمكن أن تعمل أو تحكم فكل مـــن الأفعـــال والأسماء وحروف الجر يمكن أن تعمل ، ويمكن توضيح ما سبق بالمثال :

---

[١] انظر :

Radford, Andrew, Transformational Syntax, A student's Guide to Chomsky's Extended Standard Theory, Cambridge University Press, 1981 , pp. 19 .

[٢] يعرف تشومسكي مبدأ "التحكم المقومي "C - Command" أو قانون الحكم السيني على النحو التالي (س) تتحكم مقومياً عندما تكون العقدة التفرعية الأولى التي تسيطر (dominates) على (س) تسيطر على (ص)، ولا تسيطر (س) على (ص)... ومفهوم السيطرة التركيبية بيانه "أن عقدة تفرعية (س) تسيطر على عقدة (ص) إن

ركض محمد نحو علي

فعلى اعتبار أن نسق الجملة الفعلية في العربية هو :

فعل + فاعل + مفعول

يكون المشجر على النحو التالي [1] :

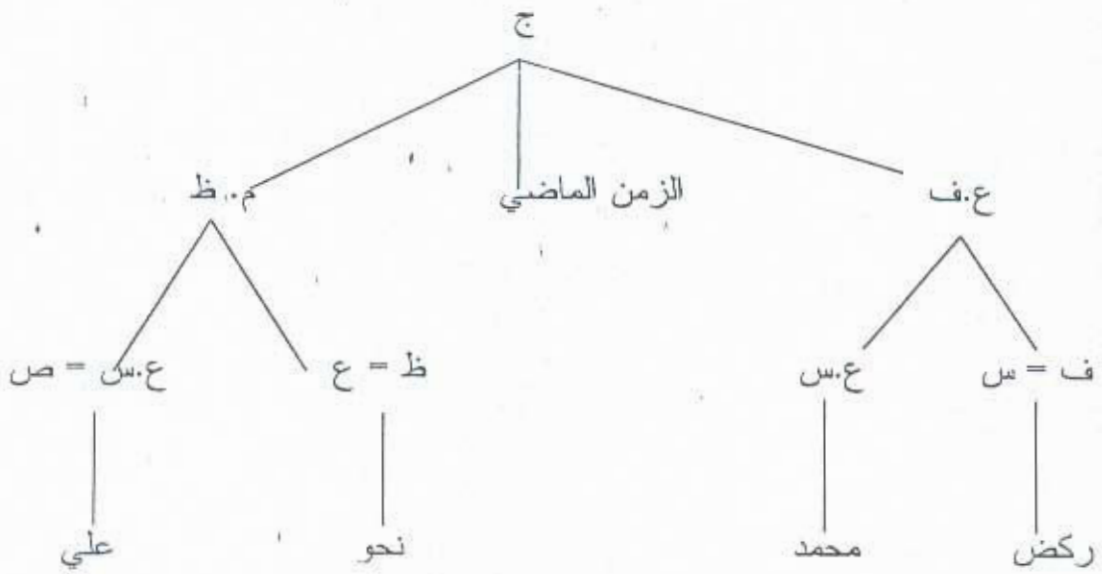

ونجد في هذا المشجر :

أن الفعل (ركض) لا يحكم الاسم (علي) بسبب عدم تحقق الشرط الثـــاني ؛ لأنـــه توجد عقدة عاملة أخرى ، وهي (ع) التي تتمتع بالقيود في (أ) و (ب) و (ج) ، وعليـــه فلا يمكن للفعل (ركض) أن يحكم الاسم (علي)، بينما نجد الظرف (ع) يحكم الاسم (ص).

==كانت أعلى من (ص) في المشجر" . انظر : محيي الدين حميدي – الألسنية الحديثة واللغة العربية : ص ٧١-٧٢ .

[1] حيث : ج = جملة ، ع . ف = عبارة فعلية ، ظ = ظرف ، ع . س = عبارة اسمية ، م. ظ = مكون ظرفي س = اسم

هذا باعتبار نسق الجملة الفعلية في العربية هو : فعل + فاعل + مفعـــول ، أمـــا باعتبار نسقها : فعل + مفعول + فاعل ، كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين فإن توضيـــح المثال السابق يكون :

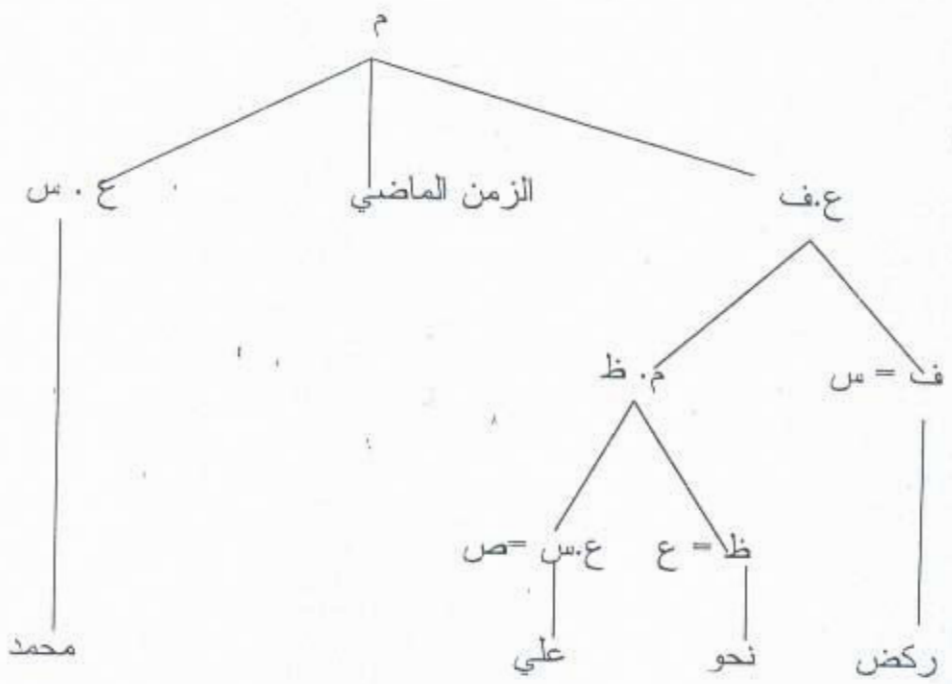

ونجد فيه : الفعل (س) يحكم العبارة الاسمية (ص) ؛ لأنه أعلى منه في الشـــجر ؛ ولذا فإن الشرط الأول قد تحقق . أما الشرط الثاني فلم يتحقق ؛ لأنه توجد عقدة أخـــرى هي (ع) تتمتع بالصفات في (أ) ، (ب) ، (ج) ، وبالتالي لا يحكم الفعل (ركض) الاســم (علي). [١]

---

[١] انظر : محيي الدين حميدي – الألسنية الحديثة واللغة العربية : ص ٨٤ .

أما الإعراب (Case) عند التحويليين فيلحظ أن تشومسكي يناقش الحالات الإعرابية الثلاث: [١]

١. حالة الرفع (Nominative Case) ، نحو : John Lives here.

٢. حالة النصب (Objective case) ، نحو : I can't stand John .

٣. حالة الجر (Genitive Case) ، نحو : John's Car has broken

ويمكن تقسيم العبارات الإسمية وفقاً للشروط التركيبية "Case Marking Rules". على النحو التالي [٢] :

- تُعلّم Marked العبارة الاسمية (NP) بحالة الرفع إذا حكمت "Governed" بالفعل.

- وتُعلّم بالنصب إذا حكمت بفعل متعد "Transitive" .

- وتعلم بحالة الجر إذا حكمها حرف جر[٣] أو وقعت في محل جر بالإضافة . ولتوضيح

---

(١) انظر : Radford, Transformational Syntax, p. 312 .

[٢] انظر السابق : ص ٣١٣ .

[٣] هذا في العربية أما في الإنجليزية فالاسم بعد حرف الجر يأخذ حالة النصب .

ما سبق نحلل الجملة : قابل محمد علياً في المكتبة ، بالمشجر التالي:

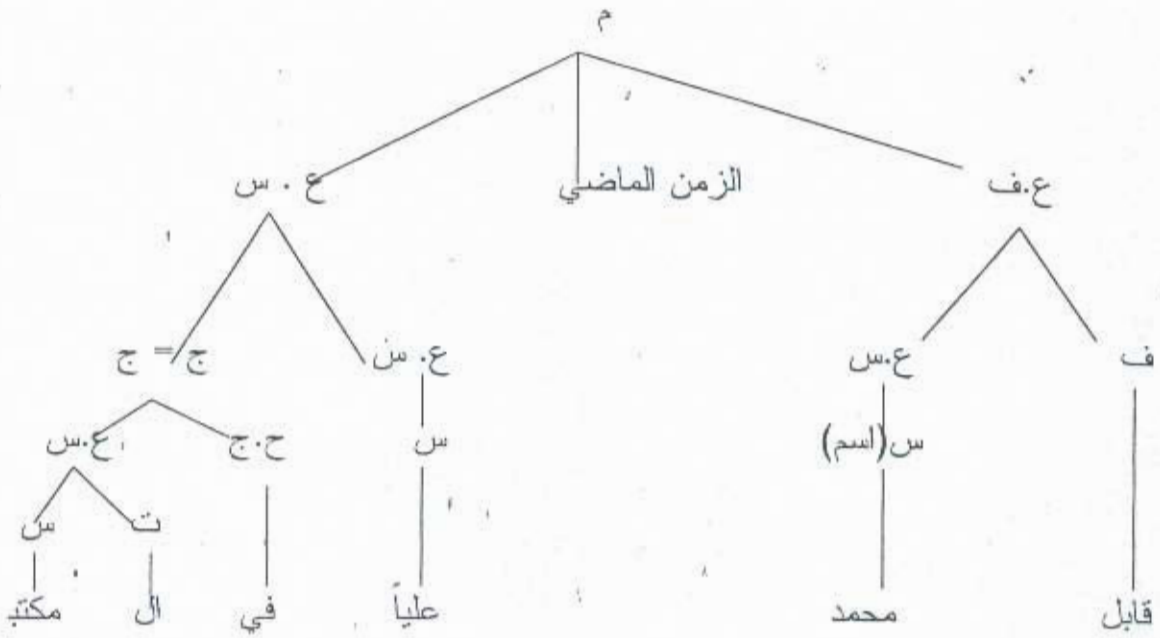

حيث نجد [١] : أن العبارة الفعلية (قابل) تحكم العبارة الاسمية (محمـــد) وتعينـــها بحالة الرفع وبدور وظيفي "قام بالفعل"[٢] ، ويحكم الفعل (قام) أيضاً العبارة الاسمية (علياً) ويعينها بحالة النصب، وبدور وظيفي "وقع عليه الفعل" ، كما أن حرف الجر (في) يحكـم العبارة الاسمية (المكتبة) ويعلمها بحالة الجر .

ولتفادي حصول الخطأ في البنية السطحية في نظرية الحالة اقـــترح تشومســـكي قاعدة مصفاة الحالة "Case Filter " وتنص على أنه لا يمكن ورود اسم في البنية السطحية للجملة إن لم يكن ذلك الاسم مُعلَّماً بحالة إعرابية [٣] ومثال ذلك الجملة :

---

(١) انظر : محي الدين حميدي – الالسنية الحديثة، ص ٨٥ – ٨٦ .

(٢) وفقاً لنظرية ثيتا "O-theory" ، وهي نظرية الوظائف النحوية المعنوية في إطار نظرية الربط العاملي ، وسنبينها تالياً .

(٣) انظر السابق : ص ٨٩ .

أكرم محمدٌ علياً الجائزة.

فهي جملة خاطئة ؛ لأن الاسم (الجائزة) غير معلم بحالة إعرابية.

نظرية ثيتا O - theory :

وبعد تفسير الحالة الإعرابية للكلمة داخل الجملة، بقي أن نبين كيف يحدد الدور الوظيفي الذي تؤديه الكلمة في جملتها ؟ لقد حدد تشومسكي ذلك بنظرية ثيتا ، أي نظرية الوظائف النحوية [١] التي تهدف إلى تحديد نوعية العلاقة بين العناصر في الجملة.

وهناك ثلاثة أنواع من العلاقات يمكن أن تنشأ بين الأسماء والأفعال[٢] :

- العلاقة السببية : وتنشأ بين الفعل وسببه، والاسم هو الذي قام بالفعل، أي هو السبب.
- العلاقة المسببة : وتنشأ بين الفعل ومسببه ، والاسم هو قام عليه الفعل، أي هو المسبب.
- المآلية أو الصيرورة : وتنشأ بين الفعل وغيره من المركبات ، بحيث توضح هذه المركبات مآل الفعل.

ويسمى الموقع الذي يمكن أن يحتل دوراً وظيفياً في البنية العميقة "موقع ثيتا" ، ففي نحو :

---

[١] سماها "Radford" بـ "Thematic Relations" انظر : Radford, Transformational Syntax, p. 140 وتختلف هذه الوظائف عن الوظائف النحوية في النحو العربي ، كالفاعلية والمفعولية ... فالمقصود -هنا - الوظائف النحوية المعنوية، ففي قولنا : سقط غصن الشجرة ، يكون (غصن) فاعلاً نحوياً ، لكنه في هذه النظرية مفعول به .

[٢] انظر : Radford, Transformational Syntax, pp. 147

- أكرم محمد علياً

(محمد) و (علي) هما في موقع ثيتا ؛ ولذا يمكن أن يكون هناك أدوار وظيفية ، هي فاعل الفعل (أكرم) ومفعوله.

وفي نحو :

- يبدو أنّ محمداً أكرمَ علياً

لا يوجد أي دور وظيفي بين الفعل (يبدو) وأي اسم في الجملة أنّ محمداً أكرم علياً، ويمكن أن يقال : إن موقع (أ) موقع كامن، إلا أنه ليس موقع ثيتا.(١) وفاعل الفعل (يبدو) هو موقع(أ). (٢)

ويلاحظ في الجملة الثانية أنه لا يوجد أي دور وظيفي مستقل بـ "محمداً" على الرغم من أنه اسم (أنّ) من الناحية الإعرابية، إلا أن دوره الوظيفي يأخذه من موقعه الأصل، وهو "قام بالفعل" في جملة : أكرم علياً ، وهو الضمير المستتر في (أكل)، وبذا يتقاسم هذا الضمير المستتر و (محمداً) الدور الوظيفي نفسه(٣).

---

(١) انظر : محيي الدين حميدي - الألسنية الحديثة ، ص ٦٦-٦٧ .

(٢) أي المصدر المؤول (في العربية) هو فاعل الفعل (يبدو) .

(٣) السابق : ص ٧٠ .

والعلاقات الوظيفية بين العناصر في الجملة غير متفق على عددها أو نوعيتها عند التحويليين، ومن المتفق عليه أن بين كل عنصرين من المركبات علاقة وظيفية واحدة[١].

وهناك مبدأ مهم في نظرية ثيتا هو مبدأ الإسقاط (أو الإدخال) المعجمي Insertion Lexicon الذي يعني أنه يجب الأخذ بمبدأ ثيتا في جميع المستويات النحوية ، وهناك نتائج مهمة أيضاً لهذا المبدأ تتمثل في وجوب وجود الأثر "Trace" في حالة التقديم[٢]، ففي نحو :

التفاحة أكلَ الولدُ

البنية العميقة للجملة هي :

أكل الولدُ التفاحةَ

وبعد إجراء تحويل نقل المفعول به إلى صدارة الجملة ، لأسباب معنوية، نحصل على البنية السطحية :

التفاحة أكلَ الولدُ

---

(١) انظر : Cook Y. D. , Chomsky's Universal Grammar, Basil Black Well, 1988, pp. 12

(٢) انظر : محيي الدين حميدي – الألسنية الحديثة ، ص ٧٥ – ٧٧ . ولمزيد من التفصيل انظر :

- Chomsky N., Lectures on Government and Binding, Foris Publication , 1981 , pp. 29, 38 .
- Liliane Haegemn, Introduction of Government and Binding Theory , B-Black well, Oxford , 1993, pp.41

ويمكن تمثيلها بـــ :

حيث تمثل الشرطة (ـــــ) الأثر الذي يتقاسم الدور الوظيفي (وقع عليه الفعـــل) نفسه مع الاسم (التفاحة) الذي تصدر الجملة .

نظرية الربط :

وتعنى بتحديد العائدات وما تعود عليه، والعائدات نوعان :

- الضمائر : وتشمل الضمائر المنفصلة ، نحو :

* نحن قرأنا الدرس

* هما ساعدا الضعيف

- العائدات القسرية "Anaphors" ، أو الضمائر الانعكاسية [1] ، وتشمل : نفس وعين، والأثر العائد على اسم تقدمه ، نحو :

* ساعدت هند نَفْسَها

فـــ "نفْسَها " تعود على فاعل الفعل ساعد ، وهو "هند"

* التفاحة أكل ـــــ الولدُ

---

[1] كذا سمّاها محيي الدين حميدي – الألسنية الحديثة ، ص ٩٥ ، وعرفها بأنها عبارة اسمية لا يمكنها أن تتمتع بدلالة مستقلة ، ولكنها تحصل عليها من عبارة أخرى تتقدمها في الجملة ، مثل : الأثر ، وكلُّ الآخر ، أي كلّ منهما الآخر.

فالأثر (____) يعود على اسم تقدمه وهو "التفاحة".

* أحب محمد وعليٌّ كلّ الآخر

أي : كل منهما الآخر

وقد وضع تشومسكي شروط الربط على النحو التالي [١] :

١- العائد "Anaphor" مرتبط أو مقيد "Bound" بما يعود عليه في إطار عامله في الجملة.

٢- الضمائر يجب أن تكون حرة داخل مركباتها العاملة .

٣- الأسماء يجب أن تكون حرة دائماً .

ولتوضيح ما سبق هاك المثال التالي :

* ساعد محمدٌ نَفْسَه

فإن " نَفْسَه " ، وهو من الضمائر الانعكاسية ، يجب أن يعود على "محمد" الذي يقع في إطار العامل "ساعد" في الجملة ، وهذا ينطبق على الشرط الأول.

ولو استبدلنا بـ "نفسه" كلمة "الولد" نجد أن "الولد" يحكمه الفعل "ساعد" ، ولكل من "محمد" و "الولد" في الجملة وظيفة خاصة به، وهذا ينطبق على الشرط الثالث أما الشرط الثاني فنحو :

* ضَرَبَ زيدٌ غلامه

---

[١] انظر :

- Radford, Transformational Syntax , p. 367 .

- ومحيي الدين حميدي - الألسنية الحديثة، ص ٩٧ - ٩٨ .

فالضمير المتصل في "غلامه" يعود على "زيد" . وهو حرٌّ داخل مركبه ؛ إذ لا يكون "غلام" في العبارة الاسمية نفسها ، إلا أنه يمكن أن يعود على اسم "خارج جملته".[١]

وواضح مما سبق ، أن نظرية الربط تنسجم مع نظام الربط في التراكيب العربية.

وأراني قانعةً بما قدمت من ملامح نظرية الربط العاملي أنّ هناك تشابهاً كبيراً بين نظرية النحو العربي وأنظار التحويليين، فالعامل "Government" عند التحويليين – كما عند النحاة – يحكم الجمل ، وتُعلم كل كلمة داخل الجملة بحالة إعرابية (Case) ، وتقوم نظرية ثيتا بتحديد الوظائف النحوية ، وتنهض نظرية الربط بعلائق الضمائر .

---

[١] انظر : محيي الدين حميدي – الأسنية الحديثة ، ص ١٠٠ .

الخاتمة

سعت هذه الأطروحة إلى دراسة نظرية العامل ودورها في دراسة التراكيب في النحو العربي ، وما تفرزه من ظواهر مختلفة وبخاصة ما يتصل منها: بجانبي اللفظ والمعنى ، وما يحققه تطبيقها من كفاية تفسيرية.

وهذه بعض نتائج يمكن الخلوص إليها في نهاية المطاف :

- الجملة أصغر وحدة تركيبية ذات معنى يمكن تحليلها.

- الجملة العربية تتسم بسمات تميزها عن مثيلاتها في اللغات الأخرى، تتمثل في التغير الحركي للعناصر في بنائها، والنزعة الشكلية التي تظهرها التراكيب أحياناً .

- العناصر اللغوية تلتئم مضبوطة بفكرة العمل النحوي .

- الجملة العربية بنيت على أساس من تضامن المبنى والمعنى .

- اقترن وجود العامل النحوي بآثار في العناصر اللغوية ، حددت درجة انتظام تلك العناصر بالنسبة إليه ، وأنبأت عن الأدوار المعنوية التي تؤديها العناصر في التراكيب.

- العوامل كلم في الأغلب ، تلتئم مع كلم أخرى تمثل المعمولات وتؤثر فيها.

- قوة الفعل في العمل تتوقف على بنيته الصرفية ، وحاجته الدلالية، وعليه يتحدد عدد المعمولات وحركتها في الجملة.

- أظهرت الدراسة مجال العامل، وكيف تنعقد العناصر في التركيب، مفردة أو مركبة، بعواملها ؟ وأين ينتهي عمل عامل، ويبدأ آخر بالعمل ؟ وبذلك يتحدد طول الجملة.

- قسم البحث التراكيب العربية من خلال ثنائية العامل والمعمول إلى تراكيب صحيحة، ومرفوضة، ومجازية، ومؤولة احتج فيها بشواهد وأمثلة ناقشها البحث ، فأكد على كفاية نظرية العامل التفسيرية وملائمتها للتراكيب العربية ، ونظامها الجُملي .

- أكد البحث أن التأويل وسيلة يفرضها الواقع اللغوي، ولا بُدَّ منها في دراسة بعض صور التراكيب العربية، وأيدها علم اللغة المعاصر .

- توصل البحث من خلال عرضه ومناقشته لمقاربات المحدثين لنظرية العامل ، وما يقابلها من أنظار في اللغات الأخرى إلى أن العامل هو النظرية الوحيدة التي استوعبت ظواهر العربية بكفاية لا تنكر .

- بيّن البحث أن هناك تشابهاً كبيراً بين نظرية العامل في النحو العربي وأنظار التحويليين.

- انتهيت إلى قناعة أظهرتها الدراسة أن نظرية العامل النحوي ملائمة للغة العربية ونظامها، وأنها النظر القويم لدراسة التراكيب العربية.

والله الموفق،

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

١. القرآن الكريم .

٢. الأزهري، خالد بن عبدالله ، ت ٩٠٥هـ – موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ط١، تحقيق عبد الكريم مجاهد، دار البشير، عمان ، الأردن، ١٩٩١ .

٣. الاستراباذي ، رضي الدين محمدُ بن الحسن، ت ٦٨٦هـ – شرح كافية بنْ الحاجب، ط١ ، ج٥ ، تحقيق إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ١٩٩٨ .

٤. الإسفرائيني ، محمد بن أحمد تاج الدين ت ٦٨٤هـ – اللباب في علم الإعرابْ، ط١، ج١ ، تحقيق شوقي المصري ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، لبنان، ١٩٩٦.

٥. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن ، ت ٥٧٧هـ – أسرار العربية، د. ط، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي، دمشق ، سوريا ، ١٩٥٧ .

٦. ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن ، ت ٥٧٧هـ – الإنصاف في مسائل الخلاف، د.ط، ٢جـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د.ت

٧. الجرجاني ، السيد الشريف علي بن محمد الحسيني ، ت ٨١٦هـ – التعريفات ، د. ط، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٩٣٨ .

٨. الجمحي، محمد بن سلام ، د. ط – طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر ، ١٩٨٠ .

٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان ، ت ٣٩٢هـ – الخصائص، ط٢ ، ج٣ ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٥٢ .

١٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان ، ت ٣٩٢ هـ – اللمع في العربية، ط١، تحقيق حسين محمد شرف، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٨ .

١١. ابن الحاجب ، أبو عمر ، عثمان ، ت ٦٤٦هـ – الأمالي النحوية، ط١، تحقيق عدنان صالح، دار الثقافة، الدوحة– قطر ، ١٩٨٦ .

١٢. الدسوقي ، مصطفى محمد عرفه ، ت ١٢٣٠هـ – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، ط١ ، طبعه وصححه ووضع حواشيه عبد السلام محمد أمين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠

١٣. الزبيدي، أبو بكر ، محمد بن الحسن ، ت ٣٧٩هـ – طبقات النحويين اللغويين، ط١، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وقف على طبعة محمد سامي أمين الخانجي الكتبي، مصر، ١٩٥٤ .

١٤. الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق ، ت ٣٣٧هـ – الإيضاح في علل النحو، ط٤، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس، ١٩٨٢ .

١٥. ابن السرّاج، محمد بن سهل النحوي البغدادي، ت ٣١٦هـ– الأصول في النحو، ط٢، ج٣ ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.

١٦. سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت ١٨٠هـ، ط١– الكتاب، ج٥، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل، بيروت ، لبنان، د . ت

١٧. السيوطي، جلال الدين ، ت ٩١١ هـ - الأشباه والنظائر في النحو، ط١، ج٣، تحقيق عبدالإله نبهان وآخرون ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ١٩٨٥.

١٨. السيوطي، جلال الدين ، ت ٩١١هـ - الاقتراح في علم أصول النحو، ط١، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ١٩٩٨.

١٩. الصيمري، أبو محمد، عبدالله بن علي ، (من نجاة،القرن الرابع) - التبصرة والتذكرة، ط١، ٢ج، فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى ، مركز البحث العملي وإحياء التراث الإسلامي، السعودية، ١٩٩٢ .

٢٠. ابن عصفور أبو الحسن، علي بن مؤمن الاشبيلي ت ٦٦٩هـ - شرح جمل الزجاجي، د. ط، تحقيق صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق، د .ت .

٢١. ابن عقيل المصري ، ت ٧٦٩هـ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك د. ط، تحقيق: محمد السعدي فرهود ومحمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف دار الكتاب المصري، مصر ، دار الكتاب اللبناني، لبنان ١٩٩٩ .

٢٢. العكبري، أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ - اللباب في علل البنـــاء والإعراب، ط١ ، ج٢ ، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر ، بـــيروت، ودار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥ .

٢٣. الفارسي، أبو علي ، الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ - المسائل العسكريات، د.ط ، تحقيق إسماعيل عمايره، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٨١ .

٢٤. ابن مالك، أبو عبدالله، جمال الدين الطائي، ت ٦٧٢هـ - شرح التســهيل ، ط١، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الإنجلو المصرية، مصر، د. ت.

٢٥. المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـــــ - المقتضــب، د. ط ، ج٤ ، تحقيق محمد عبد الخالق عظمية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصـر ، ١٣٨٨هـ.

٢٦. ابن مضاء ، أبو العباس ، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، ت ٥٩٢هـ - الرد على النحاة ، ط٣ ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، مصـــر، ١٩٨٨.

٢٧. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين ، ت ٧٦١هـ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، د.ط ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، لبنان، ١٩٩٦.

٢٨. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين ، ت ٧٦هـ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط١، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمداله ، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٢ .

٢٩. ابن يعيش، موفق الدين ، ت ٦٤٣ هـ – شرح المفصل، د. ط، ج١٠، عالم الكتب، بيروت، لبنان ، د. ت .

ثانياً : المراجع العربية :

١- إبراهيم أنيس – الأصوات اللغوية، ط٥ ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧٥ .

٢- إبراهيم أنيس – من أسرار العربية، ط٣ ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٦٦.

٣- إبراهيم السامرائي – النحو العربي نقد وبناء، د. ط ، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، دار صادق ، العراق، ١٩٦٠ .

٤- إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، د. ط ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩ .

٥- أحمد حاطوم- كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، ط٢ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٢ .

٦- أحمد حاطوم – اللغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي، د. ط، دار الفكر اللبناني، بيروت ، لبنان ، د . ت .

٧- أحمد قدور – مبادئ اللسانيات، ط١ ، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٩٦.

٨- أحمد مختار عمر – دراسة الصوت اللغوي ، ط١ ، عالم الكتب القاهرة، مصر، ١٩٧٦ .

٩- أنطون ماييه- علم اللسان، في : النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، د.ط، دار مصر للطبع، القاهرة ، مصر ، د. ت .

١٠- تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها، د. ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٣ .

١١- جعفر عباينة – مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ط١ ، دار الفكر، عمان، الأردن، ١٩٨٤ .

١٢- جون ليونز – اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهـــاب، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، بغداد ، العراق ، ١٩٨٧ .

١٣- جون ليونز – نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليـــل، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٨٥ .

١٤- حسن الملخ – نظرية الأصل والفرع في النحو العربـــي ، ط١ ، دار الشـــروق، عمان ، الأردن، ٢٠٠١ .

١٥- حسن الملخ – نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثيـــن، ط١، دار الشروق، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ .

١٦- حلمي خليل – العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكـــر اللغـــوي العربـــي الحديث، د. ط، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية.

١٧- خليل عمايرة – العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، الأردن، د. معلومات .

١٨- رمضان عبد التواب – التطور اللغوي مظاهره وعللـــه وقوانينـــه، ط١ ، مكتبـــة الخانجي، مصر، ودار الرفاعي ، الرياض ، ١٩٨٣ .

١٩- سعد مصلوح – دراسة السمع والكلام ، د. ط ، عالم الكتب، القـــاهرة، مصـــر، ١٩٨٠.

٢٠- سعيد حسن بحيري – عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعـــادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، ط١ ، مكتبة الأنجلـــو المصريـــة، مصر، ١٩٨٩ .

٢١- صالح الكشو – خمسة دروس في فقه اللغـــة العربيـــة، د. ط ، مركـــز النشـــر الجامعي، تونس، ٢٠٠٠ .

٢٢- عبد الرحمن أيوب – أصوات اللغة، د. ط، مكتبة الشباب، المنيرة مصر، د.، ت.

٢٣- عبد السلام المسدي – اللسانيات وأسسها المعرفية، ط١ ، المؤسسة التونسية للنشر ، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦ .

٢٤- عبد القادر الفاسي الفهري – اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية د. ط، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٥ .

٢٥- عبده الراجحي – النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د. ط، دار النهضة العربية للنشر، بيروت ، لبنان، د. ت .

٢٦- عز الدين المجدوب – المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ط١، دار محمد علي الجامي للنشر والتوزيع، سوسه ، تونس، ١٩٩٨ .

٢٧- عفيف دمشقية – تجديد النحو العربي، ط١ ، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٦ .

٢٨- علي أبو المكارم – أصول التفكير النحوي ، د. ط، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، ١٩٧٣ .

٢٩- علي زوين - منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، العراق ، ١٩٨٦ .

٣٠- فاضل السامرائي - اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ، د. ط ، ساعد المجمع العراقي على نشره، ١٩٧٠ .

٣١- فاضل السامرائي - معاني النحو ، د. ط ، ساعدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد على نشره، العراق، ١٩٩٠ .

٣٢- مازن المبارك - النحو العربي، العلة النحوية، ط٢ ، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١.

٣٣- مازن الوعر- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة، ط١ ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، سوريا ، ١٩٨٨ .

٣٤- مازن الوعر - نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ، سوريا، ١٩٨٧ .

٣٥- محمد حماسه عبد اللطيف - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. ط، دار غريب، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١ .

٣٦- محمد حماسة عبد اللطيف – في بناء الجملة العربية، ط١ ، دار القلم، بيروت، ١٩٨٢ .

٣٧- محمد خير الحلواني – أصول النحو العربي، ط٢ ، الناشر الأطلسي، الرباط، المغرب، ١٩٨٣ .

٣٨- محمد خير الحلواني – المفصل في تاريخ النحو، ط١ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٧٩ .

٣٩- محمد عبادة – الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، د. ط ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٨٣ .

٤٠- محمد علي الخولي – الأصوات اللغوية، د. ط ، دار الفلاح، عمان ، الأردن، ١٩٩٠.

٤١- محمد عيد – أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط٤ ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٩ .

٤٢- محيي الدين حميدي - الألسنية الحديثة واللغة العربية، دراسة تحليلية تطبيقية لنظرية الحكم النحوي والربط على اللغة العربية، كتاب الرياض، ع (٤٠)، ١٩٩٧ .

٤٣- مصطفى حركات - الصوتيات والفونولوجيا ، ط١ ، المكتبة العلمية بيروت، لبنان، ١٩٩٨ .

٤٤- مصطفى حميده - نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ١٩٩٧ .

٤٥- مهدي المخزومي- في النحو العربية قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٦٦.

٤٦- مهدي المخزومي - في النحو العربي ، نقد وتوجيه، ط٢ ، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦ .

٤٧- نعيمه رحيم الغزاوي - الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دراسات في اللغة، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، العراق ، ١٩٨٦ .

٤٨- نهاد الموسى - في تاريخ العربية، د. ط ، ساعدت على نشره الجامعة الأردنيـــة، ١٩٧٦ .

٤٩- نهاد الموسى - نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، الأردن، ١٩٨٠ .

ثالثاً : الدواوين الشعرية :

١. ديوان حسان بن ثابت ، عبد الرحمن البرقوقي، المطبعـــة الرحمانيـــة، مصـــر، ١٩٢٩.

٢. ديوان الحطيئة، د. ط ، رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي، وأبو عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٩٨١ .

٣. ديوان زهير بن أبي سلمى ، ط١ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت- وجار الفكـــر، دمشق، ١٩٨١ .

٤. ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر ودار بيروت، بيروت، ١٩٦١ .

٥. ديوان طفيل الغنوي، ط١ ، تحقيق : محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٨ .

٦. ديوان عمر بن أبي ربيعة، د.ط ، دار صادر ودار بيروت، بيروت-لبنان، ١٩٦٠.

٧. ديوان الفرزدق، ط١ ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا حاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، لبنان ، ١٩٨٣ .

٨. ديوان مسكين الدارمي، ط١، جمعه وحققه عبدالله الجبوري وخليل إبراهيم، ساعدت نقابة المعلمين المركزية، على نشره، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٧٠.

رابعاً : المراجع الأجنبية :

1- Bolinger, D, and Sears, D. A : Aspects of Language , New York, Harcount Brace Jovanovich, 1981 .

2- Brow, E. K. and Miller , J. E : Syntax : A linguistic Introduction to sentence structure, London, Hutchinson, 1985.

3- Chomsky, N. Lectures on Government and Binding , Foris publication, 1981.

4- Cook. Y. D., Chomsky's Universal Grammar, Basil Black Well, 1988.

5- Huddleston, R : An Introduction to English Transformational Syntax, New York Longman, 1981 .

6- Radford, Andrew, Transformation a Syntax, A student's Gide to chomsky's Extended standard Theory, Cambridge university press, 1981.

7- Liliane Haegemn, Introduction of Government and Binding Theory, B. Black well, Oxford, 1993 .

خامسا : الرسائل الجامعية :

١- حسن عبد الكريم شحود، نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جني، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٩ .

٢- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتـــوراه، جامعـــة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٥ .

٣- عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رســـالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٢ .

٤- عيسى بوقانون، نقد الفكر النحوي عند "مهدي المخزومي" قراءة في المنهج، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٧ .

٥- لطيفة النجار ، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، الأردن ، ١٩٩٥ .

٦- موسى الشلتاوي، دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن ، ١٩٩١ .

٧- وليد الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٨ .

سادساً : الدوريات

١- حسان، تمام، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، اللسان العربي، الرباط ، مج ١١ ، جـ١ ، ١٩٧٤ .

٢- السيد، عبد الحميد ، بنية الجملة في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع ١٩/٧٥ ، ٢٠٠١ .

٣- السيد، عبد الحميد، بنية الجملة في اللغة العربية، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج١٥، ع ٨ ، ٢٠٠٠ ..

٤- السيد، عبد الحميد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية، ع ٥ ، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٢ .

٥- السيد، عبد الحميد، التنغيم ودوره في التحليل اللغوي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مج ١٩ ، أ ، ع ٢ ، ١٩٩٢ .

٦- الحاج صالح ، عبد الرحمن، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، ندوة اللغة العربية في عصر العولمة والحوسبة، ١٦-٢٠٠٢/٩/١٩ ، بإشراف اتحاد المجامع اللغوية بالقاهرة، مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن .

٧- المهيري، عبد القادر ، دور الإعراب، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٣-١٩ ديسمبر ١٩٧٨ ، سلسلة اللسانيات، ٤ .

٨- إسماعيل، عبدالله أحمد خليل، ابراهيم مصطفى آراؤه ومدرسته النحوية، مجلة دراسات ، ع٢ ، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ١٩٩٠ .

٩- مزيان، علي حسن ، النبر في اللغة العربية ، مجلة علامات، مج ٨ ، جـ ٣ ، ديسمبر ١٩٩٨ .

١٠- الشريف، محمد صلاح، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" ، حوليات الجامعة التونسية، ع ١٧، تونس، ١٩٧٩.

١١- عاشور، المنصف ، نظرية العامل ودراسة التركيب ضمن صناعة المعنى وتأويل النص، مج٨ ، أعمال الندوة التي نظمها قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة تونس، منشورات كلية الآداب بمنوبة ، ١٩٩٢ .

١٢- ميخائيل ج. كارتر ، نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، تعريب محمد الحمزاوي حوليات الجامعة التونسية، ع ٢٢ ، ١٩٨٣ .

١٣- القاسم، يحيى ، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنيـــة، والشواهد الشعرية ، مجلة أبحاث اليرموك، سلســـلة الآداب واللغويـــات، الأردن، ع١، مج ١١ ، ١٩٩٣ .

ملحق بأهم المصطلحات الأجنبية الواردة في الرسالة

Operator	العامل
Agent	العامل
Scope	العامل
Pause	السكتة
Pitch	طبقة الصوت
Intonation	التنغيم
Word Order	الرتبة النحوية
Emotion	انفعال
Neutral	محايد
Modifier	المقيد النحوي
Nuclear	النووي
Obligatory	إجباري

Optional	اختياري
Government Binding Theory	نظرية الربط العاملي
Syntactic Structures	البنى النحوية
Boundry theory	النظرية المقيدة
Government theory	نظرية العمل النحوي
O-theory	نظرية ثيتا
Binding theory	نظرية الربط
Case theory	نظرية الحالة الإعرابية
Control theory	نظرية الضبط
Locality	الموقعية
Governs	تحكم
A governing node	عقدة عاملة
Nominative case	حالة الرفع
Objective case	حالة النصب

Optional	اختياري
Government Binding Theory	نظرية الربط العاملي
Syntactic Structures	البنى النحوية
Boundry theory	النظرية المقيدة
Government theory	نظرية العمل النحوي
O-theory	نظرية ثيتا
Binding theory	نظرية الربط
Case theory	نظرية الحالة الإعرابية
Control theory	نظرية الضبط
Locality	الموقعية
Governs	تحكم
A governing node	عقدة عاملة
Nominative case	حالة الرفع
Objective case	حالة النصب

Genitive case	حالة الجر
Case marking rules	الشروط التركيبية
Marked	تُعَلَّم
Transitive	متعد
Case filter	قاعدة مصفاة الحالة
Insertion lexicon	الإسقاط المعجمي
Trace	الأثر
Anaphors	العائدات القسرية
Bound	مقيد